كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات الدولية
جامعة بيرزيت

إشكاليات المقاومة الفلسطينية
بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

The Problematics of Palestinian Resistance aafter the Attacks of September 11, 2001

تغريد سمير كشك

لجنة الإشراف والمناقشة

د. نديم مسيس

د.احمد مجدلاني **د.سميح شبيب**

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت ــ فلسطين

الأول من حزيران 2006 م

إشكاليات المقاومة الفلسطينية
بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001

تغريد سمير كشك

لجنة الإشراف والمناقشة

د. نديم مسيس

د.احمد مجدلاني **د.سميح شبيب**

الأول من حزيران 2006 م

الإهداء

إلى أطفال المقاومة في العراق وفلسطين، إلى ميرنا وأديل أقدم هذا العمل أملا بمستقبل أفضل.

شكر وتقدير

لقــد كان هذا العمل حصيلة جهد طويل وشاق، ولم يكن له أن يتم دون كل أولئك الذين ساهموا بجهودهم وآرائهم ودعمهم لإنجازه، وهم أكثر مما يسمح بـــه هـــذا المقام لذكرهم، لكن لا يسعني إلا أن أخص بالشكر أخي وأستاذي الدكـــتور أحمد مجدلاني الذي لم يتوان لحظة عن تقديم العون والمساندة لي، كمـــا كـــان لتوجـــيهاته الأثـــر الكبير في إنجاز هذا العمل، وأخص بالشكر والعـــرفان أســـتاذي الدكـــتور نديم مسيس المشرف على هذا العمل والذي أحاطنـــي بدعمـــه، كما وأشكر الدكتور سميح شبيب الذي أقدر فيه حرصه ومـــساندته الدائمـــة لي، ولا يفوتني أيضا أن أشكر عائلتي وخاصة والدي الحبيبـــين وابنتـــي ميـــرنا وأديـــل لدعمهما المتواصل وصبرهما طيلة هذه السنوات.

تغريد سمير كشك

مقدمة :

إشكاليات المقاومة الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول

أدت انتفاضة الأقصى عام 2000 إلى ردود فعل إسرائيلية عنيفة وشرسة لم يسبق لإسرائيل استخدامها ضد المدنيين الفلسطينيين منذ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، وهي الانتفاضة التي جاءت بعد إعلان اتفاق أوسلو الذي ولد في سياق تحولات سياسية وإقليمية ودولية خاصة، وتشير الانتفاضة إلى فشل التسوية السياسية المنبثقة عن أوسلو بعد تجربة دامت أكثر من ست سنوات وبعد تراكم واحتقان فلسطيني تطلع إلى سقف سياسي وظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية لم يستطع أوسلو تحقيقها، وهي الانتفاضة التي لم تستطع حتى السلطة الفلسطينية السيطرة على تطوراتها ومراحلها بل أنها وجدت نفسها في مواقف كثيرة مجبرة أن تساند هذه الانتفاضة إما بسبب ضغط الرأي العام الفلسطيني أو لغايات الاستثمار السياسي في المفاوضات السياسية مع إسرائيل، ولذلك اضطرت الكثير من الأجهزة الأمنية الفلسطينية في بداية الانتفاضة إلى اللجوء إلى المواجهة المسلحة مع قوات الاحتلال الإسرائيلي، وبعد سقوط اليسار العمالي بقيادة حزب العمل، جاء اليمين الليكودي في الحكومة الإسرائيلية ليضرب اتفاقيات التسوية بقوة وليضرب معها كل الانجازات المحدودة التي حققها اتفاق أوسلو للفلسطينيين، فعمدت إسرائيل إلى إنهاء كل مظاهر السيادة الفلسطينية، وبطشت بطريقة عسكرية مريرة بالبني التحتية والمؤسسات الرسمية والاقتصادية للسلطة الفلسطينية، وأصبحت كل مناطق الوجود الفلسطيني هدفا للضربات الإسرائيلية.

تزامن ذلك مع صعود تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية ووصوله إلى البيت الأبيض، الذي تخلى بدوره عن دور الوسيط المشكوك بنزاهته إلى الوسيط المنحاز لإسرائيل بوضوح لا لبس فيه، وجاءت أحداث 11 أيلول لتجر معها الحكومة الأمريكية إلى دوامة الحروب الاستباقية ومحاربة ما أطلقت عليه مسمى الإرهاب في كل بقاع العالم وتحديدا في الشرقين الأدنى والأوسط، وبات صراع الشرق الأوسط

برأيها ليس أولوية أمريكية بقدر ما يخدم مواجهتها في حربها على ــ الإرهاب ــ ولتفسح المجال أيضا لليمين الإسرائيلي أن يزداد ضراوة وعنفا وتنكيلا بالفلسطينيين.

أمام هذه الظروف الداخلية والدولية وجد الفلسطينيون ظهورهم مسندة إلى الحائط ووجدوا أن البطش الإسرائيلي بحاجة إلى وسائل مقاومة مكثفة ومركزة وموجعة، هذا ما دعا بعض الفصائل والحركات الوطنية والإسلامية إلى تكثيف العمليات الفدائية ــ التفجيرية والتي تستهدف في اغلب الأحيان مناطق إسرائيلية داخل الخط الأخضر والتي طالت في غالبيتها مدنيين. وقد تحركت إسرائيل بقوة لتعبئة الرأي العام الإسرائيلي والرأي العام الغربي عموما، لكون هذه العمليات الفدائية ــ التفجيرية تحمل مضامين ودلالات ذات طابع ديني سياسي وأيدلوجي وباعتبار أن هذه العمليات تستهدف الصدام ليس مع إسرائيل فحسب، بل تتعدى ذلك لتمثل جزءا من الصراع الحضاري بين الغرب والشرق الإسلامي، وهي عملية توظيف سياسية صهيونية جندت لها دعاة اليمين والصهيونية في الغرب.

ضمن هذه الظروف تميزت انتفاضة الأقصى بكونها انتفاضة العمليات الفدائية التي يسميها البعض بالعمليات الاستشهادية،[1] بينما يسميها البعض الآخر بالعمليات الانتحارية، [2] وبما أن العالم الغربي لم يتمكن من تبين أية رسالة سياسية تؤديها هجمات الحادي عشر من أيلول، فقد وقف عاجزا عن فهم العمليات الفدائية الفلسطينية التي يبدو له أنها غير ذات رسالة سياسية محددة.[3]

وفي هذا السياق المشبع بالرموز الدينية, بدأت الانتفاضة احتجاجا على زيارة أريل شارون المسلحة إلى المسجد الأقصى في 18 سبتمبر 2000, والتي اعتبرها الفلسطينيون وكثير من المسلمين تدنيسا للحرم القدسي، وهذا موقف ديني في المقام

---

[1]. يستعمل التيار الإسلامي في المجتمع الفلسطيني هذا المصطلح الذي بدأ استعماله أيضا من قبل وسائل الإعلام الفلسطينية وبعض وسائل الإعلام العربية والإسلامية.

[2]. Eyad Sarraj. "Why We Have Become Suicide Bombers? Understanding Palestinian Terror". http://www.middleeast.org .

[3]. Fred Halliady, 2002. "New World, But the Same Old Disorder". *The Observer*. 10 March 2002. http://www.tni.org/archives/halliday/disorder.htm

الأول, مـــثله فـــي ذلك مثل وصف الانتفاضة بأنها انتفاضة الأقصى, وتسمية العمليات المـــسلحة في إطارها عمليات استشهادية، ولم يعد تعبير العمليات الانتحارية مقبولا في كثير من الأوساط العربية بالرغم من أنه كان مستخدما من قبل، بل استخدم هذا التعبير لأسابيع أو شهور قليلة بعد حدوث أول عملية من هذا النوع في إطار الانتفاضة الأخيرة فـــي مطلـــع العام 2001 ، ولكن تصاعد العمليات بدءا من تفجير المركز التجاري في ناتانـــيا في أيار 2001, في الوقت الذي اشتد فيه القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني, وفـــى الأجـــواء الدينية التي صارت غالبة في الصراع, فرض حالة انفعالية انتشر في ظلها وصف هذه العمليات بأنها استشهادية.

لقـــد جـــاء الـــتقاطع الزمني بين الانتفاضة الفلسطينية وأحداث 11 أيلول في الولايات المـــتحدة الأمريكية ليعكس مشهدا سياسيا متداخلا ومتشابكا مع الموقف الأمريكي الذي رفـــع شعار ـــ محاربة الإرهاب ـــ ولم تتوان الولايات المتحدة الأمريكية عن استخدام الـــضربات الاســـتباقية العسكرية في أفغانستان والعراق وحشدت معها الكثير من دول العـــالم ضـــد الإرهاب الذي يهدد سلامة العالم وهو في الغالب ـــ الإرهاب الأصولي، وبـــين الموقـــف الإسرائيلي الذي تناغم مع هذه الأجواء ليرفع شعار محاربة الإرهاب والـــذي يـــستمد جذوره، كما روجت إسرائيل، من نفس التربة الإرهابية التي تحاربها أمريكا والعالم الحر، لذلك رأيت في هذا البحث أن أستخدم مصطلح العمليات التفجيرية للدلالـــة على عمليات المقاومة الفلسطينية التي طالت أماكن ومواطنين إسرائيليين والتي أســـتخدم فيها أسلوب تفجير منفذ العملية لذاته ضمن محاولة لتفجير مكان معين بهدف إيقـــاع عـــدد مـــن الـــضحايا وإحداث حالة من الخوف والذعر ضمن تجمع عدد من المواطنين أو الجنود الإسرائيليين.

أمام هذه المعطيات الدولية لم تتوقف بعض القوى الفلسطينية عن استخدام العمليات الفدائية التفجيرية رغم تباين الموقف الداخلي الفلسطيني حول تقييم هذا النوع من أشكال النضال، وهو الأمر الذي عكس علاقة قوية بين الموقف الأمريكي والإسرائيلي حول توصيف هذا النوع من العمل، بل كانت إدانة هذه العمليات موضوع إجماع رسمي من قبل دول العالم، وهو ما دفع الموضوع السياسي الفلسطيني إلى مزيد من التعقيدات إثر

هذه العمليات، وأدى إلى تغيير الأولوية الدولية لحل القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وحولها من قضية تقرير مصير وبحث عن الحرية والاستقلال إلى مطالب متصلة بإجراء إصلاحات داخلية والى محاولة لضرب بنية الإرهاب وتصفيته.

يحاول البحث في هذا الإطار الكشف عن التفسيرات الفلسطينية والعربية والدولية لمفهوم المقاومة الفلسطينية وتحديدا الكفاح المسلح على الصعيدين الشعبي والرسمي، كما يتطرق إلى التأويل الإسرائيلي للعمل الفدائي الفلسطيني والمواقف التي تبنتها الولايات المتحدة ومن ثم المجتمع الدولي للرد على مثل هذه العمليات ضمن التحولات التي ألمت بالعالم بعد أحداث 11 أيلول.

مشكلة الدراسة

تحاول الدراسة الوقوف على تأثير الكفاح الفلسطيني المسلح وخاصة العمليات التفجيرية الفلسطينية على الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي منذ بداية انتفاضة الأقصى وحتى وفاة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وذلك من خلال:

- موقف القانون الدولي من المقاومة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي.
- التفسير الفلسطيني لمفهوم الكفاح المسلح عموما والفدائي بشكل خاص.
- التوظيف السياسي للدعاية الإسرائيلية في مواجهة العمليات الفدائية التفجيرية بعد 11 أيلول.
- تأثيرات العمل الفدائي على الموقف الأمريكي وسياسته تجاه الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي بعد التغيرات الدولية التي جاءت نتيجة لأحداث 11 أيلول.

- إشكالية المقاومة الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول واختلاف المواقف حول العمليات التفجيرية.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية تعتقد بأن الموقف الدولي عموما والأمريكي خصوصا والذي لم يكن في الأساس يتقبل العمليات التفجيرية الفلسطينية قبل أحداث 11 أيلول، قد انحاز بعد هذه الأحداث إلى شجب ورفض عمليات المقاومة التفجيرية بشكل أكثر حساسية وجدية وصولا إلى موقف سياسي دولي شارك إسرائيل وساندها في إحكام حلقات الضغط على الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي وذلك من خلال التطرق للأمور التالية:

- ترافق هذا الموقف الدولي مع عدم وضوح فيما يتعلق باستراتيجيات المقاومة الفلسطينية وخصوصا الموقف من العمل العسكري بشكل عام والعمليات الفدائية التفجيرية بشكل خاص.
- ظهر هناك عدم تنسيق في معظم الوقت بين القيادات الفلسطينية الميدانية والقيادات السياسية التي التزمت في خطابها بالاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي والالتزامات الدولية التي كانت تقدمها، مما أظهر ازدواجية في الخطاب والممارسة السياسية الفلسطينية .

أي أن المقاومة الفلسطينية بعد 11 أيلول لم تستطع تقديم إستراتيجيتها بشكل موحد، أولا، بسبب التباين والاختلاف بين الفصائل السياسية على الأشكال والوسائل النضالية وكذلك على مكان تنفيذ عمليات المقاومة، وثانيا، بسبب خطاب السلطة الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل والأطراف الدولية والذي ارتبط بالاتفاقات والالتزامات الدولية الموقعة، مما أظهر ازدواجية في الخطاب السياسي الفلسطيني، وبالتالي كان لا بد من طريقة تعامل وتركيبة مؤسساتية مختلفة مما استلزم خطاب

حركة تحرر وطني بالإضافة إلى خطاب مؤسسة سياسية لها التزاماتها الدولية والإقليمية، ومن هنا ظهر التعارض بين الحالتين.

- في الحالة الفلسطينية لم تظهر بصورة واضحة العلاقة بين المقاومة على الأرض والقرار السياسي، فهنا كل طرف يعمل على حدة وبصورة مستقلة عن الآخر، وبالتالي فإن الولايات المتحدة وإسرائيل ونتيجة لعدم الوضوح هذا وجدت أن العنف الفلسطيني يساوي المقاومة، والمقاومة تساوي الإرهاب.
- بعد أحداث 11 أيلول وجدت المقاومة الفلسطينية نفسها أمام منعطف تاريخي كبير، فقد ظهرت الشراكة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لمستوى غير مسبوق، وبدأت بطرح مشاريع تهدف منها إلى إعادة صياغة النظام الإقليمي العربي منها مشروع الشرق الأوسط الكبير، [4] كل ذلك في ظل غياب أية مقاومة عربية فعلية، وبالتالي ظهر فشل عنصر المقاومة الوحيد في المنطقة والذي كان يجابه التحدي الإسرائيلي الأمريكي والمتمثل بالمقاومة الفلسطينية؛ في تحقيق هدفه التاريخي بإقامة دولة فلسطينية مستقلة.
- لم يتمكن الفلسطينيون حتى الآن من إدارة الصراع كما ينبغي وكما يستطيعون، فالعالم يمكن أن يفهم لماذا يقوم شعب بمقاومة الاحتلال حتى لو استخدم العنف، لكن العالم من الصعب أن يفهم لماذا يقتل أناس أبرياء عبر المقاومة لأن العنف الفلسطيني المرافق للمقاومة لم يكن انتقائيا من حيث التأثير الاجتماعي والنفسي كما أن توقيته في معظم الأوقات لم يكن ملائما.
- الرأي العام العالمي مهم جدا بالنسبة للقضية الفلسطينية، لذلك فالفلسطينيون بحاجة للوصول إليه بطريقة منظمة وذكية مع امتلاك تصور محدد بشأن الفئة التي يحتاج الإعلام الفلسطيني إلى مخاطبتها،

---

[4]. للمزيد يمكن الرجوع إلى كتاب: شمعون بيرس. **الشرق الأوسط الجديد**.ط1 (عمان: دار الجليل، 1994).

فالفلسطينيون غائبون إلى حد بعيد عن الساحة العالمية والأمريكية وصوتهم يسمع فقط بين فترة وأخرى، وهم يفتقرون إلى الرؤية السياسية والإرادة لفعل ذلك.

- الرأي العام الإسرائيلي مهم أيضا بالنسبة للفلسطينيين، بالتالي فالفلسطينيون بحاجة إلى معرفة المتطلبات التي يجب العمل عليها للتأثير داخل المجتمع الإسرائيلي أو العالمي على حد سواء.

أهداف الدراسة

- الوقوف على حقائق القانون الدولي تجاه مبدأ مقاومة الاحتلال كما ورد في المواثيق والاتفاقات الدولية ومدى تطابقها مع المقاومة الفلسطينية.
- التعرف على مجمل التحولات الدولية بعد أحداث 11 أيلول على العلاقات السياسية الدولية عموما وعلى العلاقة مع القضية الفلسطينية خصوصا.
- انعكاسات عمليات المقاومة التفجيرية على مواقف المجتمع الدولي من الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي.

أهمية الدراسة

- ندرة الدراسات الأكاديمية التي عالجت هذا الموضوع الحيوي.
- إضاءة جانب هام من النضال الوطني الفلسطيني الكفاحي واختبار تأثيراته على دعم ومساندة القضية الفلسطينية.
- مراجعة النتائج التي حققتها المقاومة المسلحة خلال الانتفاضة الثانية على القضية الفلسطينية في الرأي العام العالمي.

- اكتشاف الموقف الفلسطيني الداخلي من موضوع العمليات الفدائية التفجيرية ومستوى تناغمه أو تناقضه، والتوصل إلى آليات تطوير هذا الموقف بما يخدم القضية الفلسطينية سياسيا ودوليا.
-

دوافع اختيار الموضوع

اختارت الباحثة هذا الموضوع نظرا لأهمية مناقشة الوسائل النضالية الفلسطينية في ظل تحولات قيمية عالمية تعكس نفسها على القضية الفلسطينية، وللقناعة بأن الأسلوب الفدائي الذي تستخدمه المقاومة بحاجة إلى جهود سياسية تنير الملامح والانطباعات الدولية السلبية التي عززتها الصهيونية العالمية لقمع المقاومة الفلسطينية وإفشال مجهودها في حصد بطولات أبنائها سياسيا وإعلاميا.

منهجية البحث

رأت الباحثة أن دراسة المقاومة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول لجهة تأثيراتها الاجتماعية والسياسية؛ تندرج ضمن تناول إحدى حركات التحرر السياسي التي يشكل أفرادها غالبية المجتمع الفلسطيني، والتي تشكل في مجموعها المرجعية العسكرية والسياسية للجماعة الوطنية الفلسطينية التي تخوض في مجملها صراعا تحرريا ضد الاحتلال في وضع غياب سلطة الدولة الفعلية.

وحركة المقاومة الفلسطينية التي تخوض عملية التحرير والتغيير في فلسطين بدأت تخوض صراعا مع القوى السياسية الإقليمية والدولية بالإضافة إلى الإسرائيلية على مسألة الشرعية والتمثيل، مستندة في ذلك إلى مشروعية قانونية وسياسية إضافة إلى حقها التاريخي وسندها الاجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، من هنا فإن هذا البحث

يطال قوة اجتماعية تدير مجتمعا، وتقيم علاقات تحالف وصراع مع قوى محلية وإقليمية ودولية مختلفة.

إضافة لما تقدم فإن بحث المقاومة الفلسطينية يتناول دراسة خصائص إحدى الحركات التحررية في العالم والتي تخوض فترة تحول مصيري، متناولا قادتها وقواعدها وأيديولوجياتها ضمن مستوى التكوين والوظيفة والشرعية، أو التنظيم وطبيعته وهيكليته، والعلاقات التفاعلية الداخلية والخارجية وكذلك تغير الوسائل المتبعة من ثورية وإصلاحية، البعيدة منها والقريبة.

كما تعرض الدراسة إلى تغير الخطاب السياسي الفلسطيني بعيد أحداث 11 أيلول وتأثيره على المقاومة ومساراتها ومآلاتها وقضاياها، وما تستند إليه من قوى، وما أفرزته من صراعات سياسية وأيديولوجية.

إضافة إلى ذلك لم تغفل الدراسة عن التطرق إلى الحقل السياسي محليا وإقليميا ودوليا والذي تأثرت وأثرت به المقاومة الفلسطينية ونشأت من خلاله، وبيان مدى تأثير هذين الحقلين الإقليمي والدولي ــ إضافة لتأثير الايدولوجيا ــ على مسارات تشكل المقاومة الفلسطينية في الفترة التي تلت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001.

يناقش البحث أيضا الربط الدولي للمجال الديني بالمجال السياسي وحدود كل منهما، ومدى مساهمة أحداث الحادي عشر من أيلول في تحويل المقاومة الفلسطينية إعلاميا وسياسيا إلى مرآة تعكس اهتمام الفكر الغربي من حيث تناول موجة الإرهاب السائدة وربطها بالمقاومة، ومدى الديناميكية التفاعلية بين السياسة والدين، وطرق أساليب استثمار نص ومجال كل منهما للآخر في سياق مشروعية المقاومة وتحقيق أهدافها.

يتحدد الفعل والأداء السياسي في الساحة الفلسطينية من خلال مقاومة الاستيطان، بخلاف ما يتحدد به أداء حركات المقاومة الأخرى في ظل أنظمة احتلال عسكري

زائل، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي يتميز بالاستيطان وتوطين شعب مكان أصحاب الأرض الشرعيين بهدف الاستيطان الدائم المبني على أسس دينية تعطي الشرعية الكاملة لأهداف استعمارية، وليس الاحتلال العسكري المؤقت.

في هذه الحالة من المهم دراسة أثر هذا الاختلاف في حدود المجال السياسي المؤطر بإطار المعطى الديني، ودراسة أثر الدين في علاقات العمل العسكري والوطني بالعمل الإعلامي، أو العلاقة والموقف بين المقاومة الفلسطينية وحركات التحرر الأخرى.

أمام موضوع البحث الذي يتناول حركة المقاومة الفلسطينية في أصولها وأيديولوجيتها وتحولاتها، ويرصد كل ذلك في نشأتها وعلاقاتها ومواقفها وأفعالها، فإننا نجد أننا أمام إحدى الحركات التي تأخذ أكثر من بعد، فهي بالنظر إلى خطابها الثقافي حركة تتوسل الحرية وتقرير المصير في أهدافها وغاياتها وبرامجها التعبوية، وهي بالنظر إلى مبررات نشأتها وصراعها التحرري ضد الاحتلال حركة وطنية، وهي لجهة تعاطيها السياسة في المواقف والعلاقات حركة سياسية، إضافة لكل ذلك فهي حركة اجتماعية تعيش ضمن وسط اجتماعي له سماته ومكوناته وجذوره ما ساهم في تشكيلها ورسم ملامحها المجتمعية فلسطينيا، وهذه الأبعاد والمقومات لا يمكن أن يضبطها منهج واحد أو تقنية ووسيلة بحث واحدة، بل لابد من مقاربة كافة الأبعاد المتقدمة للظاهرة بعدة مناهج تساعد في تفسيرها والإحاطة بها بشكل علمي موضوعي قدر الإمكان، للوصول إلى غاية البحث وهدفه في محاولة للإجابة على فرضياته.

لدى بحثنا في المنهجية المستخدمة نجد أنها تلك المنهجية المرتبطة بمحاولة تفسير، أي أنها لجأت إلى المناهج التي تهدف وقبل كل شيء إلى تقديم تفسير يمكن أن يكون متسعا بدرجات متباينة، وأن يأخذ موقعه على مستوى مختلف، فدراستنا لحركة المقاومة الفلسطينية في الفترة التي تلت أحداث 11 أيلول 2001 لابد وان تمر بتسجيل الوقائع وجمعها، وبيان ووصف أبعاد الظاهرة وملامحها ــ ولو باقتضاب ــ منذ النشأة إلى الوقت الراهن، سواء في تشكيل خطابها أو ممارساتها أو انعكاسات وتأثير وجودها، ولا

يمكن فهم ديناميات هذه الحركة أو بلوغ تفسيرها إلا بتلك الإحاطة الأولية بمجالاتها الدينية والسياسية والاجتماعية والوطنية وتداخلاتها، سواء في شأن التنظيمات الداخلية، أو المجتمعية العامة والدولية.

ولا أعني أنني بالتفسير سأجيب إجابات قاطعة على كل إشكالية قد تطرأ، أو فرضية تطرح، لأن التفسير قد يرشدنا في بعض جوانبه إلى كشف ما هو خفي من الظاهرة، أو قد يساعدنا على طرح أسئلة تساهم في بلورة مشكلة أدق، بل قد يدفعنا أيضا إلى إبراز فرضيات جديدة، ورغم ذلك فان المنهجية التفسيرية غرضها الأساسي هو الإجابة على الإشكالية والفرضيات والسماح بتفسيرها وأحيانا التنبؤ بها.

وأما المناهج المتبعة لبلوغ التفسير فهي:

- منهج دراسة الحالة كوحدة كاملة.
- المنهج التاريخي الذي يقدم لنا المواد الأولية للبحث، كما يضعنا في صورة جملة التحولات والمتغيرات داخل بعض قوى المقاومة الفلسطينية، والتي لم تتشكل دفعة واحدة تكوينيا، لكنها تدرجت ضمن تعاقب زمني من اتجاه، فتيار، فتنظيمات، فمؤسسات سلطة وطنية، وجاء كل تدرج من هذا التحولات نتيجة جملة تحولات سابقة، ورغم أن التاريخ يتطابق للوهلة الأولى مع الواقع الاجتماعي إلا أن المعرفة التاريخية لا تشكل إلا تفسيرا جزئيا لهذا الواقع بين تفسيرات كثيرة أخرى في الميدان السياسي، ولذلك فلابد من أن يتكامل كل من المنهج التاريخي والاجتماعي.
- المنهج المقارن: إن غياب إمكانية التجريب يجعل من المقارنة الوسيلة الوحيدة التي تتيح للسياسي تحليل المعطى المادي واستخلاص العناصر الثابتة والمجردة، والخاصة العامة فيه، عندما يتصدى للتفسير الاجتماعي، واستخدام المنهج المقارن يشكل جزءا من الملاحظة، كما أنه يوحي بفرضيات وأحيانا بالتحقق من الفرضيات، ولكننا لا نزعم أن هذا

المفهوم سيلازم مراحل البحث في كل قضية، بل نعمد إليه بما يساهم في تفسير القضية مثار البحث، وبالقدر الذي يساهم في الإجابة على الفرضية.

- المنهج الوظيفي: المقاومة الفلسطينية كحركة اجتماعية سياسية هي حركة وظائفية لا يمكن مقاربتها ودراستها إلا بتعيين جملة وظائفها المعلنة وغير المعلنة وذلك بدراسة غاياتها وأهدافها ومبررات ولادتها.

تحقيقا لدراسة شاملة من حيث المضمون ووافية من حيث المنهجية، بذلت الجهد في دراسة موضوع البحث بشكل شامل ودقيق يتجاوز قدر الإمكان ما وجدته من قصور في الدراسات السابقة التي تناولت المقاومة الفلسطينية عموما، وفترة ما بعد أحداث 11 أيلول على وجه الخصوص، آملة أن تكون طريقة تصنيف وفهرسة البحث قد ساعدت على تحقيق ذلك وعلى كشف إشكالية البحث وفحص واختبار فرضياته.

قائمة المحتويات

1.	الفصل الأول: كيف نظر القانون الدولي إلى مقاومة الاحتلال	1
1.1.	مقدمة	1
2.1.	المقاومة في القانون الدولي العام ومبادئ المجاملات والأخلاق الدولية.	5
3.1.	الجهاد والمقاومة في الإسلام	12
4.1.	شرعية مقاومة العدوان	13
	أ. تعريف العدوان في القانون الدولي	13
	ب. مفهوم الإرهاب	15
	ج. التمييز بين الإرهاب والمقاومة	19
5.1.	ثورة التحرر الوطني الفلسطينية	23
6.1.	أبعاد قرار مجلس الأمن رقم 1373	24
7.1.	المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير	25
8.1.	تطبيق مفهوم تقرير المصير على الحالة الفلسطينية	31
2.	الفصل الثاني: تطور المقاومة الفلسطينية خلال الأعوام من 1987 – 2004	36
1.2.	خلفية تاريخية	36
2.2.	انتفاضة الثمانينيات الكبرى	40
	أ. أهداف ومراحل الانتفاضة الأولى	42
	ب. أساليب المقاومة خلال الانتفاضة الأولى	46
	ج. الانعكاسات الإقليمية والدولية للانتفاضة	48
3.2.	انتفاضة الاقصى	50
	أ. السلطة الوطنية وتنظيم فتح رؤية مختلفة للمقاومة	54
	ب. التحول من قيادة المقاومة إلى قمع المقاومة	57

ج. أشكال المقاومة خلال انتفاضة الأقصى 62

4.2. مقارنة بين الانتفاضتين 65

5.2. دلالات انتفاضة الأقصى وواقعها قبل 11 أيلول 69

6.2. خلاصة 71

3. الفصل الثالث: المقاومة الفلسطينية و أحداث الحادي عشر من أيلول 73

1.3. مقدمة 73

2.3. الموقف الفلسطيني الرسمي من أحداث الحادي عشر من أيلول 74

أ. المحاولة الأمريكية لاحتواء الانتفاضة قبل أحداث الحادي عشر من أيلول 77

3.3. 11 أيلول وتحولات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 80

أ. رؤية كولن باول 82

ب. عملية السور الواقي 87

ج. إشكالية المقاومة الفلسطينية خلال عملية السور الواقي 90

4.3. إصلاح البيت الفلسطيني ضرورة داخلية أم حاجة أمريكية؟ 91

5.3. إشكاليات الانتفاضة الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول 102

أ. الإشكالية على الصعيد الدولي 102

ب. الإشكالية على الصعيد الإسرائيلي 106

ج. الإشكالية الوطنية الداخلية 106

د. إشكالية المقاومة المسلحة، العمليات التفجيرية نموذجا 110

6.3. العمليات التفجيرية الفلسطينية في سياق 11 أيلول بين مؤيد ومعارض 118

7.3. كيف تعاملت النخب السياسية الفلسطينية مع تداعيات الأحداث في فلسطين والعالم 123

4. الخاتمة: هل أضرت أحداث 11 أيلول بالقضية الفلسطينية؟ 131

المراجع

Abstract

The events of September 11, 2001 took place almost a year after the beginning of the second Palestinian Intifada (Uprising). The impact of these attacks was so vast that the United States (US) was so clear about its determination to declare war on terrorism and to obliterate all those forces that were, in any way, connected to terrorist actions. In fact the US was so determined in its military actions against Afghanistan and Iraq and in its plight to rally the support of the international community for its war on terrorism (mostly the terror of Islamic fundamentalist organizations) which, it asserted, threatened world peace. The US stance on terrorism coincided with Israel's policy towards the Palestinian Intifada which found in the US plight to fight terrorism the right political atmosphere to develop a similar slogan and policy that was aimed at Palestinian 'terrorism'.

Against these international developments few Palestinian organizations did not hesitate in mounting their military operations against Israeli military and mostly civilian targets through a series of suicide or what Palestinians would like to term commando or martyr attacks or bombings. Despite the fact that these attacks did not meet the support of most Palestinian organizations, they nevertheless consolidated Israel's negative position towards the Palestinian authority and helped it in its attempts to rally the support of the international community towards what was termed Palestinian terrorism. Israel saw in the American position on terrorism the right umbrella for its policies towards the Palestinians. It was also able to

convince the world that its war against Palestinian terrorism was part and parcel of the US war on global terrorism. The military actions of Palestinian organizations have harmed the plight of the Palestinians for statehood. They have in fact complicated the political problem of the Palestinians and helped Israel in its attempt to divert the attention of the world through exerting pressure on the Palestinian authority to introduce internal changes within its institutions and put an end to Palestinian terrorism.

This research endeavors to uncover the Palestinian, Arab and international interpretations of the concept of Palestinian resistance in particular the issue of armed struggle on both the official and popular levels. It also seeks to study the various forms of resistance as they were reflected in the political literature that appeared after the second Palestinian Intifada and their transformations into actual military actions. The fundamental problem that this research seeks to examine is, however, the developments that emerged after the attacks of September 11 and their impact not only on US policy towards Palestinian forms of resistance but also on that of the international community.

1. الفصل الأول: كيف نظر القانون الدولي إلى مقاومة الاحتلال

1.1. مقدمة

نشأ في سياق التطور التاريخي تلازم وتفاعل وتكامل بين الظواهر الاجتماعية والمواقف القانونية والفقهية، فلولا تصدي الشعوب منذ القدم للمعتدين لما استطاع الفكر المقاوم تحديد العلاقة بين سلطات الاحتلال وسكان الأراضي المحتلة على أساس استمرار علاقة الولاء والتبعية لدولة الأصل وانتفاء أي التزام بالطاعة لدولة الاحتلال، بل انه كان لضروب المقاومة التي مارستها الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال أثر بارز ودور فاعل في تطوير أحكام قانون الاحتلال العسكري في مجال تحريم الضم والاستيلاء بالقوة والحفاظ على سيادة الدولة وجواز الدفاع عن النفس طلبا للحرية وحماية للاستقلال.

إذا ما اطلعنا على أحكام القانون الدولي المعاصر لما وجدنا فيه قاعدة تحول دون قيام سكان الأراضي المحتلة بأعمال المقاومة الوطنية مسلحة كانت أم غير مسلحة. ولم يتخلف الفقه الدولي الحديث عن الركب في هذا الميدان فراح يعتبر أن لهؤلاء السكان حقا في الثورة على سلطات الاحتلال وأن واجبهم القومي يحتم عليهم اللجوء إلى المقاومة، حتى أن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك عندما رأى أن عليهم واجب الثورة وأن هذا الواجب مفروض ومغروس في نفوسهم بموجب علاقة الولاء المستمر بينهم وبين دولتهم المحتلة.

أما من حيث قانونية المقاومة الوطنية، فقد أجازها القانون الدولي في حالتين، الأولى هي حالة استخدامها أداة لممارسة الحق في تقرير المصير حيث حرص القانون الدولي على تأكيد حق الشعوب في أن تختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده وبشكل حر ومستقل عن أي فئة أو جهة أخرى خارجية، وفي هذا الإطار تعتبر

كل الدول ملزمة قانونا بالامتناع عن أي أية أعمال تحرم الناس حقهم في تقرير مصيرهم أو في حصولهم على الحرية والاستقلال.[5]

ومن هنا فإن قيام المدنيين بمقاومة الأعمال القمعية يجعلهم مخولين تلقي المساعدات من الدول الأخرى بما يتلاءم مع مبادئ الأمم المتحدة. ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة أكد في عدد من مواده على ضرورة احترام الحق في تقرير المصير وتفعيلة من دون أي عائق أو تحفظ وبذلك يصبح الحق في تقرير المصير حقا من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف وينبغي على الدول جميعا أن تحترم هذا الحق، وأن تمتنع عن التذرع بأي عائق لقمع هذا الحق أو حتى تأخيره، وللشعوب في حالة تعرضها لعوائق في تحقيق هذا الحق أن تمارس حقها الكامل في المقاومة الوطنية المسلحة من أجل تقرير المصير، وتجدر هنا الإشارة إلى أن ثمة اتجاها راجحا لدى القانون الدولي يعتبر الحق في تقرير المصير من "القواعد الآمرة"، بحيث يحظر على الدول تجاوزها لأي سبب كان، كما يجيز إبطال أية اتفاقية دولية قد تمنعها أو تحول دون ممارستها.[6]

الحالة الأخرى التي أجاز فيها القانون الدولي اللجوء إلى المقاومة هي حالة استخدام المقاومة أداة لإزالة الاحتلال، [7] وقد أصبحت أحكام القانون الدولي حول هذه الحالة أكثر وضوحا بعد مقاومة الاحتلالين الفاشي والنازي خلال الحرب العالمية الثانية، والواقع أن القانون الدولي كان يؤكد على النظام العام في المناطق الخاضعة للاحتلال حرصا على سلامة المدنيين مع تحريمه الاحتلال ذاته كأداة لاكتساب حقوق إقليمية جديدة، ولهذا فإن القانون الدولي التقليدي كان يجيز المقاومة المسلحة خارج مناطق

---

[5]. القرار رقم 3103 بتاريخ 1973 والذي ينص على أن نضال الشعوب في سبيل حقه في تقرير المصير والاستقلال هو نضال شرعي يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي، وان أية محاولة لقمع الكفاح المسلح هي مخالفة لميثاق الأمم المتحدة ولإعلان مبادئ القانون الدولي وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وان المحاربين المناضلين الذين يقعون في الأسر يجب أن يعاملوا كأسرى حرب وفق أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بأسرى الحرب.

[6]. أنظر: ديب عكاوي. **حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة**. ط1(عكا: دار الأسوار، الفصل الثالث، 1997).

[7]. نص القرار 1514 للعام 1960 والذي يعتبر أن كل احتلال لأراضي أي شعب من الشعوب هو إخلال بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الاحتلال، مقابل موجبات قانونية واضحة ينبغي أن تلتزمها القوة المحتلة، أما في سياق الاتجاهات الحديثة للقانون الدولي فيضع شفيق المصري ملاحظات هي: [8]

- إن أي تدخل ضد حركة تحرر وطني يمكن أن يكون غير قانوني، كما أن مساعدة هذه الحركة هي قانونية.
- إن استخدام القوة لمقاومة الاحتلال يبقى مشروعا، وإن كان تصنيف المقاومين هنا قد يخرج عن وضع "المدنيين المحميين" بالرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت قرارا رقمه 2852 بتاريخ 20 كانون أول 1971 دعت فيه: إلى ضرورة وضع مبادئ تهدف إلى تعزيز حماية الأفراد الذين يناضلون ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية وضد الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية، وضرورة تطوير القواعد المتعلقة بوضع المناضلين ورجال العصابات وحمايتهم ومعاملتهم الإنسانية إبان المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية.
- إن القوة القائمة بالاحتلال محكومة بموجبات القانون الإنساني الدولي، ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة (ملحق اتفاقية جنيف الرابعة) المتعلقة بحماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، هذه الموجبات واضحة ومحددة، وهي التي تتناول المدنيين من أشخاصهم وممتلكاتهم وعائلاتهم وحقوقهم الإنسانية الأخرى، وإذا أخلت الدولة القائمة بالاحتلال بهذه الموجبات أو انحرفت عنها فإن من حق هؤلاء السكان المدنيين أن يثوروا ضدها، إلى درجة العصيان المدني الشامل واستخدام الأسلحة.
- إذا ثار السكان الأصليون (المدنيون) واستطاعوا أن يطردوا المحتل بالقوة عن أرضهم، فإن هذا الاحتلال يتوقف من دون أي ادعاء أومراجعة من قبل القوة التي كانت قائمة به، وكذلك الأمر نفسه يتحقق عندما تستطيع القوى النظامية للدولة المغلوبة على أمرها من طرد المحتل، وإذا أصر

---

[8]. شفيق المصري. "شرعية المقاومة بموجب القانون الدولي". الموقع الالكتروني:www.moqawama/org/arabic2-7 تمت زيارة الموقع بتاريخ 2 شباط 2006.

هذا المحتل على مخالفة القانون الدولي مرة ثانية وعاود احتلاله فإنه يمنع كقوة قائمة بالاحتلال، من أن يعاقب السكان الذين قاوموه، لأن مقاومتهم كانت مشروعة طالما أن احتلاله كان بواسطة القوة.

- إن جميع القرارات الدولية بدءا بالقرار 242 عام 1967، ومرورا بالقرار 425 عام 1978، ووصولا إلى القرار الأخير (في آذار 1997) الصادر عن الجمعية العمومية والذي أكد وصف "الأراضي المحتلة" ودان السياسة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس، جميع هذه القرارات تؤكد وجوب تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وتندد بالسياسة الإسرائيلية المخالفة لهذه الاتفاقية، لذلك بات واضحا أن للسكان الحق الكامل في مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل التي أجازها القانون الدولي بما في ذلك العصيان المدني واستخدام الأسلحة حتى طرد المحتل وتحرير الأرض المحتلة.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذين أقرا تطبيق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، [9] حيث أشارت معظم القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة إلى اتفاقية جنيف الرابعة ونادت بضرورة التزام الدول بقواعدها حتى أن الفقرة الأخيرة من المادة (158) من الاتفاقية تنص على أن انسحاب الدولة من الاتفاقية لا يعفيها من الالتزامات التي تترتب على أطراف النزاع بموجب مبادئ قانون الشعوب المستمد من العادات التي استقرت بين الشعوب المتمدنة ومن قوانين الإنسانية ومتطلبات الضمير العام.

---

[9]. د.كمال حماد. **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام.** (بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع، 2002) ص66.

2.1. المقاومة في القانون الدولي العام ومبادئ المجاملات والأخلاق الدولية. [10]

جاء في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة [11] أن هذه الأمم "تتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم لتسويتها"، وإسرائيل التي تنتهك الأعراف الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تستعمل جميع هذه الوسائل غير المشروعة في حروبها.

هناك أيضا القرار رقم 2674 الصادر بتاريخ 9 شباط 1970 عن الأمم المتحدة والذي يؤكد وجوب أن تتجنب حروب العدوان المنازعات المسلحة و شجب تصرفات الدول التي ما زالت تشن حروب العدوان منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة ومتحدية مبادئ المواثيق الدولية ومنها بروتوكول جنيف للعام 1925 واتفاقية جنيف للعام 1949، كما وأعلن القرار أن الدول التي تخرق حرمة هذه المواثيق يجب أن تدان وتعد مسئولة أمام الجماعة الدولية، وأكد القرار أيضا أن الأشخاص الذين يسهمون في حركة المقاومة وكذلك المناضلين من أجل الحرية يجب أن يعاملوا لدى القبض عليهم كأسرى حرب.

وكذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2852 بتاريخ 20 كانون أول 1971 ودعت فيه إلى ضرورة وضع مبادئ تهدف إلى تعزيز حماية الأفراد الذين يناضلون ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية وضد الاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية، وضرورة تطوير القواعد المتعلقة بوضع المناضلين ورجال العصابات وحمايتهم ومعاملتهم الإنسانية إبان المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

وبالعودة إلى مجموعة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وجدنا أن هناك نصا يتكرر سنويا منذ عام 1975 ويتضمن إعادة تأكيد الجمعية على "شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من السيطرة

---

[10]. مزيد من المعلومات المفصلة حول قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية يمكن العودة إلى:**قضية فلسطين والأمم المتحدة.** صادر عن إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة. الفصلين الخامس والسادس، ص31-37.

[11]. يمكن الرجوع إلى النص الحرفي للميثاق عبر الموقع الالكتروني للأمم المتحدة http://www.un.org

الاستعمارية والأجنبية ومن التحكم الأجنبي بكل ما تملك هذه الشعوب من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح"، ففي عام 1975 حظي هذا القرار بموافقة 99 دولة ضد دولة واحدة هي إسرائيل وامتناع 18 دولة عن التصويت، وفي العام 1976 ارتفع عدد الموافقين إلى 109، وفي العام 1977 وصل إلى 113 وفي العام 1980 بلغ 119، و قد حذت لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة حذو الجمعية العامة فثبتت النص ذاته للقرار رقم 5 في الدورة 36 بتاريخ 15 آذار 1980،[12] من هنا نتوصل إلى أن أحكام القانون الدولي المعاصر تقر بشكل عام حق كل الشعوب في مقاومة العدوان.

تأتي الاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان والشعوب في طليعة الوثائق والاتفاقيات والمواثيق التي تكرس أو تدعم المبادئ المتعلقة بحق المقاومة، حيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 يفرض في ديباجته ضرورة أن يتولى نظام قانوني حماية حقوق الإنسان لئلا يضطر المرء في نهاية الأمر إلى التمرد على القهر والطغيان.[13]

وتطبيقا لمبادئ حقوق الإنسان وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها أقرت الجمعية العامة بتاريخ 14 كانون أول 1996 القرار رقم 1514 والذي جاء فيه "أن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة الأجنبية والاستغلال الأجنبي يشكل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعرض السلام والتعاون العالميين للحظر، وان كل محاولة تستهدف جزئيا أو كليا تعويض الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لقطر ما، تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة".

---

[12]. د.كمال حماد. "أربع ملاحظات على حديث رايس التلفزيوني". **جريدة المستقبل**. عدد 880، بتاريخ 19 كانون ثاني 2002. ص2.

[13]. يمكن الرجوع إلى النص الحرفي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان عبر الموقع الالكتروني للأمم المتحدة http://www.un.org

من جانب آخر كانت اتفاقيات مؤتمر لاهاي والتي عرفت المادة الثانية منها للعام 1907 الشعب القائم أو المنتفض في وجه العدو "بأنه مجموعة من المواطنين من سكان الأراضي المحتلة الذين يحملون السلاح ويتقدمون لقتال العدو، سواء كان ذلك بأمر من حكومتهم أو بدافع من وطنيتهم أو واجبهم"، وقررت هذه المادة أن هؤلاء المواطنين يعتبرون في حكم القوات النظامية وتطبق عليهم صفة المحاربين بشرط توفر شرطين هما:حمل السلاح علنا والتقيد بقوانين الحرب وأعرافها.

وكان قد جرى العرف حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على اعتبار القوات المتطوعة والشعب المنتفض في وجه العدو حركات مقاومة شعبية منظمة وقد سار الفقه الدولي فيما بعد في هذا الاتجاه حيث لم يكتف ميثاق الأمم المتحدة بتحريم الحرب وتحريم استخدام القوة بل ذهب في الفقرة الرابعة من المادة الثانية إلى أبعد من ذلك حيث حرم مجرد التهديد باستخدامها، وجاءت أيضا المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح بالدفاع المشروع عن النفس وعمل المقاومة وتصدي الشعوب للدفاع عن أرضها وكرامتها وأنفسها وتعتبرها دفاعا مشروعا عن النفس.

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد ألغت الحرب القانونية من القانون الدولي واعتبرت أن كل حرب هجومية هي حربا عدوانية، وهنا أيضا نجد أن ما فعلته واقترفته إسرائيل هو حرب عدوانية بحق الفلسطينيين فقد استعملت كل الأسلحة المحرمة دوليا على مرأى ومسمع العالم.

وقد جاء اعتراف الدول الكبرى بشرعية هذه المقاومة بإصدار وزير الخارجية الأمريكية في كانون الثاني 1942 تصريحا أيد فيه المقاومة الألبانية ضد الاحتلال الإيطالي حيث أعلن: "أن جهود فرق المقاومة المختلفة التي تعمل في ألبانيا ضد العدو

المشترك تثير الإعجاب والتقدير"، وفي العام 1943 اعترفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا بالمقاومة الفرنسية.[14]

أما قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أقرت حق الشعوب في مقاومة المحتل من خلال القرارات الصادرة عنها، حيث أكد القرار رقم 2649 للجمعية العامة والصادر بتاريخ 30 تشرين الثاني 1970م على شرعية نضال الشعوب، وجاء نص القرار كالآتي:

"إن الجمعية العامة للأمم المتحدة لتؤكد شرعية نضال الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والمعترف بحقها في تقرير المصير، لكي تستعيد ذلك الحق بأي وسيلة في متناولها وتعتبر أن الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها خلافا لحق شعب تلك الأراضي في تقرير المصير، لا يمكن قبوله ويشكل خرقا فاحشا للميثاق". [15]

وأتى القرار رقم 2787 الصادر عن الجمعية العامة ليؤكد نفس المضمون الداعي إلى تأكيد شرعية نضال الشعوب وحقها في المقاومة والدفاع عن نفسها وتقرير مصيرها والتحرر من الاستعمار والتسلط الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين، وقد صدر هذا القرار عن الجمعية العامة في دورتها رقم 26 المنعقدة بتاريخ 6 كانون أول 1971م حيث نص القرار على: "أن الجمعية العامة وإذ تعيد تأكيدها بأن إخضاع الشعوب للاستعباد وللتسلط الأجنبيين وللاستغلال الاستعماري، انتهاك لمبدأ تقرير المصير وإنكار للحقوق الأساسية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعود فتؤكد حقوق جميع الشعوب غير القابلة للتصرف خصوصا شعوب زمبابوي وناميبيا وأنغولا وموزمبيق وغينيا، والشعب الفلسطيني في الحرية والمساواة وتقرير المصير، وشرعية نضالها من أجل استرداد تلك الحقوق، كما تؤكد الجمعية العامة شرعية نضال الشعوب في سبيل

---

[14]. د.كمال حمدان، "الانتفاضة كمقاومة في القانون الدولي العام".
http://www.moqawama.org/arabic/rt_resis/doc2003/intifada.htm تمت زيارة الموقع بتاريخ 3 شباط 2004.

[15]. للاطلاع على نصوص قرارات الأمم المتحدة بشان فلسطين يمكن الرجوع إلى:جورج طعمة.**قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي** . المجلد الأول(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 1993)

تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بكل وسائل النضال المتوفرة التي تنسجم مع ميثاق الأمم المتحدة"،[16] كما اعتبر القرار رقم 3103 والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أن نضال الشعوب المستعمرة هو نضال شرعي ويتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي.

صدر القرار رقم 2955 في الدورة التي عقدت بتاريخ 12 كانون أول 1972م وقد جاء تحت عنوان: (إدراك حق الشعوب في تقرير المصير والحرية) ونص أيضا على حق الشعوب في تقرير مصيرها والحرية والاستقلال وفي شرعية نضالها في سبيل التحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية بكل الوسائل المتوفرة،[17] كما صدر القرار 3246 عن الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين بتاريخ التاسع والعشرين من تشرين الثاني للعام 1974 والذي أكد أيضا على حق جميع الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية والقهر الأجنبي في مقاومة المحتل الغاصب والدفاع عن نفسها، أما نص القرار رقم 3382 في الدورة 30 المنعقدة بتاريخ 10 تشرين ثاني 1975م فقد جاء كالتالي: "تؤكد الجمعية العامة من جديد شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلام الإقليمي والتحرر من السيطرة الاستعمارية بجميع الوسائل المتاحة أيضا بما فيها الكفاح المسلح".

نصت اتفاقية لاهاي العاشرة المؤرخة بتاريخ 18 تشرين أول 1907 والخاصة بتطبيق مبادئ اتفاقية جنيف المؤرخة بتاريخ 6 تموز 1906 والخاصة بالشعوب المقهورة والمستعبدة والمستعمرة على حق هذه الشعوب في الدفاع عن نفسها والتخلص من الاستعمار الذي احتلها.[18]

---

[16]. انظر: "قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع على فلسطين". مجلة "الإسرائيلي" المجلد (1، 2، 3) إصدار المؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت.

[17]. أنظر:جورج طعمة. **قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي الاسرائيلي. المجلد 2 مصدر سبق ذكره**

[18]. **اتفاقيات جنيف لحماية ضحيا الحرب**. الهلال الأحمر. (لا يوجد مكان أو تاريخ النشر). ص215.

أما اتفاقية جنيف المؤرخة في 27 تموز 1929م الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، فقد نصت في مادتها رقم (17) على حق الشعوب المستعمرة في الدفاع عن نفسها بكل ما تملك من وسائل وأدوات، كما جاء في اتفاقية جنيف التي عقدت في المدة من 21 نيسان إلى 12 آب سنة 1949م[19] والتي بحثت في مشروعات الاتفاقيات الأربع التي أقرها المؤتمر الدولي السابع عشر للصليب الأحمر الذي عقد في استوكهلم، هذا المؤتمر الذي ناقش عدة قضايا منها حق تقرير المصير ومعاملة الأسرى وحماية جرحى وأسرى الحرب، حيث جاء في الاتفاقية الرابعة والتي أقرت في جنيف عام 1949م ما نصه:
"إن من حق الشعوب المحتلة أن تقاوم المستعمر الغاصب بأية وسيلة متاحة بما فيها حرب المقاومة الشعبية وحرب الاستنزاف، حتى تتحرر وتنال استقلالها"،[20] وقد حررت هذه الاتفاقيات في جنيف في اليوم الثاني عشر من آب 1949 باللغتين الفرنسية والإنجليزية وتم إيداع الأصل والمستندات المرفقة به في محفوظات الاتحاد السويسري آنذاك.

أما المنظمات الأهلية التي تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية فقد اعتبرت أن حق الشعوب في الدفاع عن نفسها بالمقاومة المسلحة لا يسقط بالتقادم، ومن هنا فقد أكدت المنظمة الآسيوية الأفريقية دعمها لنضال الشعب الفلسطيني والأمة العربية ضد الهيمنة الأمريكية وضد العدوان الإسرائيلي مشيرة إلى أن الحق في مواجهة هذه القوى الإمبريالية يعتبر مشروعا دوليا، [21] وكانت اتفاقيات لاهاي قد أشارت سنة 1907 إلى أنه لا مانع قانونيا من أن تفاجئ دولة غريمتها بالأعمال الحربية مباشرة كما فعلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية مع جميع الدول التي هاجمتها.[22]

---

[19]. حول اتفاقيات جنيف أنظر:الصليب الأحمر. **اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب 1949.** ط4.(جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، 1998.
[20]. **اتفاقيات جنيف لحماية ضحيا الحرب.** الهلال الأحمر.مصدر سبق ذكره. ص217.
[21]. مجلة الهدف "الناطق باسم الجبهة الشعبية"، السنة الأولى ــ العدد السادس، كانون أول 2001م. ص8 "طبعة فلسطين".
[22]. نص اتفاقية لاهاي 1907، الرجوع إلى الموقع الالكتروني للأمم المتحدة http//:www.un.org

ومن هنا نجد أن لا خلاف في الاتفاقيات الدولية والمواثيق التي تم التوقيع عليها دوليا حول حق شعوب الأرض بالدفاع عن نفسها أمام اعتداءات أو احتلال الدول الأجنبية والاستعمارية بكل الوسائل المتاحة والمتفق عليها دوليا.

لا تفتقر المقاومة الفلسطينية إلى شرعية دولية، فالحق الثابت هو أن وعد بلفور وقرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل واحتلالها للمزيد من الأرض وأهدافها التوسعية القائمة، كل هذا يتناقض مع الشرعية الدولية حيث يعتبر تحرير الأرض والمقاومة لاستعادتها عنصران أساسيان في مفاهيم القانون الدولي لا يسقطان منه حتى ولو تخلى عنهما بعض الناس. [23]

أما الاعتراف الإسرائيلي بالمقاومة الفلسطينية فقد بدأ بخطاب موشيه شاريت في 9 تموز 1936 أمام اللجنة السياسية لحزب "الماباي "عرف فيه الثورة العربية بأنها ليست ثورة الأفندية الذين يدافعون عن مصالحهم الشخصية إنما هي ثورة الجماهير التي تمليها المصالح القومية الحقة، وأضاف أن الفلسطينيين يشعرون بأنهم جزء من الأمة العربية التي تضم العراق والحجاز واليمن، ففلسطين بالنسبة لهم هي وحدة مستقلة لها وجه عربي، وهذا الوجه آخذ في التغير، فحيفا من وجهة نظرهم كانت بلدة عربية، وها هي ذا قد أضحت يهودية ورد الفعل لا يمكن أن يكون سوى المقاومة، وفي 28 أيلول من نفس العام، كان شاريت قاطعا في تشخيصه للحركة العربية على أنها ثورة ومقاومة قومية، وأن القيادة الجديدة تختلف عن القيادات القديمة، كما لاحظ وجود عناصر جديدة في حركة المقاومة: اشتراك المسيحيين العرب بل والنساء المسيحيات في حركة المقاومة، كما لاحظ تعاطف المثقفين العرب مع هذه الحركة، وبين أن من أهم دوافع الثورة كانت الرغبة في إنقاذ الطابع العربي الفلسطيني وليس مجرد معارضة اليهود.[24]

---

[23]. راجع :نبيل شبيب. "قضية فلسطين ودولة فلسطين" **مجلة الرائد**. ألمانيا ــ بون، العدد 114، ربيع الثاني 1409 هـــ/تشرين ثاني 1988م.

24. Simha Flapan 1979. *Zionism and The Palestinians*. London: Croom Helm. Pp 140 – 150.

3.1. الجهاد والمقاومة في الإسلام

يرى عدد من فقهاء وعلماء الإسلام أن الإسلام شرع الجهاد للدفاع عن حرمات الأمة ومقدراتها حيث ورد في القرآن الكريم "كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون".[25]أما بالنسبة لرد الاعتداء فقد أكد القرآن الكريم على ذلك في سورة البقرة: " فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا أن الله مع المتقي"، [26] وجاء في القرآن الكريم أيضا: " وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين.. "[27]

أما على صعيد الأحاديث النبوية فقد حضت على الجهاد والدفاع عن النفس وحفظ الإسلام والذود عن كرامة الأمة، حيث ورد في حديث الإمام مسلم "واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف"،[28] وورد في صحيح البخاري عن الرسول أنه قال: "لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا."[29]

وقد جاء القصد من تشريع الجهاد لدفع الشر وحماية المسلمين ورد الاعتداء عنهم وليس بسبب المخالفة في الدين أو لإزهاق الأرواح وتعذيب البشر، وكان القتال وسيلة لجأ إليها المسلمون للضرورة بعد أن بدأ الأعداء بظلم المسلمين وقتلهم، [30] وقد صرح جمهور الفقهاء من المالكية والحنفية وأكثر الشافعية والحنابلة بأن مناط القتال هو الحرابة والقتال والاعتداء على المسلمين،[31] وقال الشافعية: وجوب الجهاد هو وجوب

---

[25]. القرآن الكريم، البقرة 216
[26]. القرآن الكريم، البقرة 194.
[27]. القرآن الكريم، البقرة 190.
[28]. شرح مسلم للنووي، 12/45-46.
[29]. صحيح البخاري، 4/79.
[30]. د. وهبة الزحيلي. **العلاقات الدولية في الإسلام، مقارنة بالقانون الدولي الحديث**(بيروت:مؤسسة الرسالة، 1981). ص25.
[31]. بداية المجتهد، 1/371 : فتح القدير، 4/291.

الوسائل لا المقاصد، إذ المقصود بالقتال إنما هو الهداية وما سواها من الشهادة وأما قتل الكافر فليس بمقصود. [32]

وقال الكمال بن الهمام من علماء الحنفية أن المقصود من القتال هو إخلاء العالم من الفساد، [33] وقال ابن تيمية: إباحة القتال من المسلمين مبنية على إباحة القتال من غيرهم، وقال ابن القيم: "فرض القتال على المسلمين لمن قاتلهم دون من لم يقاتلهم"، [34] والجهاد في الإسلام دفع الاعتداء عن المسلمين وديارهم وأموالهم وهذا حق طبيعي لا تزال القوانين الدولية والأعراف البشرية في الماضي والحاضر تقره ولا تمنحه ومن أهداف الجهاد أيضا طرد الغاصب أيا كان وفي أي بقعة كانت.

4.1. شرعية مقاومة العدوان

أ. تعريف العدوان في القانون الدولي

إن الحاجة الملحة لإيجاد تعريف لكلمة "عدوان"، هذا العمل الذي يعتبر أخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة، هي التي دفعت بعض الدول منذ تأسيس منظمة الأمم المتحدة، إلى التقدم بمشاريع قرارات تعريف العدوان، وقد نجحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إقرار تعريف مقبول لمفهوم العدوان في 14 كانون الأول 1974، [35] حيث عرفت المادة الأولى من القرار مفهوم العدوان بأنه "استخدام القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد السيادة أو الوحدة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لدولة أخرى".

وعددت المادة الثالثة من ذات القرار، الأعمال التي تعتبر عدوانا، ومن أهمها:

---

[32]. مغني المحتاج، 210/4.
[33]. فتح القدير، 277/4.
[34]. زاد المعاد، 58/2.
[35]. G.A. Res. 3314 . XXIX 29, (UN Gaor Supp .n. 31) at 142, UN Doc. A/9631 (1974).

- الغزو أو الهجوم المسلح من قبل القوات المسلحة لدولة ما على أراضي دولة أخرى.
- الاحتلال العسكري ــ مهما كان مؤقتا ــ لأراضي دولة أخرى أو أي جزء منها.
- الضم بالقوة لأراضي دولة أخرى أو أي جزء منها.
- القصف بواسطة القوات المسلحة لدولة ما لأراضي دولة أخرى، أو استخدام أية أسلحة من قبل دولة ضد أراضي دولة أخرى.
- حصار الموانئ والسواحل التابعة لدولة بواسطة القوات المسلحة لدولة أخرى.
- الهجوم بواسطة القوات المسلحة لدولة ما على القوات البرية أو البحرية أو الجوية، والأساطيل البحرية أو الجوية لدولة أخرى.[36]

والعدوان حسب المادة الخامسة، لا يمكن أن يبرر بأي اعتبار سواء أكان سياسيا، أم اقتصاديا، أم عسكريا، لأن حرب العدوان جريمة ضد السلام العالمي تترتب عليها مسؤولية دولية، وكل المكاسب والمزايا الناتجة عن العدوان لا يمكن أن تعتبر مشروعة كما لا يمكن الاعتراف بآثارها، وبالتالي فإن تعريف العدوان الذي جاء به قرار الجمعية العامة ينطبق على استخدام إسرائيل للقوة ضد الأراضي الفلسطينية، وتعداد الأعمال التي يعتبرها القرار أعمالا عدوانية هي ذاتها الأعمال التي تقوم بها إسرائيل، فهي تستخدم القوة العسكرية منتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضي الفلسطينية والاستقلال السياسي لها وتحتل كامل الأراضي الفلسطينية ــ بالرغم من تعدد أشكال هذا الاحتلال ــ وترفض الانسحاب من أي جزء من هذه الأراضي، وتشن قواتها المسلحة التي تستخدم كل أنواع الأسلحة الفتاكة والمتطورة الهجمات والاعتداءات على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية والمنشآت الاقتصادية والخدماتية فتدمرها وتقتل المدنيين الأبرياء

[36]. إن تعداد الأعمال التي تعتبر عدوانا في المادة 3، لم يقصد به أن يكون حصريا. فالمادة 4 نصت صراحة على أن الأعمال المدرجة في المادة 3 ليست حصرية، وان لمجلس الأمن أن يقرر أن أعمالا أخرى تشكل عدوانا وفقا لأحكام الميثاق.

وتقوم قواتها البحرية بفرض الحصار على شواطئ قطاع غزة، غير أن إسرائيل تدفع هذه التهمة عنها وتلصقها بالمقاومة وتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية أعمال المقاومة، على أساس أنها، أي السلطة الفلسطينية، تسمح بأن تكون أراضيها مكانا لشن الاعتداءات المسلحة عليها.[37]

ومن هنا فإن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية يظهر الصفة العدوانية لا الدفاعية لأعمالها ويبرر بالتالي للمقاومة قيامها بالعمليات العسكرية في إطار ممارسة حقها في تحرير الأرض من المحتل وفي إطار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتحقيق استقلاله ووحدة أراضيه، ومع أن قرار تعريف العدوان استثنى استعمال القوة في هذه الحالة من مفهوم العدوان فإن المادة السابعة من هذا القرار تنص على أنه ليس في هذا التعريف ما يضعف أو ينقص حق تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة بالقوة من هذا الحق المستمد من الميثاق، وخاصة الشعوب التي ترزح تحت حكم الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية أو أي شكل آخر من التسلط الأجنبي، ولا يؤثر على حق هذه الشعوب في النضال لتحقيق هذه الغاية وفقا لمبادئ الميثاق وللإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول. [38]

ب. مفهوم الإرهاب

يدين القانون الدولي الإرهاب الصادر عن أنظمة سياسية أو أفراد، ويطالب الدول بضرورة الامتناع عن تأييد النشاطات الإرهابية أو مساعدتها، بل إنه يدعو إلى مكافحة هذه الأعمال بكل الوسائل ويحدد العقوبات في حالة ممارستها سواء أكان مرتكبوها أفرادا أو منظمات سياسة أو دولا، وقد استند القانون الدولي إلى عدد كبير من الاتفاقات

---

[37]. انظر: تصريح مندوب "إسرائيل" الدائم لدى الأمم المتحدة:
Provisional Verbatim Record of the 2374 th S.c. mtg, S/PV. 2374 , pp. 27-39 at (5) June 1982.

تعتبر الفقرة [g] من المادة 3 من قرار تعريف العدوان عملا عدوانيا إرسال دولة ما أو تبنيها لعصابات أو لمجموعات مسلحة أو لجماعات غير منظمة أو لمرتزقة للقيام بأعمال مسلحة ضد دولة أخرى.

[38] . بخصوص نص الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، انظر:
UN GOAR Doc. A/RES./2625. XXV (of Oct. 24, 1970)

الدولية الضارعة التي تدعو إلى ذلك، منها: اتفاق منع إبادة الجنس، واتفاقا طوكيو ومونتريال حول إدانة الأعمال المخالفة للقانون على متن الطائرات، واتفاق إدانة خطف الدبلوماسيين، واتفاق إدانة احتجاز الرهائن، واتفاق منع التعذيب، واتفاق إدانة القرصنة البحرية، واتفاق الأشخاص المحميين دوليا... الخ، يضاف إلى ذلك العديد من البيانات التي صدرت عن الهيئات الدولية أو القرارات المتعلقة بالموضوع وهذا يؤكد على أن القانون الدولي شمل في أحكامه إرهاب الفرد وإرهاب الدولة وأكد على وجوب إنزال العقوبة بالاثنين معا، وحرص على أن يحظر على الدولة ممارسة الإرهاب أو القيام بما يخالف القانون الإنساني الدولي (ولا سيما اتفاقيات جنيف الرابعة عام 1949) تحت أي ذريعة كانت واستجابة لأي سبب أو حافز أيا يكن نوعه، لكن بسبب عدم وجود تعريف موحد للإرهاب متفق عليه من قبل المجتمع الدولي، كثرت المحاولات الفردية من الدول والفقهاء لتعريفه فتعددت التعاريف واختلفت الدول في موقفها من مفهوم الإرهاب، فقد عرف الإرهاب بأنه" أي عمل عنف منظم يهدف إلى خلق حالة من اليأس أو الخوف بقصد زعزعة ثقة المواطنين بحكومتهم أو ممثليها، أو بقصد تهديم بنية نظام قائم، أو بقصد تدعيم أو تعزيز سلطة حكومة قائمة." [39] كما تم تعريفه بأنه "أي عمل منظم يستعمل فيه العنف (فعل جرمي) أو التهديد باستعمال العنف لخلق جو من الخوف (الذعر) العارم بقصد القمع والإكراه[40] أو بقصد تحقيق أهداف سياسية." [41]

ويعرف بأنه "قتل أو جرح متعمد لمواطنين أبرياء، أو حرمانهم من ممارسة حرياتهم لأغراض سياسية في وقت النزاع المسلح، يرتكب هذه الأعمال أفراد ينتمون لقوات مسلحة نظامية أو أفراد لا ينطبق عليهم صفة المحاربين".[42] ويعرف بأنه "عمل إكراهي (قسري) يستخدم للتأثير على حرية الاختيار للأشخاص، ويشمل هذا العمل الاستعمال

---

[39]. B.Leiser. 1977. "Terrorism, Guerrilla a Warfare and International Morality", 12 .Stanford *Journal of Int'l Studies*. p.39.

[40]. J. Bishopm. 1978. "Law in the Control of Terrorism and Insurrection", *42 Law and Contemporary Problems*. Spring 1978. p. 167.

[41]. National Advisory Committee on Criminal Justice. *Standards and Goals, Report of the Task Force on Disorders and Terrorism 3*. 1976.

[42]. R.R. Baxter 1947, "A Skeptical Look at the Concept of Terrorism", *7 Akron L. Rev*. Spring 1947. p. 380

المتعمد للعنف أو التهديد به ضد هدف (ضحية) لغرض إيصال التهديد بالعنف المستقبلي للمقصود أصلا بأنه" استخدام منظم للعنف أو التهديد بالعنف لتحقيق أهداف سياسية أو عامة، هذا العمل ذو الأهداف السياسية أو العقائدية يمكن ممارسته من قبل حكومات أو جماعات أو أفراد". [43]

تتفق كل التعاريف المتعلقة بالإرهاب على العناصر المادية والمعنوية لمفهوم الإرهاب، فالإرهاب أولا، عمل عنف منظم أوتهديد به، وثانيا، يخلق حالة من الخوف والقلق والذعر لدى من يطالهم الإرهاب، وثالثا، يهدف لتحقيق أغراض عامة أو سياسية لمرتكبي الإرهاب، فعمل العنف المستخدم هو وسيلة مادية تتسبب بحصول حالة نفسية تؤدي لتحقيق غايات مادية أو معنوية، إلا أن هذه التعاريف وإن اتفقت على العناصر الأساسية لمفهوم الإرهاب، فهي قد اختلفت على مصدر العنف والجهة التي يطالها، فقد توسع مفهوم الإرهاب ليشمل كل عمل عنف يصدر عن أفراد أو جماعات أو حكومات أو دول، ومن معرفي الإرهاب من حصره بأعمال العنف التي يقوم بها أفراد أو جماعات فقط دون الأعمال التي تقوم بها الحكومات أو الدول، وهناك من توسع في مفهوم الإرهاب واعتبر كل عمل له طابع العنف عملا إرهابيا، فيما تفرق تعريفات أخرى بين العنف الإرهابي (اللاشرعي) والعنف المشروع (الشرعي).[44]

عدم الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب، جعل لكل دولة مفهومها الخاص بالإرهاب، فالولايات المتحدة الأمريكية تركز جل اهتمامها على الإرهاب اللارسمي، ففي مشروع قرار عن الإرهاب ومشروع معاهدة لمنع ومعاقبة بعض أعمال الإرهاب الدولي المقدمين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للجمعية العام للأمم المتحدة في 26 أيلول1972 حصرت هذه الحكومة اهتمامها بالإرهاب الذي يرتكبه الأشخاص

---

[43]. Mallison & Mallison 1974. "The Concept of Public Purpose Terror in International Law: Doctrines and Sanctions to reduce the Destruction of Human and Material Values".18 *Howard Law Journal*. 12.

[44]. See: Daniele Archibugi, 2004. "Terrorism and Cosmopolitanism". http://www.ssrc.org/sept11/essays/archibugi_text_only.htm Visited on 22 April 2004.

والجماعات والذي تسميه بالإرهاب اللارسمي، [45] وحجتها في ذلك أن هذا النوع من الإرهاب خطير لما يشمله من أعمال القتل غير المشروعة والمتمثلة بالأذى الجسدي الخطير والخطف التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، ولم تميز الولايات المتحدة في هذين المشروعين بين أعمال العنف المشروعة وأعمال العنف الإرهابية، واعتبرت كل أعمال العنف أعمالا إرهابية يجب منعها ومعاقبة مرتكبيها.

وقد رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الموقف الأمريكي في قرارها رقم 3034 تاريخ 18 كانون الأول 1972 إذ تناول هذا القرار موضوع الإرهاب الدولي الرسمي واللارسمي، بكل أشكاله وأنواعه، ودعا الدول إلى التعاون من اجل استنباط الإجراءات الفعالة لمنع وقوع الإرهاب ومعاقبة مرتكبيه، والى دراسة أسباب الإرهاب الأساسية من اجل إيجاد الحلول العادلة والشاملة لها. وفيما اخرج القرار نضال الشعوب من إطار الإرهاب الدولي بإعلانه شرعية نضال حركات التحرر الوطني، اعتبر إرهابا دوليا أعمال القمع التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية وأنظمة التمييز العنصري والهيمنة الأجنبية.

بناء على ما تقدم، يمكن تعريف الإرهاب الدولي بأنه كل عمل عنف منظم، أو التهديد به، يقوم به أفراد أو جماعات أو حكومات أو دول لخلق حالة من الخوف أو الذعر أو اليأس بقصد تحقيق أهداف عامة، سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، تعتبر أعمالا إرهابية أعمال القمع والتوسع والاحتلال والاستغلال والهيمنة بكل أشكالها التي تمارسها الأنظمة الاستعمارية وأنظمة التمييز العنصري والهيمنة الأجنبية، [46] ولا تعتبر أعمالا إرهابية نضال الشعوب وحركات التحرر الوطني لأجل تقرير المصير والتحرير والاستقلال.

---

[45]. U.S. Dept. of State Bulletin, 1972. Oct. 16. p. 431-434. See Also:UN Doc. 1972. A/C. 6/1, 850.

[46]. للمزيد من المعلومات حول الموضوع، أنظر: نعوم تشومسكي. **الإرهاب الدولي ــ الأسطورة والواقع**. ترجمة: لبنى صبري. (القاهرة: دار سينا للنشر، 1990). ص13. و لتعريفات أخرى لمفهوم الإرهاب أنظر أيضا: جلال عز الدين. **الإرهاب والعنف السياسي**. (القاهرة: دار الحرية 1986).

أما مفهوم الثورة كفعل نضالي للتحرر الوطني، فإن هذا النوع من الثورات يعني ثورة شعب مستعمر خاضع للقهر القومي ضد القوى الاستعمارية الأجنبية، ولقد جاء هذا النوع من الثورة منذ أن وجد الاستعمار، وكانت في معظم الحالات عملا عنيفا يستهدف طرد المستعمر من البلاد، أو قلب النظام العميل الذي يقيمه الاحتلال ويدعمه ويختفي خلفه بوسائل تكتيكية مختلفة تخدم إستراتيجية الثورة الهادفة لهزيمة العدو، إذ لا يمكن (أن يكون هناك إستراتيجية فعالة على المدى البعيد، دون استخدام القوة المسلحة).[47]

ج. التمييز بين الإرهاب والمقاومة

يمكن تعريف الصراع على أنه التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر، بينهما اختلافات قيمية ومصلحية، ينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الارغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته، ويكمن الفارق الجوهري بين مفهومي الصراع والعنف في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ تتعدد صور الصراع وآلياته، ويعد العنف بالمعنى الذي سبق تحديده، إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع وحسمه، وتتوقف شدة الصراع على كم وكيف العنف المستخدم لإدارته.

ومن هنا، فإن السلوك الصراعي من الممكن أن يكون عنيفا أو غير عنيف، فالعنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع، والإرهاب الذي كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة هو مفهوم يستخدم للدلالة على شكل من أشكال الصراع ويصبح عنفا سياسيا عندما تكون الأهداف والدوافع سياسية.

وبما أن الإرهاب مفهوم جرى نشره وتعميمه فقد أصبح بحد ذاته جزءا من الصراع بحيث يرمي كل طرف خصمه بهذه التهمة، الأمر الذي أثار التباسا، ولا بد من التأكيد

---

[47]. مجلة الهدف "الناطق باسم الجبهة الشعبية"، السنة السادسة، العدد 778، كانون أول 1985. ص27.

على أن تعدد التعريفات وتداخلها ساهم في هذا التخبط،، ومما زاد في هذا التخبط استخدام هذا المفهوم بانحيازات قيمية وإيديولوجية وسياسية، فقد أصبح يطلق على جهة معينة كسلاح دعائي بهدف التشويه، ولتبرير بعض الإجراءات الانتقامية ضده،[48] ويبدو هذا جليا في الاستخدام الرائج لوسائل الإعلام الأمريكية والعالمية.[49]

عرف الإرهاب على امتداد شطر كبير من التاريخ المكتوب، وكان جزءا شائعا من الحياة السياسية في بلدان وثقافات كثيرة خلال القرن العشرين.[50] وأول الإرهابيين في السياسة الحديثة لم يكونوا من الشرق الأوسط، بل كانوا فوضويين من روسيا وجمهوريين ايرلنديين وقوميين أرمن وبنغاليين (هندوس)، تلاهم يهود وقبارصة يونانيون وآخرون غيرهم في فترة ما بعد 1945، والإرهاب السياسي الحديث لم ينشأ في الشرق الأوسط ولا بين المسلمين، ولا كان هؤلاء من منفذيه.[51] ولا تعاني النقاشات حول قضية الإرهاب من التطبيق الانتقائي لهذا المصطلح فحسب، وإنما من الاختلافات في التعريف أيضا، فلا يوجد تعريف جامع ومحدد متفق عليه من قبل مختلف الدول حول مصطلح الإرهاب، وقد كانت مناقشة تعريف الإرهاب أداة سجالية أكثر منها وسيلة لتوضيح وتحديد المصطلح، فمن الناحية التاريخية والسياسية جاء أول استخدام لمصطلح الإرهاب للدلالة على نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية في عامي (1793 – 1794) ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة الفرنسية، [52] وقد نتج عن إرهاب هذه المرحلة اعتقال ما يزيد على 300 ألف مشتبه وإعدام 17 ألف فرنسي بالإضافة إلى موت الآلاف في السجون بلا محاكمة، وقبل ذلك كانت محاكم التفتيش في إسبانيا ضد الأقليات الدينية من أهم المحطات الإرهابية في تاريخ الثقافة الغربية.[53]

---

[48]. أحمد طلال عزالدين. **الإرهاب والعنف السياسي**. (القاهرة: دار الحرية، 1986). ص114.

[49]. Fred Halliday, 2004. "Terrorism in Historical Perspective". www.opendemocracy.net/debates/article-2-103-1865.jsp Visited on 22 April 2004.

[50]. أ.د. إبراهيم أبراش. "الإرهاب: إشكاليته في تعريفه لا في محاربته إرهاب الأقوياء ودفاع الضعفاء". مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، عدد17، آذار2002.ص9–44.

[51]. فريد هاليداي. **الإسلام والغرب – خرافة المواجهة**.ط1. (لندن: دار الساقي، 1997). ص41–42.

[52]. جورج سباين. **الفكر السياسي**. الجزء الثالث (مصر: دار المعارف، 1971) ، ص797.

[53]. شبكة النبأ المعلوماتية – الاثنين: 13 كانون ثاني 2003. http://www.annabaa.org/nbanews/15/27.htm

ويعتبر القانون الفرنسي رقم 1020/86 لعام 1986م[54] من أهم القوانين التي تناولت موضوع الإرهاب، وبمقتضى نصوص هذا القانون فإن الإرهاب هو" خرق للقانون يقدم عليه فرد من الأفراد أو تنظيم جماعي بهدف إثارة اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد بالترهيب"، وفي الواقع فانه ينظر إلى الإرهاب على أنه عمل حربي غير مشروع كونه يتعرض للمدنيين المفترض إبقاؤهم بحسب القواعد التقليدية على الأقل، على هامش النزاع الذي يشارك فيه أطراف مسلحون، وهكذا يعتبر العمل الإرهابي بمنزلة جريمة حرب وفقا لمبادئ محكمة نورنبرغ التي تعرف هذه الارتكابات على النحو التالي:"خرق قوانين الحرب وتقاليدها التي تشمل وفي صورة غير حصرية الاغتيالات وسوء المعاملة والإبعاد من أجل الأشغال الشاقة وغيرها من الأغراض بحق المدنيين في المناطق المحتلة، اغتيال أو إساءة معاملة سجناء الحرب أو الأفراد في عرض البحر، تصفية الرهائن، سلب الأملاك العامة أو الخاصة، التدمير المتعمد للمدن والقرى أو أعمال الاجتياح التي لا تبررها الضرورات العسكرية".[55]

أما إرهاب الثورة الروسية فقد تجسد بنوع متميز من الإرهاب وهو الإرهاب الطبقي، فعلى إثر محاولة اغتيال لينين كتبت صحيفة بلشفية "كل نقطة دم من لينين يجب أن يدفع ثمنها البورجوازيون والبيض مئات القتلى، إن مصالح الثورة تفرض الإبادة الجسدية للطبقة البرجوازية، إنهم بلا رحمة فلنكن بلا رحمة".[56]

يعرف الفقه العربي الإرهاب بأنه "سلوك بشري عمدي يراه المجتمع، ممثلا في أغلبية أعضائه، مخلا بركيزة أساسية لكيان هذا المجتمع" ــ أي لقيام التعايش السلمي بين الشعوب ــ أو بدعامة معززة لهذه الركيزة ويكون منافيا للضمير البشري العالمي لذلك المجتمع، [57] ويؤكد أيضا أنه "إستراتيجية عنف محرم دوليا، تحفزها بواعث عقائدية".[58]

---

[54]. "الإرهاب في القانون الدولي"، من موقع http://www.fateh.net/public/newsletter/150199/7.htm

[55]. **المعاهدة الدولية لمكافحة تبييض أموال الإرهاب**. (نيويورك) 9 كانون الأول 1999.

[56]. أدونيس عكره. **الإرهاب السياسي**. (بيروت: دار الطليعة، 1983). ص58.

[57]. د. رمسيس بهنام. **الجرائم الدولية ــ بحث مقدم للمؤتمر الأول للقانون الجنائي**. (القاهرة). 1985. ص11.

تحمل كلمة الإرهاب في اللغة العربية معنى الخوف مقترنا بالمهابة ومشوبا بالخشوع والتقديس أحيانا، وقد جاء في القرآن الكريم معنيان أو مدلولان للكلمة يحسن بنا أن نشير إليهما: ففي سورة الأنبياء جاء النص في إطار الاستجابة للرغبة والرحمة والخشية:" وزكريا إذ ناد ربه رب لا تذرني فردا وأنت خير الوارثين، فاستجبنا لـــه ووهبنا لـــه يحيى وأصلحنا لـــه زوجه، إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبا وكانوا لنا خاشعين".[59] وفي مدلول الخوف المقارب لهذا المعنى، والمتصل بواقع تأثير البشر على البشر من دون الله، يندرج قوله تعالى: "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون".[60] وجاء في مقاييس اللغة لأحمد بن فارس: "تقول رهبت الشيء رهبا ورهبا ورهبة، والترهب: التعبد. ومن الباب الإرهاب وهو قدع الإبل عن الحوض وذيادها"، [61] أما المعنى الثاني فهو أقرب إلى إحداث توازن الرعب منه إلى الخشية والرهبة، وجاءت الكلمة مرتبطة بالقوة واستخداماتها وبالحشد الذي يستخدم للقتال، قال تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم، وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون، وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم."[62] فالآية تشير إلى إعداد العدة وحشد القوة لجعل العدو يخشى دخول الحرب فيرتدع أو ينهزم قلبه، كما تشير إلى جعل من ينتظر على حرف ليمالئه إذا ظفر وينكمش عنه أو يثور عليه أو يعاديه إذا انهزم أو اندحر، جعله يرتدع هو الآخر ويحسب لمواقفه كل حساب ويثوب إلى موقف ومبدأ، والآية تدخلنا أيضا في مجال التوازن الاستراتيجي إن صح التعبير وفي مجال إرسال رسالة واضحة هي أقرب للإنذار الرادع منها إلى التهديد المباشر والقيام بعمل دموي أو تدميري يحمل التهديد هو أكبر وأخطر أو ينطوي على ذلك النوع من الأخطار، وقد قرن القرآن الكريم الحشد استعدادا للحرب بالميل إلى السلم في حال مال الخصم لها.

---

[58]. مركز الحضارة العربية. **القصة الحقيقية لتفجير الطائرة الأمريكية.** (كانون أول 1991). ص17.
[59]. القرآن الكريم، الأنبياء 89 و90.
[60]. القرآن الكريم، الحشر 13.
[61]. أحمد بن فارس بن زكريا "ابن الحسين".معجم مقاييس اللغة . مجلد 2،تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون.القاهرة: دار إحياء الكتب العربية(1946). ص447
[62]. القرآن الكريم، الأنفال، 60 و61.

5.1. ثورة التحرر الوطني الفلسطينية

يرى البعض أن ثورة التحرر الوطني تتطابق مع ثورة التحرر الاجتماعي، عندما يضطر شعب من الشعوب لاستخدام النضال العنيف المسلح ضد المستعمر، وضد القوى المحلية التي تساعده في عملية النهب، ومنع الشعب المستعمر من التطور، وتكون الثورة في هذه الحالة، ثورة تحرر وطني اجتماعي، وقد يأخذ النضال ضد العدو الخارجي (الاحتلال) أشكالا مختلفة وقد يقتضي هذا النضال الاعتماد على أحد هذه الأشكال أكثر من غيره، إلا أنه غالبا ما يستند إلى الأسلوبين السياسي والعسكري معا، ضمن إستراتيجية متكاملة بهدف الحصول على الاستقلال التام، فالعنف الذي تمارسه الشعوب ضد جلاديها من المستغلين هو العنف الثوري الذي يعمل على استمرار وتأكيد الحقيقة الوطنية للشعوب، وإبعاد هذه الحقيقة عن الانتفاء والتصدع، وهكذا وبهذا المفهوم المرتكز على القوانين العلمية والموضوعية التي تعي أبعاد الصراع يصبح العنف بمعنى المقاومة مشروعا.

وعلى هذا الأساس فإن ما تتبعه المقاومة الفلسطينية حقا مشروعا مهما كانت الوسيلة المتبعة، أعطاه لها القانون الدولي والشرائع الدولية لأن العنف الذي يقارع الإرهاب ليس إرهابا بالمفهوم النضالي والقانوني والأخلاقي، بل حالات عنفية هدفها إلغاء الاحتلال وتحرير الإنسان والأرض، فالإرهاب الإسرائيلي الذي ارتقى إلى مصاف سياسة الدولة، يتم تبريره هنا بالحفاظ على الأمن، ومن هنا يبدأ الاعتداء بالعدوان ولا ينتهي، حيث التربة الخصبة التي تغذي نزعة العسكرة وسياسة العنف والإرهاب التي تنتهجها الدولة،[63] وهو أمر سيستمر ما دام الكيان الإسرائيلي بقيمه ومفاهيمه وأيديولوجيته مستمرا.

---

[63]. وكالة الأنباء الروسية نوفوستي. **الإرهاب هو أداة السياسة الخارجية الأمريكية**. موسكو.1984.ص4

6.1. أبعاد قرار مجلس الأمن رقم 1373

اتخذ مجلس الأمن في جلسته 4385، المنعقدة في 28 أيلول 2001 أي بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول في العام ذاته القرار 1373 ولم يميز مجلس الأمن في هذا القرار بين الإرهاب وحركات التحرر ومقاومة الاحتلال، ولم يحدد مفهوم الإرهاب الدولي ولا مفهوم الإرهاب على العموم ولم يحدد أية مواصفات له، في حين اعتبر انه يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وقد برر مجلس الأمن اتخاذه القرار استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والموضوع الذي يتخذ مجلس الأمن قرارات بشأنه في القرار 1373 هو ليس بمثابة نزاع بين دولتين أو أكثر، إنما هو نزاع مع ظاهرة اسمها الإرهاب الدولي غير محددة تحديدا واضحا وبالتالي يفسرها كل طرف ويعطيها المفهوم الذي يتلاءم مع تطلعاته وأيديولوجيته ومصالحه، فالقرار 1373 اتخذه مجلس الأمن بحق مجهول وألقى على الدول جميعا تبعات تنفيذه ومن يتقاعس عن تنفيذ الإجراءات التي نص عليها القرار، تتخذ بحقه تدابير بموجب المادة 41 من الميثاق وتنص على أنه "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذا التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية"، أي فرض مقاطعة شاملة على الدولة التي لا تنفذ القرار.[64]

أن خطورة القرار 1373 تكمن في إلزامه جميع دول العالم بما تقوم به أميركا من خلط واضح في قضية الإرهاب، فهذا الخلط لا يميز بين المقاومة والكفاح المسلح في مواجهة المحتل من أجل تحقيق المصير، وبين الأعمال الإرهابية الناتجة عن أعمال الأفراد أو

---

[64]. عصام سليمان. "القرار 1373 في منطلقاته وابعاده". من موقع http://www.moqawama.org/arabic/articles/doc2002/1373.htm تمت زيارة الموقع بتاريخ 15 شباط 2005.

الدول، إضافة إلى ذلك فإن القرار المذكور فرض على دول العالم دون استثناء أن تسلم سيادتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعطى هذه الأخيرة الحق بإعلان الحرب ضد من تشاء سواء أكانت دولة أو مجموعة أو شخصا، وتماشيا مع قواعد العلاقات الاستثنائية بين واشنطن وتل أبيب فقد أوردت اللوائح الأميركية حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين ضمن لائحة المنظمات الإرهابية، [65] وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تغاضت عن شرعية مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي لأرضه، وتغاضت عن جميع توصيات وقرارات الأمم المتحدة الداعية إلى حق الشعوب في النضال من أجل حق تقرير المصير والكفاح ضد المحتل، أهم تلك القرارات ذلك الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1985 والذي حمل الرقم 40/61 والمتعلق بالإرهاب، فلقد فرق القرار المذكور بوضوح كامل بين الإرهاب الذي هو عمل إجرامي ووجه من وجوه الحرب غير المشروعة وبين الكفاح المسلح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الأجنبي، الذي هو نضال تحريري وكفاح مشروع يستند إلى مبدأ تقرير المصير للشعوب المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

7.1. المقاومة الفلسطينية وحق تقرير المصير[66]

يرى البعض أن القضية الفلسطينية حظيت أكثر من غيرها من القضايا باهتمام غير أهلها، فتعرضت لمشاريع واقتراحات عديدة لإقامة شكل من أشكال الكيان الفلسطيني ابتداء من "الدولة العربية المستقلة" العادية على 48% من أرض فلسطين (حسب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 تشرين ثاني 1947) وحتى "دولة للشعب الفلسطيني" على أقل من 20% من أرض فلسطين منزوعة السلاح متقطعة الأوصال (حسب عامي ايالون رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلية السابق) [67] مرورا بالفدرالية

---

[65]. USA: State Department names of 36 groups as foreign terrorist. http://www.terrorisme.net/p/article_44.shtml

[66]. حول حق تقرير المصير أنظر ما كتبه البروفيسور الايطالي انطونيو كسيسة:
Aantonio Cassese, 1995. *Self-Determination of peoples, Grotius Publication*. Cambridge Univ. Press, 1995 pp.101-118, pp.146-147, and pp.197.

[67]. جريدة الأيام – رام الله، بتاريخ 21 تموز 2002.

والكونفدرالية مع الأردن أو إسرائيل أو معهما معا، والدولة ثنائية القومية مع إسرائيل، ومن دولة فلسطين الديمقراطية على كل فلسطين بعد تحريرها كما طرحتها حركة فتح إلى "اسراطين" (اسم منحوت من الجمع بين إسرائيل وفلسطين) كما طرحها الرئيس الليبي معمر القذافي في مؤتمر القمة العربي في عمان (28 آذار 2001).[68]

جاء النضال الفلسطيني تاريخيا من اجل الاستقلال منسجما مع مبدأ حق تقرير المصير الذي تبلور في العصر الحديث من خلال الثورات الكبرى وحركات التحرر الوطني، فقد ارتبط بحرب الاستقلال الأمريكية عام 1776، وبالثورة الفرنسية عام 1789 تحت شكل مبدأ القوميات، ثم بثورة أكتوبر الاشتراكية لعام 1917 تحت شكل سياسة القوميات المطبقة من قبل الدولة السوفيتية على الأقاليم التي كانت خاضعة للإمبراطورية الروسية، وقد توج هذا المبدأ إعلان الرئيس الأمريكي ولسون أمام الحلفاء عام 1919.[69]

جاءت الثورة الأمريكية التي انتهت بالاستقلال انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار الطوعي للشعوب ومن حق هذه الشعوب في التخلص من القيود التي تكبلها وتجعلها تابعة لشعوب أو أمم أخرى، ومن هنا جاء النص الواضح في إعلان استقلال الولايات المتحدة في الرابع من تموز عام 1776 ليشمل ما يلي: "من طبيعة الأحداث الإنسانية أن فصم القيود السياسية التي تربط أمة بأخرى أمر ضروري حتى يمكن أن تزاول تلك الأمة بين أمم العالم حقوقها المتساوية"، ويضيف الإعلان "أن جميع البشر خلقوا متساوين، أنهم منحوا من خلال خالقهم حقوقا ثابتة من بينها الحياة، والحرية والسعي وراء السعادة، ويضيف الإعلان..... أن المستعمرات المتحدة هي حرة ومستقلة وأنها

---

[68]. إسماعيل محمد. "قراءة في كتاب القذافي الأبيض". الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الإخبارية بتاريخ 11 آذار 2002. http://www.aljazeera.net

[69]. د. عمر إسماعيل سعد الله. **تقرير المصير السياسي للشعوب**. (المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986). ص13. مكان النشر غير معروف.

قد حلت نفسها من أي ولاء للعرش البريطاني؛ وأن كل علاقة سياسية بينها وبين بريطانيا العظمى قد انقطعت".[70]

أما الثورة الفرنسية التي رفعت شعار الحرية والإخاء والمساواة فقد كانت بمثابة النقلة النوعية لتحرير الشعوب، ليس من حكم شعوب أخرى لها فقط، وإنما من سيطرة الإقطاع وطبقات النبلاء، وبالتالي اعتبرت هذ المرحلة مرحلة انتقال الشعوب إلى عصر الحرية الداخلية والخارجية، ولقد دعت نصوص الثورة الفرنسية في العام 1789 إلى ما يؤكد على هذه المواقف، فقد صرح كارنو باسم اللجنة الدبلوماسية بأنه يجب أن لا يسمح بالانضمام إلى فرنسا إلا للبلاد التي تطلب هذا الانضمام بناء على رغبة منها وحرية، لأن السيادة خاصة بجميع الشعوب ولا يمكن أن يكون هناك اتحاد إلا بموجب عقد صريح يتم بملء الحرية، وليس لشعب إخضاع شعب آخر إلى قوانين عامة مشتركة دون رضا واضح من هذا الشعب، وذلك لأن كل شعب مهما كان صغيرا هو سيد شؤونه في بلده ومساو في الحق لأكبر الشعوب، وليس لأحد أن يعتدي على استقلاله.[71] وقد جاء في إعلان حقوق الإنسان الصادر عن الثورة الفرنسية عام 1789 أن: "ولد الناس ويظلون أحرارا متساوين في الحقوق... القانون هو التعبير عن الإرادة العامة... السيادة ملك محصور في الشعب... وللشعب حق ثابت في تغيير دستوره".[72]

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، اخذ حق تقرير المصير يشق طريقه نحو التكريس خاصة مع إعلان ما عرف بمبادئ "ويلسون" نسبة إلى رئيس الولايات المتحدة الأميركية،[73] وقد توج ويلسون مواقفه هذه بخطابه الذي ألقاه في 11 كانون ثاني 1918 أمام الكونغرس الأمريكي إذ قال "أن تقرير المصير لم يعد مجرد تغيير، لقد أصبح تقرير المصير مبدأ يفرض العمل به ولا يمكن أن يتجاهله الساسة إلا على

---

[70]. د. عمر إسماعيل سعد الله. **تقرير المصير السياسي للشعوب، مصدر سبق ذكره**.ص 20-21.
[71]. المصدر السابق، ص 21-22.
[72]. المصدر السابق، ص 22.
[73]. أحمد عطية الله. **القاموس السياسي**. (القاهرة: دار النهضة العربية، 1968). ص319.

مسؤوليتهم".[74] وقد عرف ولسون حق تقرير المصير بقوله "انه احترام للمصالح القومية وحق الشعوب في ألا تحكم إلا بإرادتها، وأن هذا الحق ليس مجرد تعبير بل هو ضرورة للعمل".[75] إلا أن هذه المبادئ التي اعتبرت مواقف متقدمة لصالح الشعوب المضطهدة، لم يتم احترامها حتى في عهد واضعها الرئيس ويلسون نفسه، عندما دعمت حكومته حركات الاستيطان الإسرائيلية في فلسطين، ثم ساندت بريطانيا في تنفيذ "وعد بلفور" لإقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، بما يتعارض مع عهد عصبة الأمم وصك الانتداب البريطاني على فلسطين، وبما يناقض مبدأ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. [76]

وعمدت الثورة البلشفية الروسية في تشرين الأول 1917 إلى إصدار ما سمي "إعلان السلام" الذي يقر بحق تقرير المصير لشعوب الإمبراطورية الروسية، والذي تم فيما بعد تعميمه واعتباره حقا بالنسبة لكل حركات التحرير في المستعمرات، وذلك على لسان زعيم الاتحاد السوفيتي "لينين" عام 1920، وقد أراد بذلك إضعاف الدول الاستعمارية بوجه عام، واكتساب التأييد العالمي للسياسة السوفيتية الجديدة، لكن ديكتاتورية الحزب الواحد، التي مارسها لينين ومن خلفه في القيادة السوفيتية، قضت على مبدأ حق تقرير المصير داخل جمهوريات الاتحاد السوفيتي، وأسقطت هذه المبدأ في السياسة الخارجية عندما قمعت بقوة الدبابات الانتفاضة السياسية في ألمانيا الشرقية والمجر وتشيكوسلوفاكيا، وصولا إلى مغامرة الدخول إلى أفغانستان عام 1979 التي تحولت إلى كابوس بالنسبة إلى السوفيت.[77]

وعلى الصعيد القانوني فشلت عصبة الأمم في المحافظة على السلم الدولي وتجاوزت حق تقرير المصير، بل شرعت نظام "الوصاية" و"الانتداب" خاصة من قبل فرنسا وبريطانيا، مما أسهم في إعادة تأجيج التوتر وانفجار الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك

---

[74]. د. عمر إسماعيل سعد الله. **تقرير المصير السياسي للشعوب**. مصدر سبق ذكره ص41..

[75]. المصدر السابق، ص70.

[76]. د.عدنان السيد حسين. **الانتفاضة وتقرير المصير**. (بيروت: دار النفائس، 1992). ص26.

[77]. د.عبد الغني عماد. "المقاومة في التاريخ والواقع والقانون". من موقع http://www.moqawama.org . تمت الزيارة بتاريخ 28 آذار 2006.

تصاعدت المطالب بحق تقرير المصير في مختلف المؤتمرات والمنتديات الدولية نظرا لما يشكله من قاعدة أساسية لاستقرار السلم والأمن الدوليين، ولكن هذا الحق تأكد في ميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945 بشكل واضح في مادتين من مواده، حيث تضمنت الفقرة الثانية من المادة الأولى ما يلي: "إنماء العلاقات الودية بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بأن للشعوب حقوقا متساوية ويجعل لها حق تقرير مصيرها"، كما تضمنت المادة الخامسة والخمسون أيضا ما يلي: "رغبة في تهدئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتساوي في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها".

وأخذ مبدأ حق تقرير المصير يتكرس تدريجيا كحق قانوني، مع تزايد عدد الدول المستقلة التي أخذت تشكل كتلة دولية ضاغطة في هذا الاتجاه. ففي "ميثاق باندونج" للدول النامية، الصادر في 24 نيسان 1955، ما نصه: "الاعتراف بحق تقرير المصير وتأييد قضية الحرية والاستقلال بالنسبة للشعوب التابعة"، وأخذ هذا الاتجاه طريقه في مؤتمرات حركة عدم الانحياز وفي مؤتمرات منظمة الوحدة الإفريقية، مما أدى إلى صدور القرار رقم 1514 في 14 كانون أول 1960 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة، وقد قامت الجمعية العمومية بجمع كافة القرارات التي سبق أن اتخذتها بصدد تقرير المصير في قرار واحد في محاولة لإيضاحها، وذلك في القرار رقم 2625 الذي اتخذته بالإجماع في 24 تشرين أول 1970، حيث صدر باسم التصريح الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.[78]

أقر مبدأ حق تقرير المصير للشعوب والأمم في كثير من الوثائق والمعاهدات الدولية ممثلا في الوثائق المقرة في مؤتمر دول عدم الانحياز، وفي ميثاق منظمة الوحدة

---

[78]. U.N.G.A.Official Records 25th. SEES...SUPP..NO..28.A...8028.

الإفريقية، وهذا المبدأ سجل كذلك في إعلان المبادئ للوثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي للتعاون والأمن في أوروبا 1975، فالمادة 8 تنص على انه: "انطلاقا من مبدأ المساواة وحق الشعوب في التصرف بمصيرها، فالشعوب دائما تملك الحق في ظروف الحرية الكاملة، وفي تحديد مصيرها ووضعها السياسي الداخلي والخارجي من دون تدخل وان تحقق رغبتها في تطورها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي".[79]

إن قيام إسرائيل باستخدام القوة للاعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني من اجل سلب ممتلكاته وتشريده من أرضه وإقامة كيان عنصري في فلسطين، إنما شكل حربا عدوانية وانتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، [80] بصورة دفعت الجمعية العمومية إلى مواصلة إدانة هذا السلوك وإعلان رفضها الاعتراف بالإجراءات التي تقوم بها إسرائيل لتغيير معالم الأراضي المحتلة ومن ثم اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

لا شك أن حق تقرير المصير قد تطور وأصبح حقا قانونيا دوليا يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والى قرارات جمعيتها العامة، والى سلسلة من التطبيقات جعلته في مقدمة المسائل المسلم بها، والتي لم تعد تخضع لمساومة، ومع ذلك لا زال هناك خلاف حول تفسير هذه النصوص المتعلقة بحق تقرير المصير، وفيما إذا كان هذا الحق هو مجرد مبدأ أم انه حق يتخذ الطابع القانوني.[81] ويتلخص حق تقرير المصير قانونيا بما يلي:

أولا: حق الشعب في أن لا يكون محل المبادلة أو التنازل بغير إرادته، أي حق الشعب في الاستقلال.

---

[79]. **باسم السلام الأمن والتعاون.** (موسكو) 1975. ص12. أنظر أيضا: ق.أ ماز وف. **مبادئ هلسنكي والقانون الدولي.** لا يوجد اسم المترجم. (موسكو) 1980. ص120–130.

[80]. الياس حنا. "الوضع القانوني للمقاومة العربية في الأرض المحتلة" **مجلة دراسات فلسطينية.** عدد 49. (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، 1968). ص53–56.

[81]. إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية – المجلد الأول.** (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية). 1984. ص553. أنظر أيضا: د.عدنان السيد حسين. **الانتفاضة وتقرير المصير.** (بيروت: دار النفائس، 1992). ص 32.

ثانيا: حق الشعب في الانفصال، أي حقه في الانفصال عن الدولة التي يتبعها. أما بالاندماج في دولة أخرى أو بالاتحاد معها أو لتكوين دولة مستقلة.

ثالثا: حق الأمة في اختيار شكل الحكم الذي يلائمها.[82]

8.1. تطبيق مفهوم تقرير المصير على الحالة الفلسطينية

عند تطبيق مفهوم تقرير المصير على الشعب الفلسطيني لا بد من العودة إلى تلك المرحلة التي تخلص فيها هذا الشعب مع غيره من شعوب المنطقة من نير الاحتلال التركي، فلقد كان وجود الشعب الفلسطيني حقيقة راسخة عبر التاريخ، وقد ترسخ ذلك في نصوص عديدة منها القديم الذي يربط بين الشعب والأرض التي اكتسبت تسميتها "فلسطين" من خلال اسم الفلسطينيين، إلى العصر الحديث وما نتج عنه من نصوص لا تحتمل المنازعة إلى أهميتها وقيمتها القانونية، ويمكن الإشارة هنا لبعض هذه النصوص:

أولا: المادة 16 من معاهدة سيفر عام 1920 التي تخلت بموجبها تركيا عن سيادتها على فلسطين.

ثانيا: معاهدة لوزان عام 1923 التي أنهت سيادة تركيا على فلسطين.

ثالثا: صك الانتداب على فلسطين الذي عهدت به عصبة الأمم المتحدة إلى بريطانيا العظمى في 17 تموز 1922 وخاصة المادة (22) الواردة في الفصل الرابع، إذ كلفت بريطانيا العظمى بموجب هذه المادة بإعداد الشعب الفلسطيني للاستقلال.

---

[82]. د. عمر إسماعيل سعد الله. **تقرير المصير السياسي للشعوب**. مصدر سبق ذكره. ص72.

رابعا: القرار 181 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 تشرين ثاني 1947 بشأن تقسيم فلسطين.الذي نص ضمن أمور أخرى على إنشاء دولة عربية (فلسطينية) مستقلة في الفقرة (3).[83]

خامسا:كانت الجمعية العامة تؤكد، وبصورة منتظمة، حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك في القرارات التالية:

- 2792 (د 26)، تاريخ 6 كانون الأول/ ديسمبر 1971 (53، 23، 43)
- 2963 (د 27)، تاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1972 (68، 21، 37)
- 3089 (د 28)، تاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1973 (87، 6، 33)
- 3236 (د 29)، تاريخ 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 (89، 7، 37)
- 3376 (د 30)، تاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1975 (93، 18، 27)
- 20/31، تاريخ 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976 (90، 16، 30)
- 40/32أ، تاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر 1977 (100، 12، 29)
- 280/33ب، تاريخ 7كانون الأول/ ديسمبر 1978 (97، 19، 25)
- 65/34أ، تاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر و2 كانون الأول/ ديسمبر 1979 (117، 33، 37)
- 169/35، تاريخ 15 كانون الأول/ ديسمبر 1980 (98، 16، 32)[84]

وتنص قرارات الجمعية العمومية السابقة الذكر على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني مثل قرار الجمعية العمومية رقم 3236 بتاريخ 22 تشرين الثاني 1974 الذي أكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين. بما فيها الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال والسيادة

---

[83]. احمد عبد الحق. "مسألة عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة بين السياسي والقانوني". **كتاب فلسطين الثورة.** 1990. ص 21.

[84]. الأرقام التي بين هلالين تشير إلى كيفية التصويت حسب ترتيب (مع، ضد، امتناع عن التصويت)

الوطنية، وأكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم، واعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيس في إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.[85]

إن الجمعية العامة تعود أخيرا فتؤكد بصورة منتظمة حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك عند البحث في مسألة "الوضع في الشرق الأوسط" حيث يظهر القرار الأول (3414 – د 30)، تاريخ 5 كانون الأول 1975) خلال الدورة الخامسة والعشرين وتعترف الجمعية العامة فيه بأن " . . السلم لا يقبل التجزئة، وبأن أية تسوية عادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط يجب أن تبنى على أساس حل شامل يوضع برعاية الأمم المتحدة، تؤخذ فيه بعين الاعتبار جميع أوجه نزاع الشرق الأوسط، بما في ذلك بوجه خاص تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه القومية غير القابلة للتصرف، والانسحاب الكامل من جميع الأراضي المحتلة منذ حزيران 1967"، وقد تم تبنيه بـــ 84 صوتا مع، 17 ضد، وامتناع 27، وهو يجدد بصورة منتظمة مع الحيثية ذاتها بالنسبة إلى حقوق الشعب الفلسطيني.[86]

سادسا: قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز 1998 بمنح فلسطين حقوقا وامتيازات إضافية للمشاركة في أعمال الجمعية العامة والهيئات والمؤتمرات تميزها عن غيرها من المراقبين تمهيدا لإعلان تجسيد الدولة ولممارسة حقوقها كاملة. وتم ذلك القرار بموافقة 124 دولة واعتراض أمريكا وإسرائيل ومكرونيزيا وجزر مارشال فقط.

سابعا: ميثاق الجامعة العربية الذي عبر في ملحق خاص بفلسطين عن الشخصية الدولية لفلسطين بما نصه (منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سقطت عن البلاد العربية

---

[85]. احمد عبد الحق. "مسألة عضوية فلسطين في منظمة الأمم المتحدة بين السياسي والقانوني". **كتاب فلسطين الثورة.** مصدر سبق ذكره. ص 22. أنظر أيضا: تحريز حداد. **القرارات والمبادئ الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947–1988** . (عمان) 1988. ص36–37.

[86]. على سبيل المثال، تلك هي حالة القرارات التالية: 61/31، 9 كانون الأول/ديسمبر 1976 (91، 11، 29)؛ 20/32، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977 (102، 4، 29)؛ 180/38د، 19 كانون الأول / ديسمبر 1983؛ 146/39أ، 14 كانون الأول/ ديسمبر 1984.

المنسلخة عن الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى).[87]

ثامنا: قرارات القمم العربية المتتالية التي تشارك فيها فلسطين على قدم المساواة كدولة كاملة العضوية.

تاسعا: قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المصدر الأساسي للشرعية الفلسطينية والممثل للشعب الفلسطيني حيث هو مصدر السلطات والذي أعلن في دورته الثانية عشرة قراره بإقامة السلطة الوطنية على أي جزء يتم تحريره من ارض فلسطين، وأتبع في دوراته المتتالية قراره بإقامة الدولة الفلسطينية على أي جزء من ارض فلسطين.

عاشرا: إعلان الاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية الذي تم في الجزائر في 15 تشرين ثاني 1988 والذي سد الفراغ الناتج عن فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية و جاء لتجسيد السلطة الوطنية التي فرضتها الانتفاضة الجبارة على الأرض، وقد قرر المجلس الوطني في حينه تشكيل حكومة مؤقتة لدولة فلسطين، وانتخب المجلس المركزي في الأول من نيسان عام 1989 السيد ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين وفاروق القدومي وزيرا لخارجية فلسطين. وكلفت اللجنة التنفيذية بمهمة الحكومة المؤقتة، فأصبحت تشكل الحكومة المركزية للدولة الفلسطينية.

لقد جاء اعتراف الأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1970 خطوة أساسية في سبيل الوصول إلى الممارسة العملية لهذه الحقوق حيث (اعترفت بأن لشعب فلسطين الحق في حقوق متساوية وفي تقرير المصير وفقا لميثاق الأمم المتحدة)، وبذلك أصبح من الواضح أنه من بين الحقوق التي للفلسطينيين، يعتبر حقه في تقرير المصير هو الحق الرئيس، ويجب أن يفسر هذا الحق على انه يشمل عددا كبيرا من الأساليب، بما في ذلك ممارسة الشعب الفلسطيني العملية لحقوقه من خلال الأساليب السياسية القانونية، وانه

[87]. ميثاق الجامعة العربية.

من المهم أن هذا القرار قد دعا الدول الملتزمة بأهداف الحرية والسلام لتقديم العون الأدبي والمادي لشعب فلسطين، وتبعا لذلك فإن هذا العون يجب أن لا يفسر على أنه تصرف غير شرعي، أو على انه تدخل في شؤون دولة ما.[88]

ونخلص إلى أن شرعية نضال الشعوب المستعمرة، وكذلك الشعب الفلسطيني من أجل حق تقرير المصير والاستقلال، أصبحت اليوم حقيقة معترف بها ولا يقتصر التسليم بشرعيتها على مبادئ العدالة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فقط وإنما يستمد هذا الشعب الشرعية لكفاحه المسلح من قرارات الأمم المتحدة الصادرة للتأكيد على حق الشعوب في الاستقلال والحرية وتقرير المصير، بالإضافة إلى القرارات الهامة العديدة التي صدرت عن الجمعية العمومية ومجلس الأمن بخصوص دعم شرعية كفاح ذلك الشعب من اجل استرداد حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره بنفسه.[89]

---

[88]. U.N General Assembly Res 2672c **The Palestinian Rights To Self-determination Along With That At The Peoples At South Africa,** Was mentioned in connection with condemnation of governments with deny this right in U.N general assembly Res 2649 (30 november1970) and also U. N. General assembly. Res. 2787.

[89]. د. صلاح الدين عامر. **المقاومة الشعبية المسلحة.** (القاهرة: دار الفكر العربي). ص559-561.

2. الفصل الثاني: تطور المقاومة الفلسطينية خلال الأعوام من 1987 ــ 2004

1.2. خلفية تاريخية

لم يعد توسل فلسطين أو تسولها يعيدها إلى أصحابها، كما لم تجد عشرات القرارات الدولية القاضية بإعادة الشعب الفلسطيني إلى بلاده أو بإعادة بلاده إليه، ما أوصل الشعب الفلسطيني إلى الإيمان بضرورة الاستعانة بالكفاح المسلح من أجل تحقيق طموحاته الوطنية، فقد خاض الشعب الفلسطيني قبل انطلاق حركة المقاومة المعاصرة، ثلاث تجارب مسلحة ذات أهمية خاصة هي: ثورة 1936–1939، وحرب 1948، والعمليات الفدائية في النصف الأول من خمسينات القرن العشرين، ما أورث حركة المقاومة المعاصرة دروسا وسمات من كل تجربة سابقة، وهو ما أثر على اختيارها أساليبها، [90] ولقد تضافرت عوامل عدة، فأخرجت "منظمة التحرير الفلسطينية " إلى حيز الوجود وعمدت قيادة هذه المنظمة من فورها إلى تأسيس "جيش التحرير الفلسطيني"، ضمن الأعمدة الثلاثة الرئيسية، وذراعا مسلحا لهذه المنظمة.

دعمت الأنظمة العربية منظمة التحرير الفلسطينية في حزيران 1964م بزعامة أحمد الشقيري، ورغم أن هدف بعض هذه الأنظمة كان وضع المقاومة الفلسطينية تحت الإشراف والسيطرة بعد شعورهم بما كان يحدث في الساحة من حركات سرية وأنشطة بعيدة عن التحكم الرسمي، ورغم ذلك فإن منظمة التحرير الفلسطينية وجدت تأييدا شعبيا باعتبارها ممثلا للكيان الفلسطيني والهوية الوطنية التي جرى تغييبها، هذا مع تحفظ عدد من الجهات ومنها فتح على خلفيات إنشائها، وعدم قدرتها على القيام بواجباتها، وقد تم تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي أقر إنشاء المنظمة وميثاقها،

---

[90]. للمزيد من التفصيل حول المقاومة الفلسطينية في تلك الفترة يمكن الرجوع إلى: إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ الدراسات الخاصة، المجلد الخامس ، ط1.** (بيروت) 1990.

كما تقرر تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ليتبع منظمة التحرير الفلسطينية وتم القيام بعدد من الجهود التعبوية والإعلامية في تلك الفترة،[91] أي أن المنظمات الفلسطينية المسلحة كانت قد نشأت وسط المعطيات المادية والسياسية، والتي شكلت الأساس التاريخي للكفاح الفلسطيني المسلح في إطارين رئيسين، هما: حركة المقاومة، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تألفت حركة المقاومة من ثلاث مجموعات رئيسية هي حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فـــــتح"، حركة القوميين العرب وجبهة تحرير فلسطين.

وفتح القرار العربي باعتماد منظمة التحرير الفلسطينية خلال مؤتمر القمة العربي الثاني المنعقد بالإسكندرية في أيلول 1964 أمام أحمد الشقيري مندوب فلسطين في جامعة الدول العربية عقد مجلس وطني فلسطيني مكون من 388 عضوا في القدس في 28 أيار 1964، وقرر ضمن قراراته تأسيس "جيش التحرير الفلسطيني" الذي كان ضمن أعمدة المنظمة المتمثلة في الميثاق القومي، النظام الأساسي و المجلس الوطني إضافة إلى مركز الأبحاث والصندوق القومي الفلسطيني واللجنة التنفيذية، وقد أنشئ جيش التحرير الفلسطيني ليكون قوة نظامية وفدائية، في آن واحد، وتنوعت النظرة إلى وظيفته حسب بلد منشأ كل وحدة من وحداته، فكانت "قوات عين جالوت" مسئولة عن الدفاع عن قطاع غزة، مع القوات المصرية، و"قوات القادسية" في العراق، وتدريب "قوات حطين" في سوريا،[92] وسرعان ما استجد قدر من التنافس له ما يبرره، بين منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني من جهة، وبين المنظمات الفدائية من جهة أخرى.[93]

كانت الفترة بين 1967م إلى 1970م فترة تشكيل وتميز منظمة التحرير الفلسطينية و هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني، [94] فكانت معركة الكرامة في 21 آذار

---

[91]. انظر: صلاح خلف" أبو إياد". **فلسطيني بلا هوية**. (عمان: دار الجليل للنشر، ط2، 1996). ص75-83.

[92]. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: د. أسعد عبد الرحمن "مشرفا". **الحرب العربية – الإسرائيلية الرابعة.. وقائع وتفاعلات**. (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث) 1974. ص138-165.

[93]. إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ الدراسات الخاصة، المجلد الخامس – ط1**. (بيروت) 1990.

[94]. حول (م. ت. ف.) ونشأتها انظر:

1968م إنجازا معنويا وماديا كبيرا لحركة فتح بعد أن تم تكبيد إسرائيل خسائر كبيرة، فاندفع الآلاف للتطوع وخلال 48 ساعة كان حوالي خمسة آلاف قد طلبوا الانضمام لفتح فقبلت منهم 900 فقط حسب إمكاناتها ومعاييرها، وتطورت العمليات الفدائية من 12 عملية شهريا 1967م إلى 52 عملية شهريا سنة 1968م ثم إلى 199 عملية شهريا سنة 1969م وإلى 279 عملية شهريا في الأشهر الأولى من سنة 1970م.[95]ومع أن معدل العمليات الفدائية ضد إسرائيل قد انخفض في السبعينيات من القرن الماضي، وتراجع إلى حدود متواضعة جدا في الثمانينيات، غير أن هناك عددا من العمليات النوعية التي تجدر الإشارة إليها مثل عملية "سافوي" التي قامت بها فتح في تل أبيب في 6 آذار 1975م وأدت إلى مقتل وجرح خمسين جنديا وخمسين مدنيا، [96] وعملية "كمال عدوان" بقيادة دلال المغربي في آذار 1978م مما أدى لمقتل 37 وجرح 82 من الإسرائيليين.[97] كما قامت منظمات فدائية أخرى بعمليات مثل اختطاف الطائرات، والتي برزت فيها الجبهة الشعبية خصوصا في 1970م، والهجوم على مطار اللد في 30 أيار 1972م مما أدى إلى مقتل 31 وجرح 80 آخرين، [98] وعملية "الخالصة" التي نفذتها الجبهة الشعبية القيادة العامة في 11 نيسان 1974م، [99] وعملية "الطائرة الشراعية" التي نفذتها الجبهة نفسها في تشرين الثاني 1987م، وغيرها.

أدى الإنهاك العسكري بعد خروج القوات الفلسطينية من لبنان عام 1982 إلى تغييرات سياسية جذرية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وكسب أنصار تيار الواقعية السياسية دفعات جديدة باتجاه تبني حلول سلمية، والحقيقة أن المنظمة بدأت تغير خطابها السياسي

Yazid Sayigh, 1997. ***Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement. 1949 - 1993.*** Washington, D. C and Oxford Institute for Palestine Studies and Clarendon Press. pp. 80-87.

[95]. حول العمليات في تلك الفترة انظر: إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ الدراسات الخاصة، الجزء الرابع** ،ط1. (بيروت) 1990. ص313-325.

[96]. انظر: صلاح خلف" أبو إياد". **فلسطيني بلا هوية.** مصدر سبق ذكره. ص96-98.

[97]. إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ المجلد الثاني، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984).** ص567.

[98]. إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ المجلد الثالث، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984).** ص661-662.

[99]. إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ المجلد الرابع، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984).** ص42.

منذ فترة مبكرة، خصوصا منذ تبنيها برنامج النقاط العشر سنة 1974م، وكثرة الحديث عن الحلول المرحلية الخ.. وكانت موافقة المنظمة على "مشروع فاس" 1983م علامة فارقة لما يتضمنه من اعتراف بحق دول المنطقة في العيش بسلام مع إسرائيل.[100]

وفي أواخر السبعينيات كانت الظاهرة الإسلامية قد قويت في الأراضي التي احتلت سنة 1948م، وكشف في 1980م تنظيم (أسرة الجهاد) بقيادة فريد أبو مخ وعبد الله نمر درويش، واعتقل حوالي ستين عضوا، وكان قد قام تنظيم الجهاد الإسلامي بعشرات العمليات في الأرض المحتلة،[101] وفي قطاع غزة برز دور المجمع الإسلامي بقيادة الشيخ أحمد ياسين، وفي سنة 1983م قبض على الشيخ أحمد ياسين وعدد من رفاقه بعد اكتشاف مخزن أسلحة في أحد المساجد، بتهمة إنشاء تنظيم معاد لإسرائيل.[102] أما حركة الجهاد الإسلامي فكان أبناؤها المؤسسون أعضاء في جماعة الإخوان حيث تكونت نواتهم الأساسية في أواخر السبعينيات من الطلبة الفلسطينيين الدارسين في مصر برئاسة د. فتحي الشقاقي، وبدأوا تشكيلاتهم في فلسطين منذ 1980م، ودعوا إلى (الإسلام منطلقا، والجهاد وسيلة، وفلسطين هدفا للتحرير) وكان من أبرز عملياتهم عملية" باب المغاربة" التي أدت إلى إيقاع حوالي ثمانين إصابة في صفوف الجيش الإسرائيلي في 16 تشرين الأول 1986م.[103]

وواجهت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية سنوات صعبة خلال الأعوام ما بين 1983م و1987م انعكست على شكل تراجع في الأداء النضالي المسلح، وانتكاسات على المستوى السياسي، في الوقت الذي اختلف فيه الوضع بالنسبة للتيار الإسلامي الذي كانت مرحلة 1967م إلى 1987م بالنسبة له مرحلة تصاعد تدريجي في شعبيته، حيث

---

[100]. إبراهيم المرعشلي وآخرون. **الموسوعة الفلسطينية ــ المجلد الثاني، (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)**. ص313-314.

[101]. حول معسكرات الشيوخ انظر: محسن صالح. "الطريق إلى القدس". **مجلة فلسطين المسلمة**، ط2. (لندن) 1998. ص996.

[102]. انظر: زياد محمود غنيمة. **عداء اليهود للحركة الإسلامية**. (عمان: دار الفرقان 1980). ص100-102.

[103]. ربعي المدهون. "الحركة الإسلامية في فلسطين 1928-1987". **مجلة شؤون فلسطينية**. عدد187. (تشرين أول 1988). ص20- 23.

بدأ الاتجاه الإسلامي الفلسطيني يحقق نجاحات واسعة في الداخل والخارج مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، فعلى الصعيد الطلابي أخذ يسيطر على عدد من الاتحادات الطلابية وتوسعت دائرة نفوذه في النقابات المهنية، وأخذ الرصيد الشعبي العام في الاتساع على حساب الاتجاهات الأخرى، ولكن هذا التوسع كان في الميدان الشعبي والاجتماعي والخيري والتربوي، [104] بينما بقي العمل العسكري والسياسي منعدما أو منحسرا حتى أواخر السبعينيات، ويبدو أن قيادات التيار الإسلامي عمدت إلى بناء قاعدة صلبة لعمل طويل المدى خوفا من تكرار تجارب غير ناضجة لتنظيمات مسلحة أخرى،[105] فقد كانت هناك مشاركة محدودة للإخوان المسلمين في (معسكرات الشيوخ) في الأردن 1968م إلى 1970م حيث تم تدريب حوالي (300) رجل توزعوا على سبع قواعد فدائية، وعملوا تحت مظلة فتح؛ وعلى محدودية إمكاناتهم، فقد قدموا نماذجا مشرفة، فخاضوا عمليات قوية ناجحة مثل "الحزام الأخضر" 31 آب 1969م "ودير ياسين" 14 أيلول 1969م "وسيد قطب" 28 آب 1970 واستشهد منهم حوالي 13 رجلا.[106]

2.2. انتفاضة الثمانينيات الكبرى

زادت قناعة المواطن الفلسطيني باستحالة التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية دون تحرك شعبي داخلي، خاصة في ظل أجواء من انحسار الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية واكتفاء معظم الدول العربية بتسجيل مواقف خطابية إعلامية دون أن يتعدى ذلك إلى تحرك عملي تشعر معه إسرائيل بالضغط عليها، هذا إضافة إلى شعور منظمة التحرير الفلسطينية بالعزلة الدولية منذ أن غادرت بيروت عام 1982 متوجهة إلى تونس، وقد أدى خروج المقاتلين الفلسطينيين من لبنان وتشتتهم في أنحاء مختلفة من

---

[104]. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى تقرير الإدارة المدنية في يهودا والسامرة، "الأعمال الإسلامية في يهودا والسامرة"، نيسان 1988.

[105]. Ziad Abu-Amr," Hamas: A Historical and Political Background". Journal of Palestine Studies. Volume XXI, Number 4. Summer 1993. Pp 5.

[106]. انظر: منير الهور وطارق العيسى. **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947م-1985م.ط1.** (عمان: دار الجليل، 1986). ص220-221.

الوطن العربي لأن يتغلب البحث عن حل سياسي للقضية الفلسطينية على الحل العسكري في نهج المنظمة الرسمي، [107] وقد أكد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والذي كان في ذلك الوقت رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس اللجنة المركزية لفتح أن فشل إسرائيل في السيطرة على لبنان بعد غزو عام 1982 أقنع الفلسطينيين بأن هناك أملا في التحرير في المستقبل.[108] كل ذلك مع ازدياد الأعمال الإجرامية للقوات الإسرائيلية من قصف للقرى والمخيمات في الجنوب اللبناني وهدم المنازل والاعتقالات العشوائية والعقاب الجماعي لأهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، أدى إلى أن يجد الغضب الجماهيري متنفسا له في صورة انتفاضة شعبية عمت كل المدن الفلسطينية.[109]

استمرت الانتفاضة حوالي ثلاث سنوات، أظهرت خلالها قدرة عالية على تنظيم وزج قدرات فئات واسعة من أبناء الشعب الفلسطيني إضافة إلى بطولات فردية، لكن في المقابل كانت القوات الإسرائيلية ترد بعنف، وابتكرت سياسة تهشيم العظام لتسبب إعاقة دائمة للشباب الفلسطينيين المشاركين في الانتفاضة وتحمست الشعوب العربية لما يحدث في الأراضي المحتلة، وتحسن الموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن جاءت المفاجأة التي لم يتوقعها أحد والتي تعدى تأثيرها السلبي القضية الفلسطينية ليمتد إلى النظام العربي بأكمله، وهي غزو العراق للكويت وما أعقبه من حشد الولايات المتحدة الأمريكية الرأي العام الدولي ضد العراق، وقيام قوات التحالف الدولي بشن غارات قاسية على الجيش العراقي والمدن العراقية أجبرت في نهايتها العراق على الانسحاب من الكويت.[110]

---

[107]. علي الجرباوي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية**.ط1. (بيروت: دار الطليعة،1989) ص27.

[108]. وردت هذه التصريحات في لقاء للرئيس الراحل ياسر عرفات مع الجيروسالم بوست، بتاريخ 12 شباط 1989.

[109]. لمزيد من المعلومات أنظر: منير شفيق. **النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة**.ط1.(عمان: دار الناشر، 1992).

[110]. نعيم الأشهب. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين**. (فلسطين: دار التنوير، لا يوجد تاريخ للنشر). ص59 .

أما تأثير ذلك على الانتفاضة فظهر في سحب حرب الخليج الثانية البساط من تحت أقدام الانتفاضة، وتغييرها لأولويات الاهتمام العربي والدولي، فلم تعد القضية الفلسطينية تأخذ من الاهتمام ما كانت تحصل عليه قبل الغزو العراقي.[111] وكان التأثير الثاني نابعا من الموقف السياسي الذي اتخذته بعض الدول الخليجية بالاستغناء عن معظم العاملين الفلسطينيين، ردا على الموقف السياسي الذي اتخذته منظمة التحرير والذي فسرته الدول الخليجية بأنه مؤيد للعراق، وقد حرم ذلك الإبعاد الفلسطينيين في الداخل من رافد اقتصادي هام.

أ. أهداف ومراحل الانتفاضة الأولى

يمكن القول أن مخطط الانتفاضة الأولى في الثمانينيات قد جرى الإعداد له وبشكل غير مباشر منذ إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت عام 1982 وبعد التراجع الاقتصادي في الدول النفطية العربية والذي كان له تأثير ولو محدود من الناحية الاقتصادية، فبعد عام من الحرب الإيرانية العراقية حصل ركود اقتصادي في الدول النفطية وقد كان لهذا الوضع تأثير على المناطق الفلسطينية حيث انخفض الطلب على العمال الفلسطينيين المتوجهين للعمل في دول الخليج وأدى ذلك إلى تقليص عدد العاملين في دول الخليج وبالتالي شحت الأموال المرسلة إلى الأهل وهكذا بدأت المشكلة الاقتصادية قبل الانتفاضة ووجدت البطالة الهامشية التي انضمت إلى الانتفاضة فيما بعد.[112]

وقد ساد الاعتقاد في إسرائيل في الأشهر الأولى للانتفاضة بأن ما يحدث عمل غير منظم، وبدون قيادة،[113] وأنه ظاهرة محلية جدا يقف وراءها خمسة أشخاص يكتبون البيان لا أكثر، ولكن بعد مرور عدة أشهر بدأت التقييمات تتغير إذ لم تفرز الانتفاضة

---

[111]. نعيم الأشهب. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين**.مصدر سبق ذكره، ص60.

[112]. أرييه شاليف. **الانتفاضة: أسباب، خصائص، انعكاسات**. ترجمة عليان الهندي. (القدس: جمعية الدراسات العربية 1993). ص13.

[113]. زئيف شيف وإهود يعاري. **انتفاضة**. ترجمة دافيد سيجف. (لا يوجد مكان أو تاريخ النشر). ص9.

قيادات، ولكن مع مرور الوقت تبلورت قيادة عليا في الضفة الغربية مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل تام، أي أن تأثير المنظمة في المناطق كان مركزيا.[114]

بدأت المرحلة الأولى للانتفاضة في 8 كانون أول 1987 واستهدفت إنجاز ثلاثة أهداف، كان أولها تجنيد الشعب الفلسطيني بكل فئاته في كل المواقع وفي كل الأوقات، لخلق مقاومة مدنية جماهيرية ضد سلطات الاحتلال في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وذلك بأقصى قدر من الكثافة والثقل من أجل فرض قضية الشعب الفلسطيني على أولويات جدول الاهتمامات العالمية. أما الهدف الثاني فقد تمثل في بناء الحد الأدنى من القواعد الأساسية التي تمثلها اللجان الإقليمية والفرعية؛ لإقامة سلطة وطنية تمثل قيادة موحدة تكون موازية ومتحدية لسلطة الاحتلال وتعمل على تصاعد الحركة على مدى زمني طويل في إطار برنامج وسياسة منظمة التحرير الفلسطينية.

أما في المراحل التالية للانتفاضة فقد ظهر هدف جديد تنبه له الشعب المقاوم وهو تكبيد الاحتلال أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية والسياسية والاقتصادية إلى الحد الذي تصبح معه تكلفة الاحتلال أكبر من القدرة على الاحتمال والقمع من جانب إسرائيل.

وقد كان حصاد المرحلة الأولى لأحداث الانتفاضة أن برزت القضية الفلسطينية على سطح الأحداث العالمية، وأصبحت حديث وتقارير المراقبين السياسيين وأجهزة الإعلام، أما عن هدفها الثاني؛ فقد اعترف المستشار الإسرائيلي للشئون العربية في بلدية القدس، بأن المدينة أصبحت في قبضة سلطة غير مرئية.[115]

تلازم إنشاء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) مع بداية الانتفاضة، وقد عرفت حركة حماس نفسها بأنها جناح للإخوان المسلمين وامتداد لهم، وذكرت في ميثاقها أنها (تعتبر الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها، وإليه تحتكم ومنه تسترشد

---

[114]. صحيفة هآرتس الإسرائيلية، تصريح للجنرال أمنون شاحاك رئيس جهاز الأمن العسكري.
[115]. أرييه شاليف. **الانتفاضة: أسباب، خصائص، انعكاسات**. ترجمة عليان الهندي.الفصل الثالث . مصدر سبق ذكره.

خطاها)، [116] وهدفت إلى تحرير فلسطين وإقامة دولة الإسلام على أرضها، ودعت إلى تربية متكاملة للأجيال لتحقيق الغايات المرجوة، وقد شكل ظهور حماس مع اندلاع الانتفاضة تحديا لمنظمة التحرير ومكانتها وصلاحيتها الاستثنائية الوطنية، وعلى خلفية هذا الأمر فربما يكون هناك صحة في إدعاء رجال الحركة الإسلامية أن إنشاء القيادة الوطنية الموحدة في كانون ثاني 1988 كان ردا من المعسكر الوطني العلماني كتحد لظهور حركة حماس.[117]

وفي صيف 1988 أعطت الانتفاضة إنجازات حقيقية لمنظمة التحرير من خلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الجزائر والذي خصص دعما ماليا لمنظمة التحرير لتمويل اقتصاد الانتفاضة، وفي تموز 1988 أعلن الملك حسين عن فك الارتباط مع الضفة الغربية وهكذا فقد مهدت الطريق أمام نشر المقترح السياسي لشخصيات فلسطينية من القدس والضفة الغربية برئاسة فيصل الحسيني الذين طالبوا بالإعلان عن دولة فلسطينية مستقلة وإقامة حكومة منفى، في حين أن القيادة الوطنية الموحدة أعلنت عن مساندتها الكاملة لخطة فيصل الحسيني فقد أدانت حركة حماس هذه الخطة ووصفتها بأنها "طعنة في ظهر أطفال الحجارة "، [118] إضافة إلى أن حماس قد أعربت عن احتجاجها على إعلان الملك حسين حول ما يتعلق بفك الارتباط الإداري للأردن مع الضفة الغربية والتي هددت وحدة الحركة الإسلامية على كلا الضفتين.[119]

وصرح الشيخ أحمد ياسين[120] بصورة علنية ضد الإعلان عن دولة فلسطينية وادعى أن هذه الدولة ستؤدي إلى انقسام الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، لكن الرد

---

[116]. أنظر ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، تم توزيعه بتاريخ 19 آب 1988.

[117]. Matti Steinberg . 1989. "The PLO and Palestinian Islamic Fundamentalism". *The Jerusalem Quarterly.* Fall 1989. Volume 52: Pp 47.

[118]. بيان حماس بتاريخ 18 آب 1988. "تتوفر جميع البيانات الصادرة عن حركة حماس باللغتين العربية والفرنسية في مركز الأبحاث التابع لجامعة بيرزيت، بيرزيت."

[119]. بيان حماس بتاريخ 30 كانون أول 1989. جريدة النهار، القدس بتاريخ 15 تشرين أول 1992.

[120]. من أجل قراءات أولية عن حياة وأعمال أحمد ياسين، أنظر: عاطف عدوان. **الشيخ أحمد ياسين حياته وجهاده.** (غزة: الجامعة الإسلامية، 1991).

الأساسي لحركة حماس كان نصا مغايرا فكريا وسياسيا للاقتراح السياسي لمنظمة التحرير بصورة "ميثاق لحركة المقاومة الإسلامية".[121]

أما المراحل اللاحقة للانتفاضة فقد ظلت مفتوحة تتجه إلى تنظيم البيت الفلسطيني وبناء عدد من الركائز التي تمهد الطريق لإنهاء الاحتلال وقيام سلطة الدولة وتهيئة المناخ العربي والدولي لذلك، خاصة وأن الانتفاضة أكسبت القيادات التنظيمية داخل الأرض المحتلة وضعية جديدة، إذ حولتها من عناصر إسناد كانت مهمتها في الغالب تنحصر في تنفيذ القرارات الصادرة عن مركز الثقل في الخارج إلى قيادات ميدانية مركزية تتحمل مسؤولية استمرار المواجهة خاصة مع اكتساب القيادات التنظيمية في الداخل خبرة نضالية وتنظيمية كبيرة ونضجا سياسيا عاليا.[122] وعلى طريق تحقيق هذه الأسس، كان البناء التنظيمي للانتفاضة الذي قام على شبكة واسعة من اللجان الشعبية المنبثقة عن القيادة الموحدة للانتفاضة والتي كانت تدير العمل اليومي في الأراضي المحتلة وفقا للمهام التي تحددها قيادة الانتفاضة عبر نداءاتها المتتالية، وقد نشرت هذه اللجان في بعض المخيمات والقرى والمدن وفي مواقع العمل والمؤسسات التعليمية والدينية والاجتماعية[123] وقد كانت تشمل نوعين رئيسيين:

- الفرق الضاربة التي كانت تقود عمليات الاشتباك ضد قوات الاحتلال، والتي كان سلاحها الحجارة أو الزجاجات الحارقة أو السكاكين والآلات الحادة كأدوات لهذه المواجهة.
- اللجان النوعية التي تعمل لتلبية الحاجات الإنسانية التي تفرضها استمرارية الانتفاضة؛ من أعمال إمداد وتموين وإغاثة، ولجان للتجارة والإعلام والاستطلاع والحراسة، ولجان العمل التطوعي، وما إلى ذلك.

---

[121]. جريدة القدس، القدس بتاريخ 22 تشرين ثاني 1989.

[122]. علي الجرباوي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية**. مصدر سبق ذكره، ص79-81.

[123]. أرييه شاليف. **الانتفاضة: أسباب، خصائص، انعكاسات**. ترجمة عليان الهندي.مرجع سبق ذكره. ص 66-67.

وقد نجحت هذه اللجان في توفير العوامل الحيوية لاستمرار الانتفاضة واستيعاب طاقات الكوادر المستعدة للنضال مع تربية كوادر جديدة من الصبية الذين شاركوا بفاعلية فيها؛ الأمر الذي أفزع الحكومة الإسرائيلية حيث أصدرت قرارها في آب 1988 بشأن تجريم إنشاء هذه اللجان وفرض عقوبات مشددة على من تشتبه في انضمامهم إليها أو مساعدتها، وهي عقوبات وصلت إلى السجن عشر سنوات أو الإبعاد إلى الخارج ومصادرة الممتلكات،[124] ومن ناحية أخرى ثبت لأهل الأرض المحتلة بعد هذه التجربة أن هذه القيادة الموحدة تتحلى بدرجة عالية من المصداقية فهي تسعى دائما لتنفيذ قراراتها وتتمتع بالتزام فصائلي متين، وقد تنامي الشعور في الأشهر الأخيرة للانتفاضة الأولى أن الفصائل الفلسطينية أصبحت تتحمل المسؤولية العظمى، وهذا الشعور كان له الأثر العظيم في تدعيم مكانة ونفوذ القيادات التنظيمية في مجريات العملية داخل الأرض المحتلة.[125]

ب. أساليب المقاومة خلال الانتفاضة الأولى

ذكرت القيادة الوطنية الموحدة في أحد بياناتها أن"الانتفاضة هي حرب استنزاف ضد الاحتلال وتكبيده خسائر في الأرواح والاقتصاد وفي الأمور والقضايا السياسية والمعنوية "، [126] وقد امتدت الانتفاضة وانتشرت تدريجيا لتشمل كافة المناطق الفلسطينية المحتلة في العام 1967 وقد اتخذت أشكالا عديدة استهدفت الجنود والمدنيين الإسرائيليين والعملاء، وحسب معطيات أمنية إسرائيلية فإنه بينما كانت المظاهرات قبل الانتفاضة الأولى موجهة ضد السلطات الإسرائيلية (الجيش والحكم العسكري والإدارة المدنية الإسرائيلية)، فإن الانتفاضة الأولى استهدفت الإسرائيليين دون تمييز بين الجندي والمدني.[127]

---

[124]. يمكن الرجوع إلى: لواء د. زكريا حسين. **انتفاضة الثمانينيات: ذروة العمل الوطني الفلسطيني**. موقع إسلام اون لاين بتاريخ 11 تشرين ثاني 2000.

[125]. لمزيد من المعلومات أنظر: علي الجرباوي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية**.الفصل الثاني. مصدر سبق ذكره.

[126]. نداء رقم 7 للقيادة الوطنية الموحدة، صدر النداء بتاريخ 13 كانون أول 1988.

[127]. أرييه شاليف. **الانتفاضة: أسباب، خصائص، انعكاسات**. ترجمة عليان الهندي.الفصل الثالث. مصدر سبق ذكره.

كانت الانتفاضة الأولى جماهيرية على شكل جمهور يتدفق معبرا عن نفسه بطرق احتجاجية كثيرة كان منها المظاهرة بأشكالها الصامت والهاتف والمهاجم بالحجارة والقنابل الحارقة والمشتبك بالأيدي، وامتدت أشكالها إلى الكتابة على الجدران وعزف الموسيقى والرقص والجلوس في الشارع والاعتصام وغير ذلك، وقد اتخذت الشكل الاحتجاجي المكتوب والمحرض منذ أيامها الأولى من خلال البيانات الصادرة عن قوى المقاومة الموحدة والإسلامية، وقد جاءت هذه الأشكال في معظمها تعبيرا عن هموم متراكمة لم يعمل أحد على معالجتها، مما دفع الفلسطينيين مع الزمن إلى واقع مفاده أن أموره غير قابلة للتغير نحو الأفضل فضاق ذرعا ونفذ صبره فخرج إلى الشارع متوجها إلى العالم يبثه همومه مطالبا بالخلاص مما هو فيه، ولم يكن للجمهور بقطاعه الواسع مطالب واضحة أو محددة، ولكن في المقابل لم يكن هناك لبسا حول أسباب اندفاع الجمهور إلى صدارة الحدث، ولا لبسا حول المعطيات التي قد تؤدي إلى الهدوء أو الانفجار، لأن تلك الحركة الجماهيرية لم يوجد لها برنامج بالرغم من قيامها بإعداد أعمال ورقية تشكل بنودا أو شروطا أو خطوطا عريضة لحلول جاءت عبر بياناتها الموزعة يدويا أو عبر وسائل الإعلام.

هكذا جاءت التجربة الفلسطينية على مدى سنوات، وانتظر الشعب في كل مرة قيادة تعبر عن مطالب واضحة أو خطوط عريضة تعبر عن الطموحات والآمال، وقد تعددت وسائل هذا التعبير وتراوحت ما بين الاتصالات المباشرة مع الجهات المعادية وبين البيان الجماهيري الذي يوزع في الشارع، ولكن الشعب الفلسطيني لم يستطع تطوير تلك المرحلة والسير بها نحو المقاومة المنظمة على الرغم من قدرة الانتفاضة على ابتكار واستحداث وسائل احتجاجية وربما بعض أعمال المقاومة المتناثرة، وقد يعود ذلك إلى أن للجماهير مصالح وأمامها حياة يومية عليها أن تفي بالتزاماتها، ولكن المفارقة التي أذهلت العالم كانت عدم انحسار التدفق الجماهيري لصالح العمل التنظيمي الذي من المفروض أن ينقل العمل الجماهيري إلى عمل مقاوم خاصة مع تنامي المد الإسلامي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج. الانعكاسات الإقليمية والدولية للانتفاضة

بدأت الانتفاضة الفلسطينية على الصعيد الإقليمي في ظروف عربية غير مواتية على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، فقد بدا العالم العربي أكثر اهتماما بمشكلات حرب الخليج، التي شهد عام 1987 خطر امتدادها إلى أقطار خليجية عربية أخري. وكانت قمة عمان الطارئة في تشرين ثاني 1987 قبل أيام من تفجر الانتفاضة مؤشرا واضحا إلى ذلك؛ حيث تصدرتها قضية حرب الخليج، بينما طرحت القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الإسرائيلي على هامشها.[128]

انعكست الانتفاضة بشكل واضح على العلاقات الفلسطينية العربية، خاصة مع الدول التي عرفت باسم "دول الطوق"[129] المحيطة بإسرائيل، فقد شهد العام الأول للانتفاضة القرار الأردني بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية، الذي صدر في صورة إجراءات متتالية خلال الفترة من 29 تموز إلى 8 آب 1988، وتدل متابعة الخطاب السياسي الأردني خاصة خلال قمة الجزائر العربية الطارئة (7 – 9 حزيران) إلى وجود اتجاه أردني واضح لعدم قبول التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني، وأن صيغة الوفد المشترك الأردني الفلسطيني إلى المؤتمر الدولي المقترح تعني وفدين ضمن وفد موسع، يتولى فيها الممثلون الفلسطينيون كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبذلك أصبحت الظروف مهيأة لتطوير العلاقات الأردنية الفلسطينية على أساس جديد فرضته الانتفاضة وقوامه المساواة أو التكافؤ، وهو أساس كان مفتقدا قبل ذلك.[130] كما اتخذت مصر موقعا مؤيدا للانتفاضة، وأخذ هذا التأييد شكل تحرك دولي واسع للتعجيل بالتسوية ولإدانة القمع الإسرائيلي للانتفاضة على الصعيد العالمي، كما تمت العديد من

---

[128]. Barnett N. Michae. 1997. "Regional Security after the Gulf War". *Political Science Quarterly*. Win. 96-97. Volume 4: pp.597-618.

[129]. دول الطوق تشمل جمهورية مصر العربية والجمهورية السورية والجمهورية اللبنانية إضافة إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

[130]. للمزيد حول العلاقة الأردنية الفلسطينية في تلك المرحلة يمكن الرجوع إلى: موفق محادين. "العلاقات الرسمية الفلسطينية الأردنية". بحث قدم إلى ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية، دمشق 27 آذار 1984.

الاتصالات المصرية والفلسطينية؛ للوصول إلى حلول للقضية الفلسطينية ولدفع عجله السلام والوصول إلى تسوية عادلة لها.[131]

ظهر واضحا أن هناك خلافات أساسية بين كل من سوريا والسلطة الفلسطينية في العديد من الأمور، لعل أهمها الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان، وموقف الفصائل الفلسطينية المرتبطة بدمشق، والحوار الفلسطيني مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية، والعلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية ومصر، وقد تصاعد التوتر في العلاقات إثر الصدام المسلح الذي وقع بين حركة فتح وجماعة أبو موسى في مخيم شاتيلا، وموقف سوريا من مساندة حركة فتح أو منع وحدات قوة من أنصار فتح كانت قادمة من صيدا.[132]

أما على المستوى الدولي؛ فقد فرضت الانتفاضة نفسها على العالم ورفعت أسهم القضية الفلسطينية روحيا بشكل غير مسبوق، خاصة بعد أن أكدت قدرتها على الاستمرار. وقد تباينت مواقف القوى الرئيسية في النظام الدولي، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الغربية، وهي القوى الأكثر اهتماما بالشرق الأوسط، فقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرارين 605 و608 اللذين كانا يشجبان ويدينان السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك في 22 ديسمبر 1987 و 15 كانون ثاني 1988، بينما صوتت لصالح القرار 607 في 5 كانون ثاني 1988 والذي طالب إسرائيل بالامتناع عن ترحيل مدنيين فلسطينيين من الأراضي المحتلة، وأعقب ذلك استخدامها لحق الفيتو ضد عدة مشروعات قرارات تنتقد أو تدين الموقف الإسرائيلي، كما استمر الموقف الأمريكي يقدم الدعم الصريح والمباشر لإسرائيل.وكان موقف الاتحاد السوفيتي تجاه الانتفاضة؛ أقل مما كان متوقعا، وقد تركز

---

[131]. للمزيد يمكن الرجوع إلى:السيد سعيد "محررا". **الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي: الوطن العربي والتغيرات العالمية.** (القاهرة: معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991).
أنظر أيضا: السيد سعيد "محررا". **تسوية المنازعات العربية: آفاق التعاون العربي في التسعينات.** (عمان: منتدى الفكر العربي ــ سلسلة مشروعات التعاون الإقليمي العربي، 1992).

[132]. في لقاء مع د.سمير غوشة الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

بصفة أساسية على ما تتيحه الانتفاضة من ضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل في اتجاه التسوية السلمية التي تسعى إليها السياسة السوفيتية.[133]

وتباينت المواقف الأوروبية من دولة أوروبية إلى أخرى بين إدانة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية واستنكار ما يعانيه الشعب الفلسطيني، إلى المطالبة بفتح باب التسوية السلمية عبر مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وتبنت بعض الدول الأوروبية ومنها نيوزلندا موقفا أكثر تشددا، مثل إيقافها تقديم أوراق اعتماد سفيرها الجديد لإسرائيل، وتجديد أيرلندا رفضها القاطع لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وإصرار فرنسا على عقد لقاء بين وزير خارجيتها وياسر عرفات خلال زيارته للبرلمان الأوروبي منتصف عام 1988، ثم لقاء عرفات بالرئيس الفرنسي نهاية 1989، وقد استمر البرلمان الأوروبي في تبني موقف أكثر وضوحا سواء في إدانة السياسات الإسرائيلية وأساليب القمع التي تستخدمها أو تأييد عقد المؤتمر الدولي والمشاركة الفلسطينية فيه، كما تميز أيضا بمطالبة الجماعة الأوروبية بمبادرة تهدف إلى تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.[134]

3.2. انتفاضة الاقصى

مع امتداد السلطة الوطنية الفلسطينية [135] إلى الضفة الغربية عام 1995 ازدادت المسئوليات الملقاة على عاتقها، لا سيما بعد تصاعد العمليات الفدائية في قلب المدن والتجمعات الإسرائيلية؛ حيث بذلت كل ما تملكه من إمكانيات من خلال تنظيمها "فتح"

---

[133]. للمزيد من التفصيل حول موقف الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة يمكن العودة إلى: ميخائيل غورباتشوف. **البيروسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم.**(بيروت: دار الفارابي، 1988).

[134]. Rosemary, Hollis, ed. 1994. "The Soviets, their Successors and the Middle East Turning Point". *Russian History 21*. Volume 2: pp 240-242.

135 . السلطة الوطنية الفلسطينية هي كيان حكم ذاتي أنشئ بموجب الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وحسب اتفاقيات أوسلو، تضطلع السلطة الوطنية الفلسطينية بالمسئولية عن الأمن والشئون المدنية في حوالي 18% من الأراضي الفلسطينية المحتلة ("المنطقة A")، وعن الشئون المدنية فقط في حوالي 41% ("المنطقة B"). وهذه المناطـــــق مقسمة إلى عشرات الأجزاء تفصل بينها مناطق تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة عليها ("المنطقة C").

لتنفيذ المهمة الأمنية؛ أملا في الحصول على مكاسب سياسية قد تنتهي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على جزء من أرض فلسطين التاريخية.

وجاءت مفاوضات المرحلة النهائية التي انطلقت في العام 1999 لتظهر بعد أشهر من بدئها أن التوصل إلى حلول حقيقية ومقنعة لقضايا الوضع النهائي ما تزال بعيدة عن الواقع، لا سيما أن الموقف الإسرائيلي من هذه القضايا لم يتحرك إلا شكليا، وقد شكلت السياسة الإسرائيلية خلال السنوات السبع التي تلت توقيع اتفاق أوسلو وسبقت انتفاضة الأقصى جملة من التراكمات كانت بمثابة وقود للانتفاضة ودافعا مهما لها لمدة طويلة، والتقى ذلك الغضب مع ترسانة إسرائيلية تقودها سياسة لم تتخل عن استمرار السيطرة على الفلسطينيين، واعتقدت أن الانتفاضة فرصة لهزيمة الشعب الفلسطيني وقيادته التي رفضت شروط كامب ديفيد، [136] إضافة إلى أن هذا الانتصار في حال تحقق قد يعيد للجيش الإسرائيلي بعض كرامته التي فقدها إثر هزيمته وانسحابه من جنوب لبنان قبل أربعة أشهر من بدء الانتفاضة.

وبدأت انتفاضة الأقصى لتكون أكثر من مجرد ردة فعل آنية على الزيارة التي قام بها رئيس حزب الليكود الإسرائيلي في ذلك الوقت "إريئيل شارون" للمسجد الأقصى، بل يعتقد الكثيرون أنها جاءت أيضا لتعبر عن الرفض الشعبي للحلول السياسية التي تم التوصل خلالها إلى تفاهمات غير موقعة بخصوص قضيتي القدس واللاجئين.[137] وقد أكد على ذلك غياب الصورة التي شاهدها الملايين في تموز 2000، حين كان رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك ــ الذي اعتبر في إسرائيل خليفة رابين ــ والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، يدفع أحدهما الآخر بحميمية نقلتها معظم وسائل الإعلام

---

[136]. Joel Beinin, and Lisa Hajjar, 2005. "Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict - A Primer: Camp David II". *The Middle East Research and Information Project Website*. http://www.merip.org/palestine-israel_primer/intifada-87-pal-isr-primer.html

[137]. جاءت هذه التصريحات خلال محاضرة غير منشورة للباحث نواف الزرو، (عمان: منتدى ابن رشد) بتاريخ أب 2002. أنظر أيضا: داود سليمان داوود. "المقاومة الفلسطينية.. تخطي الصعاب وخلق واقع جديد". موقع قناة الجزيرة الالكتروني http://www.aljazeera.net، الأحد 3 تشرين أول 2004.

للدخول إلى إحدى مباني منتجع كامب ديفيد،[138] تعكس صورة احترام ما يمثله كل طرف أمام الآخر، لأنه حين عادت الأطراف من كامب ديفيد خالية الوفاض وتبادلت الاتهامات، لم يشك أحد بأن الفلسطينيين والإسرائيليين سيعودون لبدء القتال مرة أخرى، وقد شعر الفلسطينيون أن هذا الاتفاقات لا تهدف لإزالة الاحتلال وتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالصراع، بل تهدف إلى تغيير أساس السيطرة على الأراضي الفلسطينية وإدامتها، وهنا كان لابد من الاصطدام، وعلى ذلك علق الصحفي الإسرائيلي رافي مان بعد بداية الانتفاضة بشهر في قراءته للحالة التي نجمت بعد سنوات التفاوض ملامسا الحقيقة "تراكم الأخطاء جميعها ينبع من الخطيئة الأولى وهي الافتراض الساذج بأن احتلال شعب آخر يمكن له أن يستمر إلى الأبد". [139]فقد جزأ اتفاق أوسلو الحل على مرحلتين الأولى مفاوضات انتقالية والثانية نهائية، حيث تصل الأطراف خلال المرحلة الانتقالية إلى نقطة معينة تسهل الدخول في مفاوضات الحل النهائي التي كان من المفترض أن تنتهي بتطبيق قرارات مجلس الأمن 242 و338، أي أن هناك قضايا معجلة وقضايا مؤجلة، الأولى أساس للثانية والأخيرة نتيجة تراكمية للأولى، لكن قضايا الحل الانتقالي شهدت عدم تطبيق وتضليل للتفاسير مكنت الطرف الإسرائيلي من تطبيق ما يراه دون اكتراث بالطرف الآخر وبالعملية نفسها، ومن فرض أمر واقع للقضايا المعجلة، وكانت الانتفاضة نتيجة طبيعية لذلك، وما يؤكد ذلك هو ما حصل في ربيع 2000 حين أصدرت مجموعة أكاديميين فلسطينيين بيانا موجها للجمهور الإسرائيلي حذر من الطريق الذي ستنتهي إليه المفاوضات نتيجة سوء النوايا الإسرائيلية واستمرار إهانة الفلسطينيين جاء فيه "نخشى أن ما يزرع اليوم ليس بذور السلام بل بذور الحرب المستقبلية.. يعتقد معظم الفلسطينيين أن هذا السلام يستند إلى مبادئ أساسية هي العدل واحتياجات الحياة المشتركة في المستقبل ولكن ما يحدث اليوم بعيد عن هذه المبادئ ثمة طرف مقتنع بأن ميزان القوى يميل لصالحه لذلك فهو يستطيع إهانة الطرف الثاني

---

[138]. See: Saul Singer. "Camp David, Real and Invented". Middle East Quarterly, Spring 2002 Volume IX: Number 2

[139]. رافي مان. صحيفة معاريف، 23 تشرين أول 2000.

ويفرض عليه قبول كل شيء بحيث يتحول الحل التاريخي المأمول إلى حل بين الإسرائيليين أنفسهم وليس بينهم وبين الفلسطينيين".[140]

لقد كان من المفترض أن تتم مفاوضات المرحلة الانتقالية لتعيد إسرائيل انتشار قواتها وتنتهي المرحلة وفق جدول محدد بتسلم الفلسطينيين معظم الضفة الغربية (عدا القدس أو المستوطنات "دون توسع" ومواقع عسكرية) وهذه لا تتجاوز مساحتها 310 كم^2 من مساحة 4500 كم^2، وفي نهاية العملية لم يكن تحت سيطرة السلطة سوى أقل من 20% من مساحة الضفة الغربية وحوالي ثلثي قطاع غزة، أما قضايا الحل النهائي (لأرض، المياه، الحدود، القدس، المستوطنات) فقد عملت إسرائيل على إحداث تغييرات هائلة طيلة السنوات الماضية تجعل من المستحيل التراجع عنها فيما لو بدأت مفاوضات الحل النهائي.[141] وكانت تلك سياسة إسرائيلية ثابتة لم تنل منها تغيير الحكومات والبرلمانات وتناوب اليمين واليسار على رئاسة الوزراء فتواصل توسيع المستوطنات وأعمال الهدم والاعتقالات والإهانات وازدادت الحواجز وتدهورت حرية حركة الفلسطينيين بسبب سياسة الإغلاق التي فرضت بشكل شبه دائم على المناطق الفلسطينية مما أدى إلى المس بمجالات أخرى مثل حق العلاج الطبي والتعليم وكسب الرزق.[142]

وفشلت قمة كامب ديفيد الثانية بشكل مخالف لكل التوقعات التفاؤلية بسبب سياسة باراك وإيمانه ونواياه وحساباته المسبقة، [143] فقد عرضت صفقة متكاملة إما أن ترفض بالكامل أو تقبل بالكامل، ولم تكن شروطها مقبولة على الطرف الفلسطيني لأنها ستعطي إسرائيل 9% من مناطق 67 يتم معادلتها و1% لصالح الفلسطينيين وتجاوز قضية اللاجئين واقتراحات غير مقبولة في قضية القدس، وقد كتب عن أسباب فشل قمة كامب ديفيد ما يحمل باراك المسؤولية ــ منها ــ رواية روبرت مالي مساعد الرئيس كلينتون

---

[140]. صحيفة هآرتس، 13 آذار 2000.

[141]. معين رباني. "الحجارة والصواريخ النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو". **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 47، صيف 2001. ص11.

[142]. نشرة بتسيلم، 24 حزيران 1999.

[143]. حمل الجانبان الإسرائيلي والأمريكي مسؤولية فشل كامب ديفيد على الرئيس عرفات، الذي رفض تقديم تنازلات بشأن قضايا الحل النهائي. يمكن هنا الرجوع إلى:جودت مناع. **الاحتلال الإسرائيلي والإعلام**.ط1. (رام الله: منشورات بالميديا انستيتيوت . ص9. تاريخ النشر غير معروف

للشؤون العربية، قد قال مالي "إن الاتهامات التي تحمل السلطة الوطنية المسؤولية عن فشل كامب ديفيد تقع في إطار التشخيص بالغ السطحية وينطوي التعامل معها من باب المسلمات على تداعيات خطيرة". [144]

بعد عودة الوفود من كامب ديفيد والحملة الدبلوماسية الإعلامية الإسرائيلية التي تلتها، أصيبت القيادة الفلسطينية بالحرج نتيجة محاصرتها بالرواية الإسرائيلية، وكانت الانتفاضة مخرجا حقيقيا لإعادة صورة المحتل، وتذكير العالم بأن كل الحملات لا تخفي مواقع الاحتلال وعنفه ومستوطناته وحواجزه، وتلك الصورة التي كاد العالم ينساها بعد سنوات من توقيع اتفاق أوسلو بفضل الإعلام القادر على قلب الحقائق والذي لم يتوقف عن نقل مشاهد اللقاءات والمصافحات والابتسامات وإخفاء الصورة الحقيقية عن الحالة في الأراضي التي لا تزال تخضع للاحتلال.

وكان انتخاب باراك يمثل للكثيرين دخولا إلى الشوط الأخير في السباق نحو إنهاء الصراع التاريخي، وقد ترافق ذلك مع مناخ اقتصادي متفائل يعود أساسا إلى ازدهار شركات التكنولوجيا المتقدمة، كل هذا منح المجتمع الإسرائيلي المرهق بفعل أعوام كثيرة من الصراع، أملا بمستقبل جديد تستطيع إسرائيل أن تصبح فيه واحدة من الدول الغربية التكنولوجية.[145]

أ. السلطة الوطنية وتنظيم فتح رؤية مختلفة للمقاومة

ما حقيقية دور السلطة الفلسطينية في انتفاضة الأقصى؟ ولماذا تأرجح هذا الدور خلال أشهر قليلة بين الاستثمار السياسي والدعوة إلى الاستمرار والتصعيد والمشاركة الفاعلة من خلال تنظيم فتح؟ وكيف انعكس هذا الموقف على الانتفاضة و الفصائل الفلسطينية التي تتبنى المقاومة كخط إستراتيجي؟

---

144. **السلام المغدور ــ الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الثانية**. الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات. ط1 ،2001. ص38.

145. داني زكائي. "كئيبون وعاجزون ويرفضون التعلم". **مجلة نيم**. العدد 17، صيف 2001.

السؤال الأخير مهم جدا؛ لأن الجدل الفلسطيني حول استمرارية المقاومة المسلحة، بما فيها " العمليات الفدائية "، وكذالك حول الأهداف المراد تحقيقها من هذه الانتفاضة وقضية بناء النظام السياسي الفلسطيني، لا يدور في بيئة عربية ودولية محايدة، فهناك تأثيرات قوية للبيئة الإقليمية والدولية على اتجاه هذا الجدل ومحتواه ومصيره أيضا، خاصة وأن النظام العربي الرسمي أصبح يحمل مفهوم السلام كخيار إستراتيجي وحيد حتى الآن، ما يجعل المقاومة الفلسطينية في موقف عداء مع هذا النظام، هذا الوضع ينطبق أيضا على موقف النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة التي تعيش حالة تحالف مع إسرائيل خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

وهكذا فإن أصحاب الخيار السلمي التفاوضي فلسطينيا كانوا في تلك الفترة يخوضون جدلهم بشأن وسائل النضال في مناخ دولي وإقليمي لم يعد مقبولا لديه استهداف المدنيين، [146] فيما يقع معارضوهم من التيار الإسلامي وأجنحته بالذات في وضع ضاغط مضاد.

نتيجة هذه الأحداث نجد أن تفعيل خيار المقاومة بكامل طاقته الفلسطينية، أي بإجماع القوى الوطنية الفلسطينية أصبح يتطلب انعطافات بنيوية وفكرية بالغة الحدة، فلسطينيا وعربيا ودوليا، يصعب تصورها على المدى القريب أو المتوسط، وفي الوقت ذاته ليس من المتوقع أن تدع القوى المتمسكة بهذا الخيار سلاحها جانبا وتنضم إلى ركب المفاوضين لأن هذا التحول يمس الأسس الأيديولوجية والعقدية الدينية التي تتمسك بها هذه الحركات في ميدان القضية الوطنية، خاصة وأن إتباع الكفاح المسلح وصولا إلى

---

[146]. جرت في فلسطين حملة توقيع على نداء بادرت إلى إطلاقه في حزيران 2002 مجموعة من الشخصيات الفلسطينية (ضمت نحو 50 شخصية، بينها حنان عشراوي وسري نسيبة وصالح رأفت وآخرين) يدعو لوقف العمليات التفجيرية ضد المدنيين الإسرائيليين، وقد توجه النداء إلى "الذين يقفون وراء العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين في إسرائيل ليراجعوا حساباتهم ويتوقفوا عن الدفع بشباننا إلى القيام بهذه العمليات لأننا لا نرى نتائج منها سوى تكريس البغض والكراهية بين الشعبين". ورفضت حماس والجهاد الإسلامي دعوة السلطة الفلسطينية إلى "التوقف التام" عن العمليات ضد المدنيين في إسرائيل.

العمليات الفدائية هو في صلب هذه الأسس وترك هذا الجانب أو التسامح بخصوصه يضعف مصداقية هذه القوى.

يبدو أن الشعور الغريزي لدى الفلسطينيين بوجود السلطة الوطنية والمبالغة في النظر إلى قدرتها على التصدي للمشاكل التي رافقت ونجمت عن انتفاضة الأقصى ومعالجتها، كان له تأثير واضح في عدم تجديد المبادرات الشعبية التي أثبتت جدواها خلال الانتفاضة الأولى ولو أن شيئا من هذه المبادرات مثل اللجان الشعبية في الأحياء عاد في فترة اجتياحات قوات الاحتلال الإسرائيلي في بعض المدن التي تعرضت لنظام منع التجول. [147] ويبدو أن هذا الركون المبالغ فيه جاء كتعبير عن تفاؤل مفرط وقصور في إدراك محدودية إمكانيات وصلاحيات السلطة إضافة إلى سوء الأداء والإدارة؛ خاصة بعد أن ثبت عجز وتخلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية عن أداء دورها في حين تمكن أهالي مخيم جنين من الصمود في وجه آلة الحرب الإسرائيلية. [148] وينبغي لنا الافتراض هنا أن هذا التقاعص والفشل من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية سيترك أثره اللاحق على نظرة المواطن الفلسطيني لها وطريقة تعامله معها.

خلاصة القول أن السلطة الفلسطينية لم تستطع أن تقف في وجه الانتفاضة العارمة أو لم ترد فعل ذلك، إذ ربما تكون قد وجدت فيها أداة ضغط على الحكومة الإسرائيلية لتحسين الشروط التفاوضية للموقف الفلسطيني من قضية القدس على الأخص، وقد شهد موقف السلطة الفلسطينية توجها غير معلن لتخفيف قبضة الأجهزة الأمنية على المقاومة، خاصة مع تعرض السلطة نفسها ومقرات أجهزتها للضرب من قبل القوات الإسرائيلية، وقد يعود السبب في هذا الازدواج في تعامل السلطة الوطنية الفلسطينية مع الانتفاضة إلى كون قيادات فتح التي بدأت من برنامج التحرير كانت قد اعتقدت أن أمامها بعد مدريد أن تسير في برنامج سلام خاص، أو أن تخرج نهائيا من الساحة لأن

---

147. نعيم الأشهب. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين.** (فلسطين: دار التنوير، لا يوجد تاريخ للنشر). ص25.

148. للاطلاع يمكن الرجوع إلى: وليد دقة. **يوميات المقاومة في مخيم جنين.** (رام الله: إصدارات مؤسسة مواطن، 2004).

الحكومات العربية أخذت بمبدأ التفاوض مع إسرائيل، ولما كانت حكومة مصر قد وصلت إلى اتفاق مع إسرائيل في كامب ديفيد، وحكومة الأردن في وادي عربة، وكانت إسرائيل تلوح بالخروج من لبنان بلا قيد أو شرط، وكان لدى الحكومة السورية أوراق تستخدمها، فإن القيادة الفلسطينية الرسمية خشيت أن تظل خارج إطار السلام؛ ولذلك أسرعت إلى ميدان المفاوضات ولكن من موقع الضعف، ومن موقع من يريد أن يبقى طرفا مهما كانت النتائج.

وكان ما يخيف هذه القيادة أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي قد بدأتا تبرزان كقوة قيادية شعبية جديدة وهو ما قد يجعلهما بديلا سياسيا يحسب له حساب وتلتف حوله قطاعات وقوى وجماهيرية محددة، وتراهن عليه بعض الأطراف الإقليمية في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تصبحان ــ أي حماس والجهاد الإسلامي ــ مركز استقطاب لتوحيد قوى المقاومة الفلسطينية المعارضة في دمشق وفي كل مكان للاتحاد من اجل بناء منظمة تحرير فلسطينية بحلة جديدة، وقد يكون هذا ما جعل قيادة المنظمة الرسمية تحاول أن تسابق على الاحتفاظ بموقعها من خلال تحولها إلى طرف رسمي دولي يؤمن للشعب بعض المكاسب.

ب. التحول من قيادة المقاومة إلى قمع المقاومة

انقلب دور قيادة فتح من قيادة مقاومة من أجل التحرير، إلى سلطة فلسطينية وظيفتها الأساسية التفاوض والعمل لإنجاح مبادئ أسلو[149] وإدارة مؤسساتها الإدارية والاجتماعية والسياسية، وقد نجحت قيادة المنظمة الرسمية إلى حد ما في استبدال دورها والتحول نحو الحل السياسي، وهذا وضع المقاومة المسلحة والحركة السياسية الفلسطينية أمام مأزق في الداخل والخارج، ففي الداخل تقف السلطة الفلسطينية في مواجهة مع قوى المقاومة المسلحة، وهذا المأزق تفاقم؛ لأن قوى الداخل كان يهددها

[149]. أوسلو: إشارة إلى مدينة نرويجية التقى فيها الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني ليوقعا الاتفاق الذي حمل هذا الاسم وكان ذلك في 10 آب عام 1993.

العدو الإسرائيلي بإجراءاته القمعية الجديدة، كما يتهددها دور السلطة الفلسطينية وإجراءات السلام العربية، أما قوى الخارج فإنها بدأت تعاني إشكالات ترهلها وعدم قدرتها على التجدد، وعدم البحث عن أساليب جديدة لمرحلة ما بعد أوسلو. [150]

ساد الاعتقاد في الأيام الأولى لانتفاضة الأقصى أن الصدامات لن تستمر طويلا وأن الانتفاضة قد تشكل مخرجا للقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية ولعملية السلام التي دخلت إلى ممر مجهولة نهايته، فرئيس الوزراء الإسرائيلي كان يعيش أزمة برلمانية تهدد حكومته في أية لحظة وسيبحث الإسرائيليون عن بديل، وقد ظهر البديل بصورة أرئيل شارون الذي سببت زيارته للحرم معركة بين الجانبين، بالإضافة إلى أن البديل السياسي لسياسة رئيس الوزراء إيهود باراك هو الصدام، وبالتالي فقد وقف الإسرائيليون أمام خيارين، إما استمرار باراك وسياسته أو الحرب التي سيدفع ثمنها الشعب الإسرائيلي.[151]

أما الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات فقد أعطته الانتفاضة في أيامها الأولى رسالتين اعتقد أن بإمكانه استخدامهما في مواجهة الإسرائيليين، الأولى أن لديه أوراق قوة يمكن إخراجها إذا استدعى الأمر وهو ليس أعزلا إلا من التفاوض، والثانية أنه لا يمكن أن يقبل تسوية أقل من التي يقبلها الشعب الفلسطيني لأن الموقف الذي قدمه في كامب ديفيد هو موقف الشعب الفلسطيني ككل وليس موقفه منفردا حسب ادعاء الإسرائيليين الذين اعتبروا أن الرئيس عرفات كان الأكثر تصلبا في القمة.

أما على الصعيد الشعبي الفلسطيني فقد ساد الاعتقاد أن الانتفاضة ستقدم البديل عن سياسة القيادة الفلسطينية وعن عملية السلام التي شهد تأييدها تراجعا في الشارع الفلسطيني ظهر في استطلاعات الرأي، لكن الانتفاضة كانت تملك من المقومات ما

---

[150]. ناجي علوش."المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن1897 – 2000" موقع إسلام اون لاين:
http://www.islamonline.net/arabic/palestine/articles/article.html

[151]. Mitchell Bard, 2006. "The Palestinian War (September 2000-September 2005): The "Al-Aksa Intifada" http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/intifada2.html

جعلها تتجاوز الاعتقاد السائد، فحجم الغضب الفلسطيني المتراكم، وفقدان الأمل في التحرر واستمرار الاحتلال خلال مرحلة السلام عبر عن نفسه ميدانيا، فقد رأت قوى المقاومة الفلسطينية في الانتفاضة مرحلة جديدة ومختلفة من الصراع فقامت بترتيب أوراقها وأوضاعها الداخلية بشكل سريع لتصعيد المقاومة، وقد ساعدها على ذلك الأجواء الجديدة التي أدت إلى إطلاق سراح معظم قياداتها من السجون الفلسطينية، وقامت بتنفيذ العديد من العمليات العسكرية المؤثرة ضد الاحتلال والمستوطنين، سواء في الأراضي المحتلة سنة 1967، وفي عمق الكيان الإسرائيلي المقام على الأراضي المحتلة عام 1948 حسب استطلاع الرأي رقم 5 الذي أجراه مركز دراسات التنمية لجامعة بيرزيت.[152]

أما "السلطة الفلسطينية" فقد عملت على استثمار الانتفاضة سياسيا فحصرتها في إطار الفعاليات الشعبية في محاولة لإعادة الاعتبار لمسيرة التسوية السياسية بهدف تحقيق السيادة الفلسطينية على القدس، وتفكيك جزء كبير من المستوطنات، وبالتالي فإن مهمة تحويل الانتفاضة إلى أجندة عمل شعبي هي واحدة من أهم عناصر تواصل الانتفاضة التي حاولت السلطة الوطنية إرساءها، [153] ولكن هذه المواقف لم تتميز بالثبات وقد انعكس ذلك بشكل طبيعي على القوى الفلسطينية، وعلى الأخص حركة فتح والتي بدأ فكرها السياسي بالاختلاف بين تيارين:[154]

الأول: تيار اعتمد على السلطة وتوجهاتها وارتبط بها بشكل ما من خلال المصالح والمنافع والمناصب، ولكنه يدعم الانتفاضة الشعبية ولا يؤيد عمليات المقاومة التي

---

[152]. استطلاع الرأي رقم 5.برنامج دراسات التنمية جامعة بيرزيت.11 تشرين أول 2001.
حسب استطلاع الرأي هذا، كثفت حماس والجهاد الإسلامي واتجاهات فلسطينية أخرى هجماتها ضد أهداف في المدن الإسرائيلية، كان أبرزها الهجوم في 9 آب 2001 الذي قتل فيه 18 إسرائيليا. وقد قتل خمسة إسرائيليين آخرين في عملية بتاريخ 9 أيلول2001. ووقع هجوم آخر ضد قوات الجيش الإسرائيلي في 3 تشرين أول 2001 على أحد المعسكرات في غزة وتسبب في مقتل اثنين من العسكريين الإسرائيليين. وقد وقعت هجمات أخرى ضد المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

[153]. للمزيد حول المشاركة الشعبية يمكن الرجوع إلى: سمير سيف "محررا". **المشاركة الشعبية في الانتفاضة (المشاركة الشعبية في الظروف الراهنة.** ط1.(رام الله: المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية، 2001).

[154]. يمكن استخلاص هذه المواقف بالعودة إلى: فيصل الحوراني.**فتح من الثورة إلى السلطة، في كتاب ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل.**ط1. (رام الله: إصدارات مؤسسة مواطن، 1999).

تضع السلطة في موقف حرج سياسيا على المستوى الدولي من خلال اتهامها بدعم العنف والإرهاب، ويعتقد أن هذا النوع من المقاومة يضعف إمكانية التأثير في توجهات الحكومة الإسرائيلية لصالح القبول بالمطالب الفلسطينية.

الثاني: تيار يمثل الكثير من كوادر حركة فتح في المراتب القيادية المتوسطة والقاعدة الجماهيرية للحركة، وهذا التيار لا يرتبط مباشرة بمنافع السلطة، ولكنه قد يعاني تسلط فئة محددة واستئثارها بالمناصب والمنافع، وهذا التيار هو الذي تبنى مطالب الشارع التي تدعو إلى استمرار الانتفاضة والمقاومة، وقام ببعض عمليات المقاومة داخل الأراضي المحتلة عام 1948 وضد المستوطنين وقد ساعد الفصائل الأخرى لوجستيا على تنفيذ هذه العمليات، [155] ويظهر أن هذا التيار حظي بشعبية كبيرة في صفوف حركة فتح خاصة مع استهداف قياداته بعمليات التصفية الإسرائيلية، ويسلط زئيف شيف، المحلل العسكري في هآرتس، الأضواء على حقيقة دور فتح في الانتفاضة بقوله: "إن نحو 80 حتى 90 في المائة من العمليات يقوم بها اليوم التنظيم، والذي هو الذراع العسكري لفتح".[156] ويؤكد روني شكيد، المحلل في معاريف، هذه الحقيقة: "منذ بدأت انتفاضة الاستقلال غدا تنظيم فتح حزب الله المناطق: ميليشيا تقوم في النهار بتحريض الشارع الفلسطيني وفي الليل تنفذ عمليات عصابية ومهام إرهابية وخصوصا إطلاق الرصاص على المستوطنات والمنشآت العسكرية أو نصب كمائن بالرشاشات أو العبوات الناسفة على الطرقات".[157] ويحتار أليكس فيشمان في تفسير ظاهرة إعلان نشطاء فتح مسؤوليتهم عن هجمات إرهابية حيث يتساءل " هل من الجائز أنه (عرفات) لا يسيطر حتى على رجاله؟ أم أن رجاله ربما جرى إفهامهم أن العمليات الإرهابية مسموح بها في منطقتي (ب) و(ج) ضد المستوطنين والجنود، وأن العمليات على الطرق هي جزء من قواعد لعبة وقف إطلاق النار؟" [158] وبرأي صحيفة هآرتس فإن

---

[155]. الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ــ البند 5 من جدول الأعمال :الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار الجمعية العامة د إ ط – 10/10 البند 72. بتاريخ 30 تموز 2002.

[156]. هآرتس بتاريخ 30 تشرين ثاني 2001.

[157]. معاريف بتاريخ 26 تشرين أول 2001.

[158]. يديعوت أحرونوت بتاريخ 24 تشرين أول 2001.

"عرفات حرك ضد إسرائيل وبوسائل مشابهة أجهزة رسمية (القوة 17) ومنظمة غير حكومية خاصة (فتح ــ التنظيم) إلى جانب المنظمات التي تعتبر الإرهاب عقيدة".[159]

ويرى بعض المراقبين أن انتقال "فتح" إلى الإعلان المباشر عن عملياتها عبر كتائب شهداء الأقصى وكتائب العودة، جاء استجابة للحاجات التي فرضتها تطورات الانتفاضة وبضغط من الكوادر الميدانيين، وفي إطار رؤية فتحوية ترى ضرورة إيجاد هامش بين "فتح" والسلطة، وأيضا في سياق محاولة "فتح" إعادة الاعتبار لذاتها والحيلولة دون استثمار الفصائل الأخرى لنضالاتها؛ أما تاريخ الإعلان عن هذه الكتائب فجاء بعيد اغتيال حسين عبيات يوم 9 تشرين ثاني2000، في بداية الشهر الثاني للانتفاضة.وقد تنبهت القيادة الفلسطينية إلى التغيير الذي جرى في أوساط هذا التيار من حركة فتح وحاولت استيعاب توجهاته وتجنبت التصادم مع أفراده خاصة بعد تسلم "شارون" رئاسة الحكومة الإسرائيلية وعدم إظهاره استعدادا للبدء في المفاوضات السياسية، ويبدو أن السلطة الفلسطينية رأت في تلك المرحلة أن تخفيف القيود عن المقاومة الشعبية قد يكون إشارة لحكومة شارون مفادها أنها لن تستطيع من خلال تطبيق برنامجها الأمني إجبار السلطة الفلسطينية على القبول ببرنامجها السياسي، غير أن رياح التغيير التي أثارتها المقاومة لم تأت كما تشتهي السلطة الفلسطينية، إذ لم تعد قادرة على ممارسة لعبة الازدواج في تعاملها مع الانتفاضة، فتارة تحاور الإسرائيليين وتنسق معهم أمنيا وتارة أخرى تمتشق البندقية لتصبح أكثر ثورية من تنظيمات القوى الفلسطينية، وبالتالي وجدت نفسها مطالبة من جانب الإسرائيليين والأميركيين في الوقت ذاته باستنكار العمليات الفدائية والمقاومة بشكل عام؛ وهو ما حصل فعلا وأفقدها التفاف الشارع الفلسطيني الذي تمكنت من اكتسابه في بداية الانتفاضة وحصار رئيسها ياسر عرفات في مقره بمبنى المقاطعة في مدينة رام الله.

وأدى تنامي المقاومة إلى تولد قناعة لدى الإسرائيليين والأمريكيين بأن السلطة لم تعد قادرة على القيام بدورها في السيطرة على الشارع الفلسطيني، وبالتالي يجب تغيير نهج

---

[159]. هآرتس بتارخ 20 أيلول 2001.

التعامل معها، وهو ما دفع الجانبين الإسرائيلي والأميركي إلى المطالبة باستبدال ياسر عرفات وإحلال قيادة بديلة مكانه، خاصة وأن عدم تصدي الرئيس عرفات رأس السلطة الفلسطينية ومنذ البداية لمنع العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين داخل الخط الأخضر، تسبب وما يزال، بمصاعب خطيرة عانى منها الشعب الفلسطيني وقضيته ولم تتضح كامل أبعادها بعد.[160]

ج. أشكال المقاومة خلال انتفاضة الأقصى

يتطلب العمل الجماهيري نوعا من تعطيل الحياة العامة الاعتيادية لصالح النشاطات غير الاعتيادية، بعض المعامل والمصانع تتعطل عن العمل، ومن المحتمل أن تكون هناك بعض الإضرابات التي تشل الحياة العامة، وربما تتعطل بعض المؤسسات مثل المدارس والجامعات، وقد تتوقف دوائر حكومية عن العمل، وفي انتفاضة الأقصى لم يعد الظرف يسمح بالاستمرار بنفس الأساليب التي سادت خلال الانتفاضة الأولى خاصة وأن إجراءات الاحتلال الإسرائيلي المضادة كانت تؤدي إلى المزيد من التعطيل حيث يغلق الاحتلال الطرق في الضفة الغربية وقطاع غزة ويحاصر المدن والقرى ويدفع بالحركة ما بين المدن باتجاه التوقف، وبما أن الشعب الفلسطيني لم يطور أوضاعا اقتصادية خاصة به خلال السنوات السبع التي امتدت من توقيع اتفاق أوسلو وحتى انطلاقة انتفاضة الأقصى، فقد بقي عشرات الآلاف من الفلسطينيين يعتمدون في مصادر دخلهم على العمل داخل إسرائيل، وهذا أدى إلى مزيد من التعطيل للحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وعليه فإن العمل الجماهيري أفرز عوامل ضغط ذاتية تم تدعيمها بعوامل ضغط احتلالية، بالإضافة إلى تحمل المخطط الفلسطيني وصاحب القرار مسؤولية عدم اتخاذ السياسات الاقتصادية والعمالية والاجتماعية المناسبة والضرورية لتحرير الفلسطينيين من الضغوطات الإسرائيلية، والنقطة الجدلية التي كانت قائمة في بداية انتفاضة الأقصى هي أن العمل الجماهيري الاحتجاجي لم يستطع الاستمرار، فالعامل يضغط من اجل أن يعاود مزاولة عمله، والتاجر يتذمر بسبب عدم

---

[160]. نعيم الأشهب. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين**.مصدر سبق ذكره. ص28.

قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، والطالب يتحسب من ضياع السنة الدراسية، وقد حاول بعض السياسيين والقادة الميدانيين أمثال مروان البرغوثي [161] إطالة أمد الانتفاضة الجماهيرية، وربما نجحوا في ذلك إلى حد ما عبر محاولتهم التخفيف من تذمر الناس من خلال العودة بالحياة العامة إلى وضعها الاعتيادي والاستمرار بالمسيرة التفاوضية، لكنهم لم ينجحوا تماما، فالعودة بالحياة الاعتيادية إلى ما كانت عليه تؤدي إلى إنهاء الانتفاضة، كما أن الإبقاء على حياة اعتيادية يؤدي إلى تذمر جماهيري مع مرور الأيام، ومهما كانت الجهود السياسية للإبقاء على جماهيرية العمل فإنها فشلت في النهاية خاصة مع تطور عمل وأنشطة حماس والتيار الإسلامي في تلك المرحلة من المظاهرات والمواجهات الشعبية، حيث امتدت من قذف القنابل الحارقة والطعن بالسكاكين وتصفية العملاء، إلى العمليات الفدائية المسلحة ونصب الكمائن، وقد جاءت هذه التطورات تحت تأثير الخسائر الفادحة في الأرواح وفشل استراتيجيه اعتماد الحجر كأسلوب وحيد للمقاومة، فقد بدأ التحول تدريجيا نحو عسكرة الانتفاضة في ظل توفر الأسلحة الخفيفة.[162] وجاء هذا الانعطاف التكتيكي نحو السلاح بمثابة انزلاق نحو ملعب العدو في كافة المواجهات التالية بين الطرفين، ولا يمكن هنا إلا أن نبحث عن الأسباب التي قد تكون دفعت أو ساعدت على الدفع باتجاه الانعطاف صوب السلاح والتي تأتي بمجملها نتيجة لزيادة أعمال القتل الإسرائيلية في الوقت الذي كانت فيه الأسلحة قد تركزت بأيدي مقاتلين انعدمت خبرتهم في العمل العسكري وتدنى تقييمهم للعمل الجماهيري.[163]

برز التيار الإسلامي وظهر تأثيره بشكل واضح خلال انتفاضة الأقصى أكثر من الانتفاضة السابقة، خاصة في ظل عدم قناعة هذا التيار حتى الآن بالتسوية السياسية وانحيازه الكامل للعمل المسلح، وقد استسلمت القيادة الفلسطينية والتنظيمات الفلسطينية

---

[161]. Marwan Barguti, the head of Fatah in the West Bank, explained in early March 2000: "We must wage a battle in the field alongside of the negotiating battle...I mean confrontation" in, "One Year of Yasser Arafat's Intifada How it Started and How it Might End". *Jerusalem Issue Brief. Jerusalem Center for Public Affairs*. Vol. 1, No. 4, 01 October 2001.

[162]. *Near East Report*. 5 March 2001. http://www.aipac.prg/

[163]. نعيم الأشهب. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين**. مصدر سبق ذكره .ص15.

وقبلت بهذا التحول نحو عسكرة الانتفاضة في ظل عجزها عن طرح تكتيك بديل لسلاح الحجر والمشاركة الشعبية، وقد زاد من التوجه نحو السلاح إغلاق إسرائيل الباب بشكل دائم في وجه أي خيار سياسي.

وتظل انتفاضة الأقصى دون الحرب التحريرية الشاملة، وأكثر من مجرد التظاهر السلمي أو العصيان المدني، بل ربما تكون قد جمعت من جراء ذلك في طورها الراهن على الأقل بين سلبيات الأمرين دون أن يرجى من أي منها أية نتائج ايجابية؛ فهي من الجانب الفلسطيني حالة حرب من حيث عدد ضحاياها من شهداء و معاقين بالآلاف، ومن حيث ما يكابده سكان الأراضي المحتلة من حصار ومن تدمير لبيوتهم ومنشآتهم وممتلكاتهم وأسباب رزقهم، وهي حالة تظاهر أو عصيان شديد الفتك قد تكون جارية في غير مجالها، طالما أنها تضع في مواجهة قوات عسكرية مدججة بالسلاح بالغة التحصين، لا تتردد في تعمد القتل؛ شبانا وصبيانا عزلا إلا من الحجارة وبعض السلاح القليل، ومثل ذلك الواقع هو ما قد يتطلب إستراتيجية مركبة متعددة الأوجه، عمادها الأساسي الوصول بإسرائيل والعالم إلى قناعة مفادها عدم جدوى الاحتلال، خاصة وأن استعمال الجانب الفلسطيني للسلاح افتقر منذ البداية إلى عنصرين أساسيين أولهما، عدم وجود قيادة موحدة، والثاني هو عدم وجود قوة مقاومة مسلحة بخطة عمل محددة الأهداف وتتسم بالوعي في الوقت ذاته، بحيث يتم استخدام السلاح بشكل يخدم الهدف السياسي ولا يلحق الضرر به، خاصة وان أشكال النضال المختلفة هي وسائل للوصول إلى غاية ولا يمكن اعتبارها غاية بحد ذاتها، ولافتقار المقاومة الفلسطينية لهذين العنصرين مارس كل من تبنى أسلوب الكفاح المسلح عملياته وفق قناعاته وإمكاناته من حيث تحديد الأهداف والتوقيت والتنفيذ، [164] خاصة وان استخدام السلاح تم توجيهه نحو جميع قطاعات المجتمع الإسرائيلي بما فيها المدنيين؛ مما تسبب في نشوء تعقيدات لا تعود بفائدتها على النضال الفلسطيني العادل ضد الاحتلال بقدر ما تؤدي إلى التفاف الجمهور الإسرائيلي حول كل من يمنع تحقيق تسوية عادلة مع الشعب الفلسطيني،

---

[164]. نعيم الأشهب. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين**. مصدر سبق ذكره. ص16.

بالإضافة إلى إجهاضها وحدها من إمكانية تطور آفاق حركة جماهيرية إسرائيلية معادية للاحتلال وداعية لتسوية النزاع على أساس قيام دولة فلسطينية.[165]

4.2. مقارنة بين الانتفاضتين

هناك عدة نقاط تميز انتفاضة الأقصى عن الانتفاضة الأولى، سواء من حيث الظروف التي رافقتها، أو الدوافع المحركة لها، أو النتائج التي ترتبت عليها، فقد اندلعت الانتفاضة الأولى في ظل عدم اعتراف متبادل من جانب إسرائيل والشعب الفلسطيني ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، في الوقت الذي كانت فيه دول الجوار منشغلة بالحرب العراقية الإيرانية وبمواجهة مد الثورة الإيرانية، في حين جاءت انتفاضة الأقصى في ظل اعتراف السلطة الوطنية بدولة إسرائيل، واعتراف إسرائيل بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين، وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة من أقوى دوافع الانتفاضة الأولى فإن عوامل أخرى سياسية ونفسية أضيفت في انتفاضة الأقصى، وخاصة في ظل التعنت الإسرائيلي والشك الفلسطيني والعربي في جدوى عملية السلام.

وتشترك الانتفاضتان في كون السبب المباشر لاندلاعها هو الأعمال الاستفزازية الإسرائيلية، [166] ففي الانتفاضة الأولى كان دهس العمال الفلسطينيين في قطاع غزة بسيارة إسرائيلية هو الشرارة التي فجرتها، [167] أما انتفاضة الأقصى فكانت الشرارة التي فجرتها هي دخول إريئيل شارون المسجد الأقصى.

---

[165]. Said Amir Arjomand. "Can Rational Analysis Break a Taboo? A Middle Eastern Rerspective" *Social Science Research Council after September 11.* http://www.ssrc.org/sept11/essays/arjomand_text_only.htm

[166]. صرح بذلك الشيخ أحمد ياسين في لقاء مع صحيفة "إلى فلسطين" الصادرة بتاريخ 25 آذار 1988 العدد 30. الولايات المتحدة الأمريكية.

[167]. اعتبرت الأوساط الفلسطينية حادث السير الذي وقع في قطاع غزة بتاريخ 9 كانون أول 1987 وأدى إلى مقتل أربعة وجرح سبعة من العمال الفلسطينيين على يد سائق شاحنة إسرائيلي، حادثا متعمدا على خلفية مقتل إسرائيلي في غزة في 6 أيلول 1987، وتم النظر إلى هذا الحادث على انه الفتيل الذي أشعل نار الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ولكن لا يجب التغاضي هنا عن أن التفجر الجماهيري في قطاع غزة كان قد جاء على خلفية المواجهات التي وقعت في أعقاب تمكن

وإذا كانت الانتفاضة الأولى قد ألغت مفهوم الحدود الآمنة وأكدت عجز آلة الحرب الإسرائيلية، فإن انتفاضة الأقصى أعادت القضية الفلسطينية إلى موضعها المهم في سلم الأولويات العربية، وكشفت للرأي العام العالمي كذب الادعاءات الإسرائيلية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما أعادت قدرا من التضامن الشعبي العربي مع الفلسطينيين مؤكدة فشل إسرائيل في حسم الصراع بالوسائل العسكرية، أي أن هناك تماثلا وتطابقا من جهة، كما أن هنالك أوجه اختلاف وتمايز من جهة أخرى، آخذين بعين الاعتبار التغييرات الحاصلة على الحالة الفلسطينية داخليا، والتغيرات الخطيرة الحاصلة في البيئة العربية والإقليمية والدولية، ويمكن القول إن الانتفاضة الأولى أتسمت على العموم بمشاركة شعبية واسعة شاركت فيها مختلف التنظيمات والتيارات والفعاليات الفلسطينية المؤثرة على اختلاف توجهاتها ومنحدراتها الاجتماعية والسياسية والأيدلوجية والدينية وكان الطابع السلمي المدني والشعبي يمثل سمتها الغالبة على الرغم من اندلاع بعض المواجهات المسلحة، حيث حرصت إسرائيل على استمرار الشكل الشعبي للانتفاضة الأولى، لأن استخدام الأسلحة ــ وحسب رأي قادتها ــ [168] لن يتم من خلال الجماهير المتظاهرة وإنما سيستخدم بشكل فردي، أي أن هنالك تقاطعا بين انتفاضة الحجارة وبين انتفاضة الأقصى من جهة الأعمال العسكرية وأعمال المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنات غير أنها اقتصرت على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحديدا، فقد تم إطلاق تسمية "انتفاضة الحجارة" أو انتفاضة أطفال الحجارة على الانتفاضة الأولى، حيث كان منظر الطفل الفلسطيني يرمي الحجر في مواجهة الدبابات، في حين تتصدر آلة الحرب الإسرائيلية الرهيبة نشرات الأخبار والصحف ووسائل الإعلام المختلفة في كل أرجاء المعمورة، ودخلت كلمة الانتفاضة إلى جميع لغات العالم كرمز وإشارة للتحدي

ستة من أفراد الجهاد الإسلامي من الهروب من المعتقل بتاريخ 18 أيار 1987، وفي خضم عملية الطائرات الشراعية التي نفذها الفلسطينيون ضد معسكر إسرائيلي للناحال في 25 تشرين ثاني 1987.

[168]. صرح رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي دان شمرون لصحيفة هآرتس بتاريخ 21 آذار 1988 بأنه "كلما نجحنا في وقف المظاهرات الكبيرة ... فإن ذلك سيؤدي في نهاية الأمر إلى بروز محاولات أكثر لاستخدام الأسلحة".

والإصرار على مقاومة المحتل مهما بلغت التضحيات على الرغم من الاختلال الواضح في ميزان القوى لصالح إسرائيل في جميع المجالات.[169]

أما الانتفاضة الثانية فقد كان لنتائجها حتى الآن صفة التراكمية، بمعنى أنه كلما أنجزت وحققت شيئا تبني عليه للانتقال إلى حلقة أخرى وهكذا، ومن هنا فإن الانتفاضة بهذا المعنى التراكمي تكون قد طرحت هدفين مباشرين منذ انطلاقها:

الأول: إفشال المحاولات الأمريكية ــ الإسرائيلية لفرض حل نهائي تصفوي للقضية الفلسطينية بدأ في محادثات كامب ديفيد، وتواصلت بعده بأشكال وأساليب مختلفة كان في مقدمتها استخدام القوة لفرض الاستسلام والرضوخ للإملاءات الإسرائيلية ــ الأمريكية، وهو ما نجحت الانتفاضة لغاية الآن في تحقيقه.

الثاني: الانتقال من محاولة الدفاع بإحباط المخطط الأمريكي ــ الإسرائيلي إلى مرحلة الهجوم لفرض ما يريد الشعب الفلسطيني، وهو إزالة الاحتلال والاستيطان وعودة اللاجئين وتجسيد الدولة المستقلة وعاصمتها القدس العربية.

لضمان تحقيق هذين الهدفين يتعين الحفاظ على المكسب الأول الذي تحقق لأنه يوفر الأساس المادي لطرد الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة. [170]

وبينما كان للإسرائيليين في الانتفاضة الأولى أن يتعاملوا مع الأحداث باعتبارها حدثا خارجيا يقع في المناطق المحتلة، فإنهم لم يتمتعوا بمثل هذا الترف في انتفاضة الأقصى، فقد أصبحت الانتفاضة حدثا داخليا إسرائيليا، وقد يكون هذا هو سر الصدمة التي أصابت المجتمع الإسرائيلي والتي انعكست في النزعة الانعزالية التعصبية وتيارات

---

[169]. عبد المجيد حمدان. **الانتفاضة: محاولة تقييم**.الفصل الأول.ط1 .(رام الله: دار التنوير للنشر، 2002).

[170]. د.أحمد مجدلاني. "الانتفاضة في عامها الرابع: الأهداف والمهام المباشرة".شبكة الانترنيت للإعلام العربي (أمين) الموقع الالكتروني /http://.www.amin.org

التعصب اليميني التي ظهرت بين الإسرائيليين، والتي أجبرت قوى الاعتدال والسلام الإسرائيلية على التواري، ولو مؤقتا، في مواجهة المد اليميني.

لقد كشفت الانتفاضة الأولى وحشية الاحتلال ونزعته الاستيطانية على المستويات السياسية والأخلاقية لدى الرأي العام العالمي، كما بينت على نحو جلي محدودية وحدود خيارات استخدام القوة المفرطة أو إرهاب الدولة المنفلت من أي ضوابط ومعايير إنسانية وأخلاقية وتجلى ذلك في الشعار المفضل لرئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك "وبطل السلام لاحقا" إسحاق رابين وهو "تكسير عظام الانتفاضة".

أسهمت الانتفاضة الأولى والالتفاف الشعبي العربي الواسع حولها، والتطور الإيجابي لدى الرأي العام العالمي حول تفهم عدالة القضية الفلسطينية إلى جانب عوامل أخرى؛ خصوصا موقف الإدارة الأمريكية أثناء وبعد انتهاء حرب تحرير الكويت وإدراكها بأن عدم إيجاد أي حل للقضية الفلسطينية سيضر بمصالحها الضخمة في المنطقة، كل ذلك قد يكون دفع إلى التسريع في إيجاد تسوية لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره المتمثل بالقضية الفلسطينية، وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر مدريد للسلام الذي ضم الأطراف العربية ومن بينهما الفلسطيني إلى جانب إسرائيل.[171]

أما الانتفاضة الفلسطينية الثانية فقد تميزت بكونها اندلعت في ظل وجود سلطة فلسطينية، كما جاءت ردا على محاولات مصادرة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والتلاعب من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وقد حافظت الانتفاضة الثانية على نفس الدرجة من الزخم والمشاركة الشعبية الواسعة والطابع السلمي في الأشهر الأولى، إلا أنه إزاء تصاعد أعمال القمع اليومي والاغتيالات التي تعرض لها المدنيون العزل ونشطاء الانتفاضة من كافة الفصائل والتنظيمات وفي ضوء توفر السلاح الخفيف بكثافة بيد رجال الأمن الفلسطينيين والفصائل المختلفة أصبح الدافع

---

[171]. Joel Beinin, and Lisa Hajjar. “Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict - A Primer: The Madrid Conference”. *The Middle East Research and Information Project Website*. http://www.merip.org/palestine-israel_primer/madrid-conf-pal-isr-primer.html

قويا للرد على هذه الاعتداءات عن طريق تصعيد المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال والمستوطنين، لأن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وفر عمقا معينا للانتفاضة أتاح استخدام السلاح، وهو ما لم يكن متوفرا في الانتفاضة الأولى، وكان رد إسرائيل عنيفا وهمجيا إذ صعدت من مواجهتها الدموية التي استخدمت فيها كل ما لديها من أسلحتها الحربية المتطورة كالطائرات المقاتلة والمروحيات والدبابات والمدفعية والزوارق الحربية، وشددت من إجراءات الحصار والتجويع وتدمير البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني وسلطته الوطنية، بينما كانت الانتفاضة الأولى إبداعا نضاليا يتناسب مع خصوصية الواقع الفلسطيني ويضمن استمرار الكفاح الوطني بأقل الخسائر الممكنة ولهذا استمرت إلى سنوات طويلة.[172]

في ضوء هذا الاختلال الخطير في ميزان القوى بين الشعب الفلسطيني بإمكانياته المحدودة، وقوات الاحتلال الإسرائيلي، اعتقد البعض أنه لم يكن أمام الفلسطينيين من خيار سوى تصعيد العمليات الفدائية التفجيرية التي لم تعد تقتصر على الأراضي المحتلة في العام 1967 فقط، بل امتدت لتشمل الأراضي الواقعة داخل الخط الأخضر انطلاقا من ما اعتقدوه موضوعية فرض وتحقيق توازن الرعب مع الإسرائيليين لتعديل هذا الاختلال في القوى وبالتالي تحميل الاحتلال والمجتمع الإسرائيلي تبعات وتكلفة أعمال القمع والمجازر والاغتيالات المتواصلة التي تقوم بها القوات والأجهزة الأمنية الإسرائيلية.[173]

5.2. دلالات انتفاضة الأقصى وواقعها قبل 11 أيلول

لا يمكن النظر إلى انتفاضة الأقصى على أنها حدث عادي في تاريخ القضية الفلسطينية سواء لجهة إنجازاتها أم دلالاتها، لكن العام الأول في مسيرة الانتفاضة الفلسطينية

---

[172]. حنا عميرة. **الآفاق السياسية للانتفاضة.** (رام الله: مؤسسة التنوير، 2000). ص7-8.

[173]. Joel Beinin, and Lisa Hajjar. "Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict - A Primer: The Madrid Conference". *The Middle East Research and Information Project Website*. http://www.merip.org/palestine-israel_primer/madrid-conf-pal-isr-primer.html

والذي سبق أحداث 11 أيلول، هو الذي دفع الكثيرين إلى القول بأنها كانت الخاسر الأكبر من تلك الأحداث، ذلك الاعتقاد تجاهل واقع الانتفاضة المحبط قبل 11 أيلول، إذ لا شك في أن قدرة المقاومة على استنزاف العدو كانت تواجه بقوة من طرف القيادة الإسرائيلية، وكان قرار شارون الواضح بعدم التنازل تحت ضغط "الإرهاب" مهما على صعيد تغيير معادلة اللعبة التي أرادتها القيادة الفلسطينية والتي تجاهلت بدورها كون انتفاضة الأقصى تحولا عن خط التسوية ورأتها فرصة لتعديل شروطها، وهو ما أدركه شارون الذي راهن على تعب الفلسطينيين أو قيادتهم.

وبالتالي فإن عدم حسم خيار المقاومة من طرف السلطة عطل أي إنجاز لها، ودفع الإسرائيليين إلى العمل من أجل تحقيق رهانهم المذكور الذي كانت بوادره تلوح في الأفق من خلال رصد الدوائر الإسرائيلية للجدل الفلسطيني الداخلي حول جدوى الاستمرار في الانتفاضة، والذي بات راجحا لصالح قرار وقف شقها العسكري ويؤيده قادة الأجهزة الأمنية فضلا عن نخبة المفاوضين، ولا شك في أن الاستثمار في تقرير ميتشل[174] كان عنوانا مناسبا بالنسبة لهؤلاء.

ما يمكن قوله بناء على ذلك هو أن الانتفاضة كانت قد دخلت مرحلة اليأس في العقل الفلسطيني الرسمي، ولولا عين الرئيس الراحل عرفات المصوبة على النبض الشعبي لكان أمر وقفها واردا قبل 11 أيلول 2001.

---

[174]. شكلت الولايات المتحدة لجنة لتقصي الحقائق حول أسباب اندلاع الانتفاضة سميت بلجنة ميتشل نسبة إلى رئيس اللجنة جورج ميتشل، وكان من ضمن توصيات اللجنة المذكورة مطالبة إسرائيل بوقف سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشار إلى أن لجنة ميتشل تضم في عضويتها الرئيس التركي الأسبق "سليمان ديميريل"، ورئيس الوزراء النرويجي، وخافيير سولانا منسق الشئون الأمنية والسياسية بالاتحاد الأوروبي، وقد تم تشكيلها في أعقاب تصاعد انتفاضة الأقصى واتفاق عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق "باراك" على تشكيلها لمعرفة من المسئول عن تصاعد الاضطرابات في الأرض المحتلة.

6.2. خلاصة

أدى اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول 2000 إلى حدوث تغييرات ملحوظة في البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وتمثلت هذه التغييرات بصفة أساسية في ثلاث جوانب، أولها الأفكار والقيم المتعلقة بالانتفاضة من حيث الشكل والمضمون، وثانيها علاقات القوى الإقليمية في المنطقة، ثم أخيرا آليات العمل النضالي الشعبي الفلسطيني، وفى كل هذه المجالات، جاءت التحولات ما بين جزئية أو مستحدثة تماما، أو تحمل آثارا متضاربة، لكن النتيجة الكلية دفعتنا إلى الاستنتاج بأن البيئة الإقليمية فيما بعد الانتفاضة ليست هي نفسها التي كانت قبلها، فمن ناحية لم يعد مبدأ الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومقيدة السيادة مقبولا من جانب الفلسطينيين، بل حل محله مبدأ أو قيمة النضال من أجل الاستقلال، ومن ناحية أخرى ظهرت أفكار جديدة حول سبل معالجة القصور الحادث في آليات عملية التسوية، مثل إنهاء الاحتكار الأمريكي، وتفعيل دور الأمم المتحدة، وإتاحة الفرصة لقوى دولية أخرى للعب دور متزايد في عملية التسوية.

وفيما يتعلق بعلاقات القوى الإقليمية والبينية، فقد أدت الانتفاضة إلى خلق مزيد من العزلة الإقليمية لإسرائيل، في ضوء القرارات التي اتخذتها الدول العربية بشأن وقف التعاون الإقليمي معا، ثم قيام مصر باستدعاء سفيرها في تل أبيب احتجاجا على الممارسات الإسرائيلية، أما عن التغير الحادث في آليات النضال الشعبي، فقد قادت الانتفاضة إلى تبنى آليات نضالية جديدة، مثل حركة المقاطعة الشعبية للسلع الأمريكية والإسرائيلية، والتي بادرت بها هيئات شعبية وحزبية عربية، كما شهدت المقاومة الشعبية شكلا جديدا تمثل في هجمات اليكترونية قام بها شباب عرب ومسلمون على المواقع الإسرائيلية الرسمية على شبكة الانترنيت، مثل موقع الكنيست الإسرائيلي، ومواقع مختلفة للخارجية الإسرائيلية ووزارة الدفاع، [175] مما أدى لتعطيل هذه المواقع،

---

[175] . حول أشكال المقاومة الشعبية، أنظر: د.حسن أبوطالب. "البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى". **مجلة السياسة الدولية**. عدد 143، كانون ثاني 2001.

كذلك فقد قامت القنوات الفضائية العربية بدور بارز في نقل الوقائع اليومية للانتفاضة، وخلق موجات من الحماس والتعاطف عربيا وعلى امتداد البلدان الإسلامية.

3. الفصل الثالث: المقاومة الفلسطينية و أحداث الحادي عشر من أيلول

1.3. مقدمة

أفضى الهجوم المروع الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول 2001 إلى إحداث صدمة كبيرة ليس للولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل قد تكون تركت أثرا على العالم بأكمله، كون ما حدث كان له بالغ التأثيرعلى كافة المستويات، وغالبا ما تؤدي الأحداث الدراماتيكية المفاجئة إلى بلورة رؤى عالمية جديدة قد تؤدي إلى ظهور مسارات جديدة للعلاقات الدولية أو على الأقل قد تؤدي إلى الإسراع بظهورها، وهذا ما حصل فعلا إذ شهدنا فهما مختلفا لطبيعة الاتجاه الناشئ في السياسة الخارجية الأمريكية ومضامينها بخصوص الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، [176] خاصة إذا فهمنا أن السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط لا تختلف في خصائصها الجوهرية عما هي عليه في مكان آخر، ولكن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن تختلف كثيرا عما كانت عليه فيما لو افترضنا غياب اللوبي الصهيوني عن خريطة السياسة الخارجية الأمريكية.[177]

إن الحدث الأبرز الذي شهده العالم والذي ترك انعكاسات كبيرة على مختلف الأوضاع بخاصة الوضع في منطقة الشرق الأوسط تمثل بالأحداث المأساوية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت إلى قتل الآلاف من خلال مهاجمة برجي مركز

---

[176]. حول المصالح والأبعاد في السياسة الخارجية الأمريكية، يمكن الرجوع إلى: د.احمد مجدلاني. "العلاقات الأمريكية ــ الإسرائيلية، المصالح والأبعاد: قراءة من منظور جديد". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. العدد 7. (رام الله)، آذار 2001.

[177]. فؤاد المغربي. **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**.ط1. (بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد ابو اللغد للدراسات الدولية، 2002). ص11-12.

حول السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط يمكن الرجوع إلى: فواز جرجس. **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يضعها**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)أنظر أيضا: جانيس تيري. "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط"، **مجلة المستقبل العربي**. العدد 261، 2000: محمد رشاد الشريف. "الصراع العربي الصهيوني في المنظور الأمريكي". **مجلة معلومات دولية**. العدد 67، شتاء 2001.

التجارة العالمي في نيويورك ومبنى البنتاغون في واشنطن؛ مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإعلان الحرب على الإرهاب وما يتطلبه ذلك من إقامة تحالف دولي لمواجهة الإرهاب وأهمية مشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية في هذا التحالف[178].

أفضت تداعيات أحداث أيلول والمواجهة مع الإرهاب إلى نتائج خطيرة بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بحقه في مقاومة الاحتلال، فقد كانت إسرائيل أكثر الأطراف نجاحا في توظيف أحداث أيلول لصالحها، وفي تصوير الحق المشروع للشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال والدفاع عن نفسه في مواجهة القمع المتواصل بحقه وفي ظل عجز الآليات الدولية عن توفير الحماية له، [179] باعتباره نوعا من الإرهاب يتعين مواجهته بذات الطريقة التي جرت في أفغانستان. ومع أن الولايات المتحدة قد قطعت الطريق مبكرا على أية بدائل أخرى للحرب على أفغانستان بعد أقل من أربعة أسابيع من وقوع الهجمات الإرهابية، فإنها تلقي بكل اللوم والمسئولية على الشعب الفلسطيني لأنه لم يعد يطيق صبرا على 34 عاما من الاحتلال والإرهاب الإسرائيلي الذي يحظى بغطاء ودعم أمريكي مطلق، وتقف أمريكا حائلا من خلال نفوذها بمجلس الأمن دون توفير أية حماية دولية للشعب الفلسطيني في مواجهة وحشية الاحتلال، كما تقف مظلة الحماية الأمريكية لدولة الاحتلال حائلا دون إخضاع إسرائيل لنفس معايير المحاسبة والمساءلة التي طبقها المجتمع الدولي بحق دول أخرى.

2.3. الموقف الفلسطيني الرسمي من أحداث الحادي عشر من أيلول

سارع الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات إلى إدانة تفجيرات الحادي عشر من أيلول مباشرة بعد حدوثها[180] مصرا أن تكون إدانته لهذه التفجيرات مدعومة فعليا بتبرعه بدمه للضحايا الأمريكيين، وكانت هذه الخطوة بداية لاتخاذ قرار فلسطيني حكيم

---

[178]. د. سمير غوشة. "الانتفاضة ... أداة كفاحية متواصلة". الموقع الالكتروني لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني http://www.nedalshabi.org/MAGAZINE/NUM58/dr_sameer.htm

[179]. د. احمد مجدلاني. "ما بين الأمني والسياسي"، صحيفة الايام 24 كانون أول 2001.

[180]. "Terrorism Havens: Palestinian Authority". *Council on Foreign Relations*. December 2005. Electronic source: http://www.cfr.org/publication/9515/

وسريع من أجل إنقاذ الوضع الفلسطيني وفي محاولة لإبعاد شبح حرب تصفية القيادات والرموز الفلسطينية التي حاول شارون تنفيذها خلال الثمانية وأربعين ساعة التي تلت التفجيرات، كما كانت تداعيات واستخلاصات الموقف السابق من حرب الخليج الثانية عاملا محركا وبقوة لأخذ موقع في الصف المعادي للإرهاب، وثالثا وهو الأهم أن من دواعي اتخاذ القرار عدم عزل القضية الفلسطينية عن الاتجاه العالمي واتجاهات القوى الأساسية فيه بحيث يمكن الحفاظ عليها من التغييب والتهميش، غير أن الباحث و السياسي الفلسطيني الدكتور أحمد مجدلاني يرى أن هذا التعجل مع الإدراك والتفهم العميق لدوافعه وأسبابه، يمكن أن يكون قد أضاع فرصة كان من الممكن استثمارها في هذه الظروف بالذات، وهي فرصة طرح موضوع الإرهاب في إطار الأمم المتحدة، وخاصة بعد تأجيل اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة السنوي بفعل الأحداث، واعتبار موضوع الإرهاب البند الأول على جدول أعمالها، لتناقشه وفق تعريف محدد وواضح للإرهاب وتصوغ نظم وقواعد ملزمة التطبيق على كافة الدول لمواجهته. [181]

أما رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت أريئيل شارون فقد سارع إلى ربط نفسه بـــ"الحرب على الإرهاب"، وضاعف من انتهاكاته ضد سكان مدنيين لا حامي لهم يرزحون تحت الاحتلال منذ عقود بالرغم من قرارات مجلس الأمن التي تطالب إسرائيل بالانسحاب ووقف جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، [182] وفي حزيران 2002 وصف بوش شارون بأنه "رجل السلام"، وواصل دفع المساعدات التي تبلغ خمسة بلايين دولار دون أدنى تلميح بان الانتهاكات الإسرائيلية المتفاقمة قد تعرض تلك المساعدات إلى الخطر.[183]

ما إن جاءت أنباء تفجيرات نيويورك وواشنطن حتى تعزز موقف أنصار وقف الانتفاضة، أو وقف شقها العسكري وقالوا أن هذه الأحداث شكلت للسلطة الفلسطينية

---

[181]. د.احمد مجدلاني. "قراءة سياسية أولية لمبنى وأسس التحالف الدولي الجديد ضد الإرهاب ". مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات. السنة الثانية، العدد 13. (رام الله)، تشرين أول 2001.

[182]. Ali Abunimah, 2003. "The Palestinians after September 11". *The Daily Star*. Sep 2003.

[183]. د. إدوارد سعيد. "ماذا يحصل للولايات المتحدة"، **عن الحياة اللندنية** 28 نيسان 2004.

مهبطا آمنا للنزول عن شروط واستحقاقات الانتفاضة دون خسارة شعبية، عبر القول أن وقف الشق العسكري من الانتفاضة سيكون دفعا لواشنطن باتجاه موقف أفضل من الصراع، أما إعلان وقف إطلاق النار من الجانب الفلسطيني بعد أحداث 11 أيلول فقد جاء بمثابة خطوة في طريق استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية ودفعها إلى التوازن في موقفها، لاسيما أن تهدئة الساحة الفلسطينية كانت ضرورية لترتيب التحالف، بعد ذلك تحدث الرئيس الأمريكي عن "الدولة الفلسطينية" كجزء من التصور الأمريكي لحل القضية الفلسطينية على لسان وزير خارجيته كولن باول، [184] وقد كشفت دوائر المقاومة الفلسطينية أن قرارا مؤقتا بوقف العمل المسلح داخل الأراضي المحتلة عام 1948 قد تم اتخاذه بعد وساطات من طرف السلطة لعدم إحراجها بعد أحداث 11 أيلول، وهو ما قوبل باستبشار في الدوائر الفلسطينية والعربية، لكن ذلك كله لم يؤثر على شارون في شيء، بل استثمره على طريقته الخاصة واستغل فرصة إعلان وقف إطلاق النار وحدوث بعض العمليات من طرف قوى المقاومة ليقوم باجتياح عدد كبير من المدن والقرى الفلسطينية، وأثناء ذلك قام باغتيال وخطف أعداد كبيرة من رموز المقاومة وتفكيك عدد لا بأس به من الخلايا الفاعلة، وهو ما أصاب الشارع الفلسطيني بحالة واسعة من الإحباط.[185]

نجحت الدوائر الصهيونية وجماعات الضغط واللوبي اليهودي في انتهاز الفرص واستغلال الأزمات لإجراء عملية شحن عنصري، وتحريض اجتماعي واسع النطاق ضد كل ما هو عربي وإسلامي، مستغلة في ذلك كل إمكانياتها الإعلامية والمالية والسياسية ونفوذها الهائل وإعلامها المتمكن، واستطاعت أن تقنع عموم فئات المجتمع الأمريكي والرأي العام هناك بأن جريمة أيلول نفذها البرابرة العرب والمسلمون، أعداء الحضارة والمدنية، واستطاعت أن تربط بمهارة بين ما حدث في نيويورك وواشنطن

---

184. Ali Abunimah, 2003. "The Palestinians after September 11". *The Daily Star*. Sep 2003.

185. Gal Luft, 2002. "The Palestinian H-Bomb: Terror's Winning Strategy" *Foreign Affairs*. July/August 2002. Electronic Source: http://www.foreignaffairs.org/2002/4.html. For more details, see: Martin Indyk. "The Intifada: One Year On: Israeli-Palestinian Relations and the War against Terrorism" *Featuring PeaceWatch #346: Special Forum Report the Intifada*. October 3, 2001. Electronic Source: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2037

وما يحدث في فلسطين المحتلة وداخل إسرائيل من عمليات تفجيرية، وثم الادعاء بأن إسرائيل تواجه نفس الموقف وتعاني من الإرهاب ذاته، وبالتالي فمن حقها أن تدافع عن نفسها بكافة الوسائل، وهكذا تم إيجاد مبررات لكافة الممارسات والجرائم الإسرائيلية، ضد الشعب الأعزل، الذي يدافع عن أرضه.[186]

وقد تصادف أن تلاقت ثلاثة عناصر أساسية ومؤثرة، ألقت بثقلها على القضية الفلسطينية، وهي أصداء وتداعيات 11 أيلول، ووجود تحالف اليمين المتطرف الإسرائيلي الليكودي في سدة الحكم بزعامة شارون، بالإضافة إلى تيار المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى انتقال النظام الدولي من نظام متعدد الأطراف، إلى نظام إمبراطوري انفرادي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يتسم بالغطرسة والجبروت السياسي ويسعى للهيمنة وفرض الإرادة على الجميع، وكذلك ظهرت دعوات لتغيير الخطاب الديني، وهكذا أصبحت الأنظمة العربية في حالة من الرعب وصارت عملية اتخاذ القرار في العواصم العربية مرتبطة بالرضا الأمريكي، ومن هنا تلاشت الإرادة العربية والإسلامية وانعكس ذلك سلبا على القضية الفلسطينية، حيث غاب الدعم والعمق العربي والإسلامي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

أ. المحاولة الأمريكية لاحتواء الانتفاضة قبل أحداث الحادي عشر من أيلول

انطلقت انتفاضة الأقصى في مرحلتها الأولى مستعينة بوسائل جعلتها شبيهة بالانتفاضة السابقة لها، حيث انطلق الشعب الفلسطيني يقاوم المحتل بأشكال المقاومة الجماهيرية السلمية، ولكن العدو "الإسرائيلي" واجه الحجر بالرصاص والمقلاع بالدبابة وأخذت طائراته تقذف المظاهرات الجماهيرية المسالمة بالقنابل والصواريخ، فلم يجد هذا الشعب بدا من أن يدافع عن نفسه، بكل ما يملك، وعلى إثر ذلك بدأ جنرالات الإدارة الأمريكية زيارات متتابعة إلى فلسطين المحتلة إنقاذا لإسرائيل من مأزقها، فتم إطلاق مبادرات عديدة حملت أسماء مختلفة، ولكنها كانت تقوم في جوهرها على وقف

[186]. Ali Abunimah, 2003. "The Palestinians after September 11". *The Daily Star*. Sep 2003.

الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية وتوفير الأمن لإسرائيل على اعتبار أن أمنها هو أحد الأهداف الأمريكية الجوهرية في منطقة الشرق الأوسط، وقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها راعية لعملية التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى التحرك لاحتواء الانتفاضة الفلسطينية مستندة إلى محاولة تطويق الانتفاضة سريعا وقبل أن يفتح استمرارها وتداعياتها المجال أمام قوى دولية أخرى للدخول على خط التسوية من موقع المنافس للاستفراد الأمريكي في رعاية العملية التفاوضية، لذلك لم يكن حرص الولايات المتحدة الأمريكية على منع أي من الأطراف الدولية من الدخول على خط التسوية في مرحلتها الدائمة مفاجئا لأحد، إضافة إلى خوف الولايات المتحدة من تحول الانتفاضة إلى قوة فاعلة توحد صفوف الشعب ألفلسطينيي وتعزز من مقاومته.

لقد حرص الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على إعطاء اهتمام استثنائي في الفترة الأخيرة من نهاية ولايته الثانية عن طريق إشرافه المباشر من أجل الوصول إلى اتفاق على الحل الدائم للصراع، لذلك بادرت واشنطن إلى التحرك السريع والفوري وعقد مؤتمر دولي ــ إقليمي في شرم الشيخ في 17 تشرين ثاني 2000، أي بعد أيام قليلة على اندلاع الانتفاضة، لتطويق الانتفاضة، وقد دعا في بيانه الرئاسي إلى ثلاث قضايا رئيسية، تمثلت في وقف كل أشكال العنف (أي وقف الانتفاضة دون تأخير) والتزام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بعدم الإقدام على أية خطوات من جانب واحد، في إشارة واضحة للجانب الفلسطيني بعدم تجاوز العملية التفاوضية، والإعلان من طرف واحد عن بسط السيادة على كامل أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود الرابع من حزيران 1967، أما القضية الثالثة فقد تمثلت في دعوة الطرفين إلى استئناف العملية التفاوضية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للاتفاق على حل يضع حدا للصراع بين الجانبين.[187] وانطلاقا مما تم التوصل إليه في شرم الشيخ، واصلت الولايات المتحدة رعايتها للمفاوضات الثنائية الفلسطينية ــ الإسرائيلية مستندة إلى مشروع للحل تقدمت به

[187]. **النص الكامل لمذكرة مؤتمر شرم الشيخ**. دائرة شؤون المفاوضات. 17 تشرين أول 2000.

واشنطن تحت عنوان "مقترحات الرئيس كلينتون" [188] التقى في الغالبية الساحقة من بنوده مع رؤية باراك وحكومته للحل، ولهذا الغرض عقدت مفاوضات طابا، [189] حيث كان من أهداف الولايات المتحدة في إدامة مفاوضات طابا استكمال تطويق ومحاصرة الانتفاضة التي كان يضغط استمرارها باتجاه تعطيل المشروع الأمريكي ــ الإسرائيلي للحل، ويهدد بطرح مشروع بديل يأخذ بالاعتبار المصالح العليا الفلسطينية.

ورغم أن الرئيس كلينتون ابلغ الفلسطينيين والإسرائيليين بأن الإدارة القادمة لن تلتزم باقتراحاته والتزاماته، إلا أن انتقال الإدارة إلى الجمهوريين برئاسة الرئيس بوش الابن، لم تسفر عن تجاهل أمريكي للقضية الفلسطينية، فقد التزمت إدارة المحافظين الجدد سياسة شارون في التعاطي مع الانتفاضة، حين دعمت "خطة المائة يوم" [190] التي رفع لواءها شارون تحت شعار "دعوا الجيش ينتصر" متعهدا بوضع نهاية لأعمال المقاومة الفلسطينية خلال ثلاثة أشهر، وقد وضعت الإدارة الأمريكية ضمن رؤيتها تعطيل الانتفاضة مع استمرار عمل الحكومة الفلسطينية من خلال ثلاثة خطوط حمر رئيسية أبلغتها للحكومة الإسرائيلية تتمثل في، منع المس بالرئيس عرفات، ومنع تجاوز حدود المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ومنع المس بأجهزة السلطة ومؤسساتها، أي أن المستهدف بخطة "المائة يوم" هي الانتفاضة الفلسطينية التي يعطل استمرارها المشروع الإسرائيلي ــ الأمريكي للتسوية، وكانت السياسة الأمريكية، إلى جانب إعطاء الضوء الأخضر لحكومة شارون للقضاء على الانتفاضة، قد طالبت السلطة الفلسطينية بالعمل بالاتجاه نفسه، لإدراك الإدارة الأمريكية أن الإجراءات العدوانية الإسرائيلية ليست كافية وحدها لإنجاز مثل هذه المهمة. [191]

---

[188]. جاءت مقترحات الرئيس كلينتون ضمن ما سمي ب "مبادرة كلينتون" للمزيد من المعلومات حول هذه المبادرة أنظر: أحمد حمروش. "قضية السلام بعد كلينتون". **جريدة الشرق الأوسط**. العدد 8092، الثلاثاء، 23 كانون ثاني 2001.

[189]. عكيفا الدار،هارتس 2002/2/15: يمكن الرجوع الى النص الكامل لمفاوضات طابا من دائرة شؤون المفاوضات

[190]. حول خطة المئة يوم، أنظر: شوقي أبو شغيرة. "مائة يوم على حكم شارون". **مجلة الشروق**. الامارات العربية المتحدة، بتاريخ 25 شباط 2002.

[191]. فؤاد المغربي. **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**.مصدر سبق ذكر. ص40.

3.3. 11 أيلول وتحولات السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

لقد أثارت المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني هلعا حقيقيا لدى أركان الإدارة الأمريكية التي سارع أقطابها جميعا إلى إدانة السلطة الفلسطينية، فقد طلب الأمريكيون من الرئيس عرفات بذل ليس فقط كامل الجهود، وإنما كذلك تحقيق كامل النتائج، وقد أراد الأمريكيون إيصال رسالة للسلطة الفلسطينية مفادها أن مصيرها بات موضع نقاش وأن الكرة أصبحت في الملعب الفلسطيني الرسمي، إضافة إلى أن هذه المقاومة الفلسطينية تثير قلق الولايات المتحدة التي تحاول تفادي انفجارات جديدة في المنطقة بأي ثمن، لهذا السبب أرسلت الإدارة الأمريكية الجنرال المتقاعد زيني، [192] بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار أو على الأقل إلى تهدئة الوضع بعض الشيء وكسب المزيد من الوقت تمهيدا للخطوة التالية في محاربة " الإرهاب الدولي" سواء عبر ضرب العراق أو اختيار أي هدف عربي آخر، ولكن تفجيرات 11 أيلول 2001 في واشنطن ونيويورك، وإعلان الولايات المتحدة الحرب على ما أسمته بالإرهاب، ورفعها شعار "من ليس معنا فهو ضدنا" جاءت لتشكل انعطافة حادة في سياسة إدارة المحافظين الجدد في البيت الأبيض من خلال إفساح المجال أمام الولايات المتحدة للاندفاع عسكريا في محاولة تكريس نفسها القطب الأوحد المقرر لمصير العالم، وفي هذا السياق، كشف الرئيس بوش في 2 تشرين أول 2001 عن أن قيام دولة فلسطينية كان دوما جزءا من رؤية الولايات المتحدة للحل، شريطة احترام حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية مع ضمانات لأمنها، مؤكدا أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لولادة هذه الدولة الفلسطينية، ثم عاد وزير خارجيته كولن باول في خطابه الشهير في جامعة لوي فيل في ولاية كنتاكي وأكد على الموقف ذاته. ورغم ما بدا واضحا من مكاسب للقضية الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، على الأقل من زاوية إدراك واشنطن لمخاطر استمرار الصراع العربي الإسرائيلي واستمرار تبنى السياسة الأمريكية للأجندة الإسرائيلية، فإن تداعيات الأحداث وإقدام تنظيمات فلسطينية على القيام بعمليات تفجيرية في العمق

---

[192]. صحيفة الأيام، بتاريخ 28 تشرين ثاني 2001.

الإسرائيلي وضد مدنيين، أعطى حكومة شارون الفرصة لكي تقلب الموقف رأسا على عقب.[193]

وبعد أن وصم الانتفاضة والمقاومة بالإرهاب؛ دعا بوش القيادة الفلسطينية ممثلة في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى اعتقال ومحاكمة الذين يمارسون "الإرهاب" وأن تتحمل مسؤولياتها في وقف العنف، وما كان للرؤية الأمريكية أن تولد بهذا الشكل، في الدعوة إلى حل يقوم على دولتين لشعبين تعيشان جنبا إلى جنب، بما في ذلك دولة فلسطينية قابلة للحياة، لولا الدور الذي لعبته الانتفاضة بتضحياتها وصمودها في إحداث توازن جديد في المنطقة، ولو نسبيا، وصحيح أن رؤية الرئيس بوش لم ترق إلى مستوى المبادرة السياسية المتكاملة والمحددة كتلك التي تقدم بها الرئيس الأمريكي السابق كلينتون في نهاية عهده، لكن الصحيح أيضا أنه وبفعل تأثير الانتفاضة لم يستطع الرئيس بوش أن يلتزم طويلا بنصائح مستشاريه، بإبقاء نفسه بعيدا عن قضية الشرق الأوسط، وعدم الغوص فيها.

في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تدير حملتها ضد الإرهاب، كانت إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في حالة سباق على كسب تأييد الإدارة الأمريكية، حيث بدأ كل طرف في التركيز على ما يراه داعما لموقفه في مخاطبة الولايات المتحدة، وبالطبع فإن الأرضية الأمريكية مهيأة على الدوام لتبنى الرؤية الإسرائيلية، مما يعنى أن الجانب الفلسطيني لم يكن ينطلق من خط بداية مشترك، وقد ركزت إسرائيل على أن العدوان على واشنطن ونيويورك لا ينفصل عما تتعرض له إسرائيل من عمليات تفجيرية، واتهمت عناصر إسلامية بتنفيذ الهجمات كما حاولت إلقاء المسئولية على عدد من الدول العربية بدعوى دعمها للإرهاب، كما كثفت من عملياتها القمعية ضد الفلسطينيين، ومن

---

[193]. Martin Indyk. "The Intifada: One Year On: Israeli-Palestinian Relations and the War Against Terrorism". *Featuring PeaceWatch #346: Special Forum Report the Intifada*. Oct. 3, 2001. Electronic Source: http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2037

جانبها فقد حرصت السلطة الوطنية الفلسطينية على المبادرة بإدانة الهجمات على نيويورك وواشنطن، [194]

أ. رؤية كولن باول

في العشرين من شهر تشرين ثاني 2001، خرج وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بـــ "رؤيته" لحل القضية الفلسطينية والتي كان عنوانها الرئيسي هو العودة إلى المفاوضات واتخاذها دون سواها سبيلا للحل، أما وقف "العنف" فيتم من خلال تقرير"ميتشل" ووثيقة "تينيت"، [195] لكن "رؤية باول" لم تحمل جديدا خارج سياق الدولة الفلسطينية التي لم يقدم أي شيء حول تفاصيلها سوى حديثه عن الاحتلال وضرورة إنهائه، وفي العموم لم يجد الإسرائيليون فيها شيئا جديدا، في حين ذهب الفلسطينيون والعرب في قراءة جوانبها الإيجابية لتبرير انخراطهم في التحالف الدولي، خصوصا أنها جاءت والمعارك مستمرة في أفغانستان.

يشار هنا إلى أن الأيام السابقة على رؤية باول قد شهدت تصعيدا أمريكيا لصالح إسرائيل تمثل في اعتبار الانتفاضة "إرهابا " على لسان نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي ديفد ساترفيلد ووضع حماس والجهاد على لائحة الإرهاب واستمرار رفض لقاء بوش ــ عرفات، وحديث مستشارة الأمن القومي كندوليزا رايس عن عدم قيام عرفات بما يكفي من جهد ضد "الإرهاب".

لم يوقف شارون مسلسل الاغتيالات رغم قرار الخارجية الأمريكية إرسال الجنرال أنطوني زيني إلى الأراضي المحتلة لبحث إمكانية وقف إطلاق النار من أجل بدء التفاوض، وما هي سوى أربعة أيام على إعلان باول حتى قامت القوات الإسرائيلية

---

[194]. د.عماد جاد. "القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من أيلول". **السياسة الدولية**. العدد 147، كانون ثاني/يناير 2002.

[195]. وثيقة صدرت عن رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت تتضمن جدولا زمنيا لوقف إطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. المسئولين الأمريكيين بدورهم، وعلى رأسهم وزير الخارجية كولن باول، أعطوا لإسرائيل وحدها الحق في اختيار التوقيت الذي يناسبها لوقف إطلاق النار.

باغتيال قائد الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" محمود أبو هنود، متوجة بذلك سلسلة ضربات مهمة لقادة الحركة الميدانيين.

قبل وصول بعثة السلام الأمريكية برئاسة الجنرال المتقاعد أنطوني زيني، المقررة في 26 تشرين ثاني 2001، شهدت المنطقة تصعيدا عسكريا خطيرا، حيث كثفت إسرائيل عملياتها العسكرية في مناطق السلطة الوطنية، بهدف جر الفلسطينيين للقيام برد فعل على تلك العمليات واتخاذ ذلك ذريعة للاستمرار في تنفيذ مسلسل اعتداءاتها اليومية ضد الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وجعل المنطقة وكأنها تعيش أجواء حرب حقيقية يخيم دخانها القاتم على المهمة المرتقبة للمبعوث الأمريكي، ووضع العقبات والعراقيل أمام مهمته بهدف إفشالها سلفا، فقبل أربعة أيام فقط من وصول الوفد الأمريكي، ارتكبت الفوات الإسرائيلية في 22 تشرين ثاني 2001، مجزرة جديدة في مدينة خان يونس بحق خمسة أطفال وهم في طريقهم إلى مدرستهم.[196] وقد رفعت الحكومة الإسرائيلية من وتيرة تصعيدها العسكري عشية وصول طاقم السلام الأمريكي في 25 تشرين ثاني 2001، بعدة عمليات بلغت ذروتها بإلقاء أكثر من عشرين صاروخا من مروحيات عسكرية على عدد من المواقع الأمنية في محافظات غزة وخان يونس ودير البلح.[197]

استمرت جولات المبعوث الأمريكي أنطوني زيني إلى المنطقة بين مد أمريكي وجزر إسرائيلي، واستمرت سفن المقاومة الفلسطينية بالملاحة عكس التيار السائد، فقد كان التصعيد الإسرائيلي يرافق كل مهمة للمبعوث الأمريكي في المنطقة وكان يعقب ذلك أو يسبقه عمليات تفجيرية فلسطينية لا تلبث أن تزيد الوضع تعقيدا، فيرحل زيني وتشدد السلطة الفلسطينية على ضرورة عودته إلى المنطقة من اجل الحفاظ على استمرار الجهود الرامية لعودة الهدوء ووقف التوتر وإحياء عملية السلام، [198] هذا ولم تكن مهمة

---

[196]. صحيفة الحياة الجديدة، 23 تشرين ثاني 2001.
[197]. صحيفة الحياة الجديدة، 26 تشرين ثاني 2001.
[198]. صحيفة الحياة الجديدة، 16 كانون أول 2001.

المبعوث الأمريكي زيني تتعدى كونها مهمة استطلاعية فقط، حيث أنها لم تحقق أي تقدم يذكر بين الجانبين نحو تهدئة الأوضاع.

أما الرئيس الراحل عرفات فقد أدرك بدوره حساسية الموقف وهو الذي كان يعتبر السلطة إنجازا لابد من المحافظة عليه، فأعلن حالة الطوارئ وحل كل التشكيلات العسكرية للفصائل الفلسطينية وشن حملة اعتقالات في صفوف رجال المقاومة وبادر إلى إغلاق العشرات من مؤسساتها الخيرية والدعوية والتعليمية ومارس ضغوطا عليها لوقف العمليات، وفي محاولة لإثبات حسن النية، وجه الرئيس ياسر عرفات، خطابا للشعب الفلسطيني، وللعالم أجمع في 16 كانون أول 2001، أعلن فيه: "إنني أؤكد مجددا اليوم الوقف الشامل والفوري لجميع الأعمال المسلحة، وبخاصة الهجمات الانتحارية." [199] وفي ذات الوقت عكفت اللجنة الأمنية المشتركة التي تشكلت بعد خطاب الرئيس الراحل عرفات، على اتخاذ خطوات عملية لتثبيت قرار القيادة بوقف إطلاق النار، وقد استجابت كتائب عز الدين القسام الذراع العسكري لحركة حماس في 21 كانون أول 2001 لهذا القرار بتعليق عملياتها العسكرية التفجيرية والقصف بالهاون، إذا التزمت إسرائيل بوقف سياسة الاغتيالات والاعتداءات على المدنيين الفلسطينيين، [200] كما أعلنت حركة الجهاد الإسلامي عن وقف عملياتها العسكرية داخل إسرائيل، في 25 كانون أول 2001، مؤكدة أن ذلك يأتي انسجاما مع الإجماع الوطني الفلسطيني وحتى لا تكون الحركة سببا في زيادة الضغط على السلطة الوطنية، [201] لكن إسرائيل زادت من حدة إجراءاتها التصعيدية عندما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر منع الرئيس الراحل عرفات من الذهاب إلى بيت لحم لحضور احتفالات عيد الميلاد، وقداس منتصف الليل في المدينة، وأكدت في 26 كانون أول 2001، أنها لن تسمح للرئيس عرفات بمغادرة رام الله إلى أي مكان، بما في ذلك مقره الرئاسي في

---

[199]. صحيفة القدس، 16 كانون أول 2001.
[200]. صحيفة الأيام، 22 كانون أول 2001.
[201]. صحيفة الحياة الجديدة، 26 كانون أول 2001.

غزة، قبل اعتقال من تتهمهم باغتيال الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي، الذي أغتيل في 17 تشرين أول 2001. [202]

يعتبر شهر آذار 2002، الأكثر عنفا في الحرب التي شنها رئيس الوزراء الإسرائيلي إريئيل شارون على الشعب الفلسطيني خلال ثمانية عشر شهرا كانت قد مرت على بدء انتفاضة الأقصى، ففي مطلع ذلك الشهر تواصلت معركة المخيمات، وبخاصة في مخيمي بلاطة وجنين، مما أدى إلى مقتل سبعة مواطنين فلسطينيين وإصابة ستين جريحا، بالمقابل كان هناك رد فلسطيني بعملية تفجيرية نفذها في 2 آذار 2002 أحد عناصر كتائب شهداء الأقصى في أحد أحياء القدس الغربية قتل فيها عشرة إسرائيليين بينهم منفذ العملية، وجرح 57 آخرين، وفي اليوم التالي اتخذت الحكومة الإسرائيلية في ختام اجتماع لها قرار تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية عبر القيام بعمليات عسكرية مكثفة يومية ومتواصلة، تتضمن أعمال قصف واغتيال ودخول المخيمات وتوغل في المناطق الخاضعة للسيادة الوطنية الفلسطينية، وقد بدأ ذلك فورا من قبل قوات الاحتلال، حيث أوقعت عملياتها العسكرية في ذلك اليوم خمسة قتلى وعشرات الجرحى الفلسطينيين، إضافة إلى قصف مقر الرئيس عرفات في غزة في 4 آذار 2002، وهي المرة الأولى التي يتعرض فيها مقر الرئيس للاستهداف المباشر من قبل البحرية الإسرائيلية، كما ارتكبت القوات الإسرائيلية مجزرة جديدة في مخيم جنين، راح ضحيتها ستة شهداء، ومثلهم قرب مخيم الأمعري في البيرة، وثلاثة مواطنين في مخيم رفح. [203]

وفي محاولة كانت الأخيرة قبل الاجتياح الإسرائيلي الشامل للمناطق الفلسطينية المحتلة في ذلك الشهر تم عقد لقاء بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في 24 آذار 2002 بحضور المبعوث الأمريكي أنطوني زيني الذي قدم بدوره للجانبين ورقة رسمية

---

[202]. صحيفة الأيام، 27 كانون أول 2001.

[203]. حول هذه العمليات يمكن الرجوع الى ما نشرته الصحف المحلية (الأيام، 2 آذار 2002.، الحياة الجديدة، 3 آذار 2002. الأيام، 4 آذار2002. الأيام، 5 آذار 2002).

تتضمن الرؤية التفصيلية للولايات المتحدة الأمريكية لتفاهمات تينيت، وذلك ردا على تقديم الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في الاجتماع الأمني الثالث في 23 آذار 2002، تفسيرين متباعدين حول رؤية كل جانب لتفاهمات تينيت.[204]

تداعيات الحرب الأمريكية على الإرهاب على المستوى الدولي، وتصاعد العمليات الفلسطينية ضد الاحتلال والعمليات التفجيرية وسط التجمعات المدنية داخل الخط الأخضر، وعدم تجاوب السلطة الفلسطينية لضغوط الجانب الأمريكي للعمل على تصفية الانتفاضة والمقاومة، تحت شعار مقاومة الإرهاب وإعلان الانتماء إلى العالم المتحضر نقلت السياسة الأمريكية إلى مستوى جديد، حين أسقطت خطوطها الحمر الثلاث، وأعطت الضوء الأخضر لحكومة شارون لتنفيذ عملية السور الواقي العدوانية، في 29 آذار 2002 بعد ساعات من انتهاء أعمال قمة بيروت العربية، [205] بعدها أعادت الإدارة الأمريكية صياغة رؤيتها لحل الدولتين، مشترطة لتنفيذ ذلك القيام بما أسمته إصلاح شامل في أوضاع السلطة الفلسطينية يقود إلى قيام قيادة فلسطينية جديدة مختلفة، مهمتها الرئيسية هي شن حرب متواصلة على الإرهابيين وتدمير بنيتهم التحتية، وهكذا بلورت السياستان الأمريكية والإسرائيلية سياسة جديدة تحت وقع الانتفاضة تشترط وقفا كاملا للعنف والإرهاب، وإجراء إصلاحات في بنية السلطة، وقيام قيادة فلسطينية جديدة، كمقدمة ضرورية لاستئناف العملية التفاوضية التي يفترض بها أن تسفر عن قيام دولة فلسطينية ــ وإن بقي مضمون هذه الدولة وحدودها وعلاماتها السياسية موضع غموض.

---

[204]. صحيفة الحياة الجديدة، 25 آذار2002.

[205]. قدم العرب مبادرتهم للسلام مع إسرائيل, بناء علي مقترحات ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز كرؤية عربية لتسوية تاريخية بعيدة المدي للصراع العربي الإسرائيلي. غير أن النقطة الجوهرية هنا هي أن أهمية الموقف العربي في قمة بيروت في مارس2002, لم ترتبط بما' أعلنه' العرب في تلك القمة لأنها تجاوزت التدابير' الأمنية' مثل خطة' تينيت، والجزئية جورج ميتشل، فضلا عن أنها تعالت علي الحديث عن' المراحل' التي يجب أن تسبق مفاوضات الحل النهائي، وأنها عبرت – لأول مرة– عن اجماع عربي كامل، إزاء قضية السلام مع إسرائيل بما في ذلك تبني دول مثل العراق، وسوريا وليبيا للمبادرة.بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، علي صدور مبادرة القمة العربية، وعقب اجتماع طويل للحكومة الإسرائيلية برئاسة أرييل شارون، اجتاحت القوات الإسرائيلية مدينة رام الله، وانتهكت مقر الرئاسة الفلسطينية مستهدفة عزل الرئيس الفلسطيني الراحل.

ب. عملية السور الواقي

اجتاحت القوات الإسرائيلية المدن الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية في 29 آذار 2002 ضمن ما عرف بعملية السور الواقي، جاء هذا الاجتياح شاملا جذريا وسريعا، إذ أن الجيش الإسرائيلي قد أعد عملية واسعة النطاق، وكان من الواضح أن هذا العدوان ضد الشعب الفلسطيني لم يكن وليد الأحداث التي سبقته مباشرة، بل كان نتاج خطة عسكرية تفصيلية موضوعة منذ فترة طويلة نسبيا تهدف إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، والى تدمير هياكل السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، وتشير التقارير الإسرائيلية إلى أن عملية (السور الواقي) على وجه التحديد قد نفذت بموجب خطة عسكرية مفصلة كانت قد وضعتها دائرة التخطيط في الجيش الإسرائيلي عقب المواجهة الدامية بين قوات الاحتلال وبين الشرطة الفلسطينية في شهر أيلول 1996، التي قتل فيها مائة رجل شرطة فلسطيني و19 جنديا إسرائيليا، والتي وقعت بسبب قرار حكومة نتنياهو فتح نفق تحت أسوار القدس القديمة. و بعد تلك الحادثة، اعتبر قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ــ ولاسيما معارضو اتفاقات أوسلو– تلك المواجهة مؤشرا على إمكانية وقوع مواجهات واسعة مع الفلسطينيين، واتجهوا منذ ذلك الحين نحو وضع خطط عسكرية لضرب أجهزة الأمن الفلسطينية تماما منذ نهاية عام 1997، إلا أن مسألة تطبيق هذه الخطط ظلت موضع نقاش داخل الحكومة والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وقد جرى إحياء هذه الخطة بقوة عقب اندلاع الانتفاضة، ثم جرى إيلاء اهتمام أكبر لها عقب وصول إريئيل شارون إلى الحكم، وقد تبنى هذه الخطة بشكل خاص كل من رئيس الأركان الجنرال شاؤول موفاز، ونائبه الجنرال موشيه يعلون والذي أصبح رئيسا للأركان فيما بعد، وقائد القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية الجنرال إسحاق إيتان، وقد جرى ومنذ فترة طويلة نسبيا اتخاذ قرار سياسي عسكري ببدء تنفيذ هذه الخطة، ولكن مع انتظار التوقيت الملائم، وقد بدا التوقيت ملائما للتنفيذ عقب وقوع عملية نتانيا في 28 آذار 2002.[206]

---

[206]. أحمد ابراهيم محمود. " الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 149 ، تموز 2002، ص95.

أعادت عملية "السور الواقي" الاحتلال للضفة الغربية، وبذلك فقد الرئيس الراحل ياسر عرفات الدعم السياسي والأساس الجغرافي أيضا، وقد تمثلت أهداف عملية السور الواقي بالقضاء على قوى المقاومة الفلسطينية التي عجزت السلطة عن السيطرة عليها، بالإضافة إلى ترهيب المواطنين الفلسطينيين لحملهم على معارضة الانتفاضة والعمليات التفجيرية وأخيرا القضاء على السلطة كعنصر حاكم.[207] في نفس الفترة، اتخذت إسرائيل خطوتين تستوجبان التوقف، أولهما: اعتقال النائب مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية، وقد بدا ذلك للوهلة الأولى إعلانا على أن إسرائيل لا تريد الإبقاء على أية بنية تحتية شعبية فلسطينية، وثانيهما القضاء على ما تبقى من جهاز الأمن الوقائي بقيادة جبريل الرجوب في بيتونيا، وكانت الرسالة التي أرادت إسرائيل إيصالها هي عدم ثقتها بقدرة جهاز الأمن الفلسطيني على ضمان الاستقرار والأمن.

أبدى باول تفهما لما تقوم به إسرائيل خلال عملية السور الواقي باعتبار ذلك دفاعا عن النفس، [208] وقد اتسع نطاق القتال بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الأيام الأولى من بدء تلك العملية بحيث أصبح الجيش الإسرائيلي يحتل مدن الضفة احتلالا كاملا إذا ما استثنينا بعض مناطق الخليل وأريحا، ومع تواصل هذا العدوان الإسرائيلي وازدياد وحشيته تحركت الإدارة الأمريكية محاولة إحداث تغيير في موقفها إزاء هذه العملية، وقد انعكس هذا التغيير من خلال قرار الرئيس الأمريكي في 4 نيسان 2002 إرسال وزير خارجيته كولن باول إلى المنطقة من جديد محددا مهمته في تطبيق قرار الأمن الدولي رقم 1402 ووقف إطلاق النار وإنهاء الإرهاب وسحب القوات الإسرائيلية بالإضافة إلى تطبيق تفاهم تينيت وتوصيات ميتشيل، وقد فهم الإسرائيليون من ذلك إعطاءهم مهلة تتواصل لمدة أيام قبل بدء مهمة باول في المنطقة.[209] في ذلك الوقت استمرت اللقاءات بين المبعوث الأمريكي أنطوني زيني والرئيس الفلسطيني الراحل

---

[207]. صحيفة يديعوت، 8 نيسان 2002.
[208]. صحيفة الشرق الأوسط، 3 نيسان 2002.
[209]. صحيفة الشرق الأوسط، 5 نيسان 2002.

ياسر عرفات المحاصر في مقره في مبنى المقاطعة بمدينة رام الله، واكتسبت هذه اللقاءات منحى جديدا في محاولة لإيجاد مخرج للأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن تحركات زيني في المنطقة لم تستطع ردع إسرائيل عن مواصلة عدوانها على الفلسطينيين بعد أن فشلت في إحكام سيطرتها على مدينة نابلس ومخيماتها وعلى محافظة جنين ومخيمها.[210]

استمر رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون بوضع العراقيل أمام مهمة باول في محاولة لكسب الوقت، حيث أعلن في 14 نيسان 2002 أن إسرائيل لن تتنازل بأي حال عن مطالبها بتسليم قتلة الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي المحاصرين في مقر الرئيس الفلسطيني في مبنى المقاطعة بمدينة رام الله، مهددا بدخول مقر الرئيس وأخذ المطلوبين من هناك، كما استمرت لقاءات القادة الفلسطينيين بالمبعوثين الأمريكيين، واستمرت إسرائيل بممارسة أبشع صور القتل والتدمير والاعتقال، واستمر شارون بفرض شروطه للانسحاب من المناطق الفلسطينية، ولم يستطع كولن باول إلزام الحكومة الإسرائيلية بجدول زمني للانسحاب الكامل، ولكنه نقل للرئيس الفلسطيني شروط شارون للانسحاب وتتلخص حول تسليم المطلوبين المحاصرين داخل مقر الرئيس في المقاطعة وترحيل المحاصرين داخل كنيسة المهد في بيت لحم، ورفضت القيادة الفلسطينية هذين الشرطين كونها كانت قد اتخذت قرارا قاطعا بعدم تسليم كبار المطلوبين الفلسطينيين وهما فؤاد الشوبكي الذي تحمله إسرائيل مسؤولية سفينة الأسلحة "كارين إي " والأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات والمتهم بالمسؤولية عن قتل الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي. [211] وللخروج من هذه الأزمة دعت الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة بوش في 19 نيسان 2002 إلى تقديم المتهمين الفلسطينيين للقضاء الفلسطيني ما داموا خاضعين للولاية الفلسطينية طبقا لمبادئ أوسلو، وبدورها رحبت السلطة الفلسطينية بهذه الدعوة.[212]

---

[210]. صحيفة الشرق الأوسط، 6 نيسان 2002.
[211]. صحيفة القدس، 19 نيسان 2002.
[212]. صحيفة القدس، 20 نيسان 2002.

جدير بالذكر أن الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي لم تتوقف عن إصدار قراراتها وبياناتها حول ضرورة الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وإيقاف كافة أشكال العنف في المناطق الفلسطينية، ولكن إسرائيل لم تلتفت إلى هذه النداءات والقرارات.[213]

ج. إشكالية المقاومة الفلسطينية خلال عملية السور الواقي

كشفت عملية "السور الواقي" الأخطاء الإستراتيجية لدى كافة التيارات الفلسطينية وخاصة تلك التي عملت على عسكرة الانتفاضة وتعطيل عمل السلطة السياسية، ونتيجة لهذا الفراغ السلطوي دخلت حركة حماس مع التنظيمات المختلفة إلى ساحة المواجهة عن طريق إشعال الشارع الإسرائيلي بالعمليات التفجيرية، وكانت النتيجة عدم ثقة في السلطة الفلسطينية من وجهة نظر الشعب الفلسطيني والولايات المتحدة وأوروبا، أما حركة فتح فقد بدت كمن يلعب بالنار، فمن جهة بدت وكأن لها موقفا مستقلا عن السلطة الفلسطينية، ولكنها في نفس الوقت بقيت جزءا من جهاز السلطة وقبلت بقيادة عرفات، وبالتالي فإنممارسة هذا الدور المزدوج من قبل حركة فتح قادها لاستمرار التصعيد، وقادها تنافسها مع حماس على تحقيق شعبية في صفوف المواطنين لتأسيس "كتائب شهداء الأقصى" وتبني إستراتيجية العمليات التفجيرية، في وقت بدت حماس وكأن ما يحركها هي مبادئ غيبية ومطالب غير واقعية، لا تأخذ في الاعتبار قدرة الشعب على تحمل رد الفعل الإسرائيلي، وهذا ما يفسر تصعيدها الصراع وإدخالها الشعب الفلسطيني إلى دوامة الدم والثأر.

---

[213]. أنظر: قرار مجلس الأمن رقم 1397 (2002)، الذي اتخذه في جلسته 4489، المنعقدة في 12 آذار/ مارس 2002، قرار مجلس الأمن رقم 1402 (2002) الذي اتخذه في جلسته 4503، المنعقدة في 30 آذار/ مارس 2002، قرار مجلس الأمن المرقم 1403الصادر في 4 نيسان 2002، قرار مجلس الأمن رقم 1405 الصادر في 19 نيسان 2002، إعلان برشلونة بشأن الشرق الأوسط الصادر في 15 آذار2002 عن قمة الاتحاد الأوروبي، بيان اللجنة الدولية الرباعية الصادر في مدريد في 10 نيسان 2002 بشأن الشرق الأوسط، بيان اللجنة الدولية الرباعية الصادر في مدريد في 10 نيسان 2002 بشأن الشرق الأوسط.

4.3. إصلاح البيت الفلسطيني ضرورة داخلية أم حاجة أمريكية؟

جاءت الانتفاضة الفلسطينية الثانية في 28 أيلول 2000 لتكشف عجز معظم مؤسسات السلطة الوطنية عن مواجهة متطلبات هذه المرحلة، فقد أصاب الشلل شبه التام هذه المؤسسات، بحيث لم تستطع تقديم الخدمات للمواطنين في وقت كانوا بأمس الحاجة لها، وقد ترافق ذلك مع ضغوط إقليمية ودولية على السلطة الوطنية لتعيد بناء ذاتها على أسس جديدة تراعي فيها قائمة طويلة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسسية.

وقد أعدت في هذا الإطار مجموعة من الخطط والتقارير الوطنية والخارجية التي تضمنت التوصيات والمقترحات لإصلاح وتطوير مؤسسات السلطة، تم اعتماد وتنفيذ قسم منها وما زال بعضها الآخر بين أخذ ورد، وفي كلا الحالتين اصطدمت محاولات الإصلاح بمجموعة كبيرة من العقبات والصعوبات جزء منها داخلي والآخر تتحمل جهات أخرى وفي مقدمتها الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عنها.

بدأت دعوات الإصلاح الفلسطيني بمبادرة من الرئيس الراحل ياسر عرفات الذي سارع إلى تشكيل لجنة لدراسة تقرير هيئة الرقابة العامة لعام 1996 والذي تم نشره في عام 1997، وطالب هذه اللجنة بتقديم التوصيات بشأن هذا التقرير، وقد شكل المجلس التشريعي الفلسطيني لجنة خاصة من أعضائه لدراسة التقرير وقد انتهت هذه اللجنة إلى تقديم تقرير أكد على مواطن الخلل التي جاءت في تقرير هيئة الرقابة العامة وعرض لمجموعة من التوصيات لمعالجتها.

جاءت دعوات الإصلاح في المجتمع الفلسطيني من قبل مجموعة من الشخصيات التي تمثل مؤسسات وتوجهات متعددة يمكن تحديدها في أربع مجموعات رئيسية على النحو التالي:[214] المجموعة الأولى تمثلت بعدد من أعضاء المجلس التشريعي الذين سعوا إلى

---

[214]. Nathan J.Brown, 2002. *The Palestinian Reform Agenda*. Washington DC. United States Institute Of Peace, Peaceworks No. 48. First Published in December 2002. pp 5-7.

تثبيت بعض القواعد القانونية في عملية الإصلاح خاصة ما يتعلق منها بحقوق الإنسان والحريات العامة وفصل السلطات والخدمة المدنية وإدارة المال العام وتطوير الموازنة العامة للسلطة الوطنية، المجموعة الثانية تشكلت من قيادات المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وتمثلت المجموعة الثالثة بعدد من أساتذة الجامعات ومراكز البحوث والدراسات.

وشكل بعض قيادات الأحزاب المجموعة الرابعة الذين قدموا الدعم لمطالبات الإصلاح من خلال نقدهم لسلوكيات السلطة الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بالمس بحقوق الإنسان، كما أثاروا النقاشات حول العديد من مواضيع عملية الإصلاح خاصة ما يتعلق منها بضرورة إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية، وكان من أول من أثاروا هذه الدعوات الباحث والسياسي الدكتور أحمد مجدلاني عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، حيث رأى أنه من شأن إطلاق هذه العملية الانتخابية أن تزج بكافة إمكانيات وطاقات الشعب الفلسطيني ليس في عملية إعادة البناء والإعمار الاقتصادي فحسب، وإنما إطلاق الطاقات والإمكانيات الكامنة في عملية سياسية بنائية ديمقراطية، تجدد الحياة السياسية وتنميها وتطورها بعيدا عن نزعات التطرف التي من الممكن أن تنشأ، وكذلك نزعات الاستسلام واليأس والإحباط، وأن معالجة على هذه الطريقة من الممكن أن تجنب الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ويلات الانقسام التي تلت جميع المنعطفات الحادة التي واجهتها الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة.[215]

وجاء الاجتياح العسكري الإسرائيلي لمناطق السلطة وإعادة احتلال المدن الخاضعة أمنيا وإداريا لها في نيسان 2002 ليكشف الضعف الشديد الذي كانت تعاني منه مؤسسات السلطة عندما عجزت هذه المؤسسات عن تقديم المساعدة للمواطنين في وقت كانوا بأمس الحاجة إليها، وهو ما أكد على ضرورة إصلاح مواطن الخلل في هذه المؤسسات، وأعطى الدعوات إلى الإصلاح بعدا شعبيا واسعا، جعل قيادات السلطة الوطنية تقتنع أنه لا مجال لتأجيل خطوات الإصلاح إلى وقت آخر، وشملت دعوات

---

[215]. د.احمد مجدلاني. "تجديد الدعوة للحوار والمهام المباشرة". صحيفة الأيام، 30 نيسان 2002.

وبرامج الإصلاح مختلف مجالات عمل السلطة الوطنية، مع التركيز على قضايا الدستور وسيادة القانون واستغلال القضاء، وتحديد العلاقة بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، المالية العامة، الفساد، الأجهزة الأمنية، السلطة التشريعية، الانتخابات والحكم المحلي، وقد تم إجمال ذلك في إعلان المجلس التشريعي لتطوير وإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، [216] حيث أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته بتاريخ 16 أيار 2002 إعلانا يتضمن رؤيته لعملية الإصلاح ولتطوير مؤسسات السلطة شمل الجانب الدستوري والقانوني، أي السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وذلك بعد يوم واحد من خطاب الرئيس الفلسطيني أمام المجلس التشريعي بتاريخ 15 أيار 2002 والذي أبدى فيه الالتزام بإصلاح المؤسسات الفلسطينية، أما اللجنة الوزارية التي شكلت بقرار رئاسي بتاريخ 12 حزيران 2002، فقد قامت بإعداد خطة إصلاح لمؤسسات السلطة تم إقرارها بتاريخ 23 حزيران 2002 ، وهي خطة مستمدة من عدة بيانات وزارية ومن إعلان المجلس التشريعي للإصلاح، وقد تضمنت الخطة تعهدا من قبل الحكومة الفلسطينية بتنفيذ سلسلة من الإصلاحات خلال فترة زمنية أقصاها مائة يوم من تاريخ إقرار الخطة.[217]

كذلك فقد أصر المجلس التشريعي على إسقاط الحكومة التي تشكلت بتاريخ 9 حزيران 2002 وهدد بحجب الثقة عنها مما اضطرها إلى الاستقالة، وجرى تعيين مجلس وزراء جديد بتاريخ 29 تشرين أول 2002 تألف من 19 وزيرا طبقا للقانون الأساسي وتم عرضها على المجلس التشريعي حيث نالت الثقة.[218]

---

[216]. إعلان المجلس التشريعي الفلسطيني لتطوير واصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، المجلس التشريعي الفلسطيني، 16 أيار 2002.

[217]. اللجنة الوزارية للإصلاح/ وحدة التنسيق. "مشروع خطة المائة يوم للحكومة الفلسطينية" (رام الله، 23 حزيران 2002).

[218]. المجلس التشريعي الفلسطيني، جلسة المجلس التشريعي الخاصة الثانية لمنح الثقة بحكومة رئيس السلطة الوطنية بتاريخ 29 تشرين أول 2002.

في بداية تموز 2002 تأسست اللجنة الرباعية الراعية للعملية السلمية في الشرق الأوسط كمبادرة دولية لدعم وتنمية خطة شاملة للإصلاح في السلطة الفلسطينية، [219] وقد أكدت اللجنة الرباعية في أيلول 2002 على أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية الفلسطينية مكون أساسي ومكمل لعملية السلام المتضمنة في خطة خارطة الطريق بمراحلها الثلاث، والتي قدمت للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في تشرين أول 2002.[220]

وقد قامت اللجنة الرباعية بتشكيل فريق عمل لمتابعة عملية الإصلاح على المستوى المحلي (فريق العمل المحلي حول الإصلاح الفلسطيني) وفريق أخر على مستوى الدول الداعمة لعملية الإصلاح، حيث شكلت مجموعات دعم في سبعة مجالات: المساءلة المالية، اقتصاد السوق، القضاء وسيادة القانون، الإدارة العامة والخدمة المدنية، الانتخابات، الحكم المحلي والمجتمع المدني، بينما يجري التعامل مع الإصلاحات المتعلقة بالأمن بشكل منفصل عن نطاق فريقي العمل المحلي والدول الداعمة.[221]

تزايدت الضغوط الدولية على السلطة الوطنية للبدء بعملية إصلاح واسعة، وبرزت هناك مشكلة أخرى تتلخص في الشروط التي وضعتها واشنطن على السلطة وبالذات المطالبة بتنحية الرئيس عرفات ثم انتخاب رئيس وزراء فلسطيني للتقليل من صلاحياته إلى أبعد حدود. وقد أعلن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في حديث له مع شبكة " فوكس نيوز" أن القيادة الفلسطينية الحالية "غير سليمة" وأن الرئيس بوش سيعمل بجدية للتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية، لكن ذلك يتطلب قيادة فلسطينية جديدة تدين الإرهاب بدلا من تشجيعه.[222] وأعلنت مستشارة الأمن القومي الأمريكية كوندوليزا

---

[219]. تضم اللجنة الرباعية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة.

[220]. Amman/ Washington, International Crisis Group 2002. "The Meanings of Palestinian Reform". *Middle East Briefing*. 12 November 2002. p1.
أنظر أيضا: معين الطناني." الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق". **مركز التخطيط الفلسطيني**. السنة الثالثة، ع 9-10. ص17-28.

[221]. اللجنة الوزارية للإصلاح/وحدة التنسيق. "لمحة حول الإصلاح الحكومي الفلسطيني". (رام الله: حزيران 2002 – شباط 2003). ص 3.

[222]. جريدة القدس، 01 تموز 2002.

رايس في حديث مع شبكة (إن.بي.سي) أنه لا يمكن إحراز تقدم نحو السلام في الشرق الأوسط من دون حصول تغيير في رأس القيادة الفلسطينية، وذكرت مصادر إسرائيلية أن الرئيس الأمريكي أعد خطة تقوم على إقامة لجنتين دوليتين للإشراف على تطبيق المطالب من السلطة الفلسطينية، الأولى تتكون من ممثلين من الولايات المتحدة والأردن ومصر ومهمتها فحص سير الإصلاحات في هياكل السلطة الفلسطينية إلى جانب الإشراف على عمل الأجهزة الأمنية الفلسطينية وخاصة التأكد من جهود ملموسة للأجهزة الأمنية الفلسطينية في إحباط عمليات المقاومة ضد الاحتلال، والثانية مكونة من الاتحاد الأوروبي واليابان ومهمتها مراقبة أوجه الصرف في مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتقترح إسرائيل أن تتكفل بإيصال المساعدات للفلسطينيين بدلا من "النظام الفاسد" للرئيس عرفات، [223] كما قال المتحدث باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون في حديث لوكالة فرانس برس يوم الاثنين 01 تموز 2002، وقالت كوندوليزا رايس الأربعاء 03 تموز2002 أن الفلسطينيين يحتاجون إلى قائد قادر على توجيه الإصلاحات كما حدث بالنسبة للصرب والأفغان، وأن الشعب الفلسطيني شعب نشيط وذكي وأنها مقتنعة أنه فيما لو توفرت له الإمكانيات سيختار قيادة غير متورطة بالإرهاب، وأضافت ان الأمريكيين طلبوا من عرفات أن يقطع علاقته مع الإرهابيين ولكنه لم يفعل ذلك، وقد تحدثت بعض التقارير عن أن مستشارة الأمن القومي رايس أعربت عن ارتياحها بعد الإطلاع على النسخة الرسمية التي قدمتها السلطة الفلسطينية لبرنامج الإصلاحات المقترح ولما تضمنته من أخذ باقتراحات سبق أن قدمتها الإدارة الأمريكية بهذا الشأن، وأوضحت التقارير التي أشارت إليها صحيفة الوطن السعودية أن طاقم الإدارة الأمريكية يعتقد أن عرفات هو شر مؤقت لابد منه وأن بالإمكان إبعاده على نحو ما بعد أن ينجز الإصلاحات.[224]

وقد جاءت نقطة التحول الجذري عبر خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 24 حزيران 2002 حول النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والذي ربط أي تقدم في العملية

---

[223]. المصدر السابق

[224]. جريدة القدس، 04 تموز 2002 و07 تموز 2002.

السلمية بإجراء إصلاحات شاملة في بنية السلطة وآليات عملها بحيث تشمل إيجاد قيادة فلسطينية جديدة ومختلفة ونظاما سياسيا واقتصاديا جديدا كأساس لقيام دولة فلسطينية، بالإضافة إلى العمل على إصلاحات مؤسسية ديمقراطية، وإجراء انتخابات خاصة على المستوى الرئاسي، وشرط أساسي لهذه الانتخابات أن لا يفوز فيها الرئيس ياسر عرفات، وقد عكس خطاب بوش السياسة الإسرائيلية، وبدا بوش وكأنه ناطق باسم الحكومة الإسرائيلية، وظهر واضحا أن هناك توافقا سياسيا أمريكيا إسرائيليا، وهو ما أدى إلى تطور السلوك العسكري الموجه ضد الفلسطينيين حيث زادت المشاريع الاستيطانية، وزادت إسرائيل من حملاتها العسكرية بعد عملية السور الواقي والطريق الحازم، واعتبرت ذلك دفاعا عن النفس، حيث صرح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي (7 آب 2002) "أن المستوطنات الإسرائيلية هي أراض مكتسبة خلال حرب عدوانية على إسرائيل، وبالتالي لا تشكل مسالة واجبة الحل الملح، والمسالة التي يجب حلها الآن هي إيجاد طرف فلسطيني يصلح للحوار مع إسرائيل، ويحسن التفاوض معها"، واقترح الوزير الأمريكي استقدام فلسطينيين من أوروبا أو أمريكا ليشكلوا ذلك الطرف الفلسطيني المناسب للتفاوض والحوار.[225]

يمكن القول أن الرؤية الأمريكية لفكرة إقامة دولتين قد التقت مع فكرة سبق للاتحاد الأوروبي أن طرحها، ثم ما لبثت اللجنة الرباعية في اجتماعها في نيويورك في 16 تموز 2002 أن بلورتها في خطة شكلت نقطة توازن بين الموقفين الأمريكي والأوروبي، وفي هذا السياق نشط الجانب الأوروبي لصياغة مشروع (خارطة طريق)[226] تتيح للأسرة الدولية التدخل لعمل سياسي يضع حدا للعنف في المنطقة، وقد ذكرت مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى أن مفاوضات سرية مكثفة تجري في أوروبا بين رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" السابق عامي أيلون ومسئولين إسرائيليين وقيادات فلسطينية. وقالت المصادر أن الموضوعات المطروحة على جدول

---

[225]. جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 08 آب 2002.

[226]. صدرت خطة خارطة الطريق عن اللجنة الرباعية لدعم عملية السلام في الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف الخطة إلى التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وتتكون الخطة من ثلاث مراحل، تتضمن كل منها مجموعة من الالتزامات على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وقد تضمنت الالتزامات على الجانب الفلسطيني العديد من جوانب الإصلاح.

أعمال هذه المفاوضات السرية تشمل تدويل مدينة القدس والعودة إلى حدود 1967 وقضايا حساسة أخرى، وقد طرحت الحكومة الألمانية ورقة موجزة تحدد جدولا زمنيا بهدف التوصل إلى السلام بين إسرائيل والفلسطيني، وفي الورقة التي صاغها وزير الخارجية يوشكا فيشر تطرح ألمانيا مقترحات عملية من أجل الوصول إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة، [227] وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الألمانية أن الورقة تقوم على خطة مدتها ثلاث سنوات لإيجاد دولتين منفصلتين إسرائيلية وفلسطينية كما حدد ذلك الرئيس بوش وتطرح إجراءات لتحسين الأمن، مبدئيا سيكون على الرئيس عرفات تعيين قائم بأعمال رئيس الوزراء بهدف تشديد الأمن ودفع الإصلاحات حتى حلول موعد الانتخابات. [228]

وأطلق الاتحاد الأوروبي خطة للسلام في 30 آب 2002 تلتها طبعة أمريكية نتج عنها طبعة ثالثة أنجزت في 20 كانون أول 2002، لكن الولايات المتحدة أصرت على إرجاء الإعلان عنها، وتأجيل فتح الملف الفلسطيني إلى ما بعد الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية المبكرة والملف العراقي، دون أن يمنع ذلك الولايات المتحدة من التلويح بخطة خارطة الطريق في إطار تكتيكات إقليمية، تطلبتها ضرورات صون التحالفات الأمريكية ــ العربية والتحالفات اللازمة لدخول الحرب ضد العراق. وهكذا التقت الرؤيا الأمريكية عند نقطة توازن مع الرؤيا الأوروبية، في وثيقة للحل، ولكن التوازنات النسبية في صياغاتها لا تعني أنها ستبقى ملزمة للسياسة الأمريكية.

في إطار الاستجابة لضغوطات ما سمي بإصلاح أوضاع السلطة تم استحداث منصب رئيس الحكومة في السلطة الفلسطينية، وشدد الرئيس بوش في خطابه بتاريخ 14 آذار 2003 على ضرورة إعطاء منصب رئيس الوزراء الفلسطيني صلاحيات كبيرة واشترط وقف الانتفاضة قبل التقدم بخارطة الطريق إلى الأطراف المعنية وقبل استمرار المسار التفاوضي، وقد أفرجت الولايات المتحدة عن خطة خارطة الطريق في

---

[227]. جريدة القدس، 09 تموز 2002.
[228]. جريدة القدس. 11 تموز 2002.

29 نيسان 2003، [229] وعمدت إلى محاولة فرض رؤيتها لها مستفيدة من التوازنات الجديدة التي أفرزتها الحرب على العراق ووقوعه في قبضة الاحتلال الأمريكي ــ البريطاني، لذلك تركز الجهد الأمريكي على الجانب الفلسطيني وحده لإجباره على الالتزام باستحقاقات خارطة الطريق بدءا من إصدار بيان ابتدائي بإعلان الموافقة عليها والاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود وصولا إلى وقف الانتفاضة والمقاومة تحت ما يسمى تفكيك البنية التحتية للإرهاب. أما على الصعيد الإسرائيلي فقد أظهرت الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها كولن باول ومستشارة الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي كونداليزا رايس تفهما لتحفظات حكومة شارون التي صاغتها في 14 بندا، تم الأخذ بثلاثة عشر منها، وبالتالي أفرغت الخطة من مضمونها الفعلي وأعيد الحل إلى مساره الإسرائيلي ــ الأمريكي السابق.

كما شهدت قمتا شرم الشيخ والعقبة تطورين هامين في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، ففي قمة شرم الشيخ بتاريخ 03 حزيران 2003 [230] جرى تغييب خارطة الطريق، وإذا كان الرئيس بوش لم ينجح في دفع الأطراف العربية للمشاركة في مؤتمر شرم الشيخ والموافقة على فكرة البدء في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه نجح من جانب آخر رغم تصاعد الانتفاضة والمقاومة في المناطق المحتلة في نسف نتائج أربع قمم عربية عقدت منذ اندلاع الانتفاضة، حين أرغم الأطراف العربية في شرم الشيخ على التعهد بالعمل على تحسين الأجواء مع إسرائيل وإنجاح المنتدى الاقتصادي العالمي في الشونة الأردنية، بمشاركة عربية إسرائيلية أعادت الأجواء الإقليمية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة.

---

[229]. لمزيد من المعلومات حول خارطة الطريق، أنظر: **خارطة الطريق: تقرير حول وضع خارطة الطريق: المرحلة الأولى.** (رام الله، وحدة دعم المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، 05 أيار 2003).

[230]. حاولت الولايات المتحدة في قمة شرم الشيخ دفع الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، ووقف مساعداتها للانتفاضة وقواعدها الشعبية ومؤسساتها الاجتماعية، على النقيض من قرارات القمم العربية الثلاث: القاهرة / عمان / بيروت، تحت ذريعة محاصرة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله.

أما في قمة العقبة في 04 حزيران 2003، [231] فقد اندفع الرئيس بوش نحو تثبيت المفهوم الأمريكي ــ الإسرائيلي لخارطة الطريق حين تبنى كامل التحفظات الإسرائيلية بما فيها الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وبالمقابل تغاضى عن مسألة إنهاء الاحتلال، ولم يشر إلى القرارين 242 و338، كما تجاهل الدعوة إلى وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة، وبذلك تكون الإدارة الأمريكية قد أوفت في قمة العقبة بالوعد الذي قطعته لإسرائيل باعتماد تحفظاتها على خطة خارطة الطريق، وحصر تطبيقات الخطة في جانبها الأمني، وهو الأمر الذي يعيد التفاوض إلى مربعه الأول، أي اشتراط العمل بالخارطة، وبأي مشروع سياسي للتسوية عن طريق وقف الانتفاضة أي ما أشار إليه بوقف العنف وتفكيك البنية التحتية للإرهاب، وبهذا تكون الولايات المتحدة قد أعطت إجابتها على الانتفاضة في كافة مراحلها، وإن كانت هذه الإجابة قد اختلفت قليلا بين محطة وأخرى، إلا أنها أجمعت في جميع المراحل على ضرورة المقايضة بين الانتفاضة والمقاومة (تحت مسمى مكافحة الإرهاب) والإطاحة بالقيادة الرسمية الحالية المتمثلة بالرئيس الراحل عرفات، أو تطويعها بالكامل (تحت مسمى إصلاح بنية السلطة الفلسطينية) مقابل دولة فلسطينية قابلة للحياة حسب ما أوردت خارطة الطريق، غير أن الولايات المتحدة ــ على لسان بوش ــ التقت مع إسرائيل على لسان شارون ــ في قمة العقبة على إعادة صياغة تعريف هذه الدولة، لتصبح في صورتها النهائية قريبة من مشروع شارونللحل الانتقالي طويل المدى، وقد توضح ذلك في خطوات لاحقة، حين أبدت الولايات المتحدة تفهما لدوافع بناء جدار الضم والتوسع.

في أوائل شهر نيسان 2003، كانت قد تشكلت حكومة فلسطينية جديدة استجابة لمطلب القيادة الفلسطينية تسلم رئاستها محمود عباس "أبو مازن"، وتوصل محمود عباس إلى هدنة مع أغلب الفصائل الفلسطينية المعارضة في 29 حزيران 2003، أملا في تطبيق خطة خارطة الطريق مع الطرف الإسرائيلي.

---

[231]. في قمة العقبة تجاهل الطرفان الأميركي والإسرائيلي خارطة الطريق، واعترف الرئيس بوش بإسرائيل دولة لليهود (أي أسقط حق العودة نزولا عند الطلب الإسرائيلي، وقفز عن حق المساواة في المواطنة بين اليهود والعرب داخل اسرائيل)، وحول تفكيك المستوطنات المقامة منذآذار 2001 إلى تفكيك بعض العربات المتنقلة الموضوعة على بعض التلال الفلسطينية دون تعهد واضح وصريح بوقف الاستيطان.

كانت إسرائيل معنية بتقويض واستنزاف عملية السلام حتى تصل مرحلة الجمود ثم الانفجار، وشهدت تلك الفترة حالة من الترقب والحذر بين الطرفين يشوبها الامتعاض الإسرائيلي وعدم الرغبة في التنازل عن سقف الاستحقاقات المطلوبة منه إزاء عملية السلام، ومع استمرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، صعدت الحكومة الإسرائيلية سياسة الاغتيالات بشكل غير مسبوق، حيث أقدمت على اغتيال عدد من قياديي حركة حماس، وأمعنت حكومة الاحتلال بنسف كل الجهود والوساطات الدولية لاستمرار عملية السلام في المنطقة، في الوقت الذي أوصلت فيه خطة خارطة الطريق إلى طريق مسدود.

وفي سابقة خطيرة من نوعها، أقر مجلس الوزراء الإسرائيلي الأمني برئاسة شارون يوم الخميس 11 أيلول 2003، قرارا يقضي بطرد الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بالقوة من أرضه الفلسطينية المحتلة، إلا أن إسرائيل لم تحصل على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا وأنها استفزت مشاعر الشعب الفلسطيني والعديد من الدول العربية والأوروبية، التي اعتبرت أن الرئيس عرفات قائد منتخب من قبل شعبه الفلسطيني.

إزاء كل ذلك، لم تستطع حكومة محمود عباس الصمود أمام الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة التي جعلته ينسحب من الحكومة، بسبب عدم الرغبة الإسرائيلية بالاستجابة لمتطلبات السلام في المنطقة.[232] بعد ذلك، رأى شارون أنه ينبغي تنفيذ خطة جديدة لعدة اعتبارات، أولها التغطية على الفساد الذي ألم به وبعائلته، وثانيا تقديم خطوة حتى لو كانت صغيرة استجابة للضغوطات الدولية، وخصوصا الأمريكية، وثالثا للالتفاف على خطة خارطة الطريق، التي اعتبرها شارون لا تنسجم مع مساعيه في بسط نفوذه الاستعماري في الضفة، كونها تتحدث عن جملة من القضايا وعلى رأسها وقف الاستيطان، وقد قدم شارون في 18 كانون أول 2003، خطة فك الارتباط أحادية

---

[232]. لتفاصيل إضافية حول سقوط حكومة ابو مازن يمكن الرجوع الى: فيفيان ناصيف. "سقوط حكومة أبو مازن ومستقبل التسوية: قراءة في تباين الرؤية السياسية والواقع". **السياسة الدولية**. تشرين أول 2003، العدد 154. انظر أيضا: "استقالة أبو مازن واتهامه إسرائيل وأميركا بعرقلة عملية السلام". جريدة القدس، 07 أيلول 2003.ص1، 2.

الجانب خلال مؤتمر عقده في هرتسيليا، وتقضي بالانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، وقد رأى شارون أن خطة فك الارتباط قد تؤدي إلى اختزال الدولة الفلسطينية في حدود القطاع، ناهيك عن الهروب من الأزمة الديمغرافية في غزة، والأهم من ذلك السيطرة على المنافذ والمعابر الرئيسية لدى القطاع، بما يجعله سجنا كبير يقفل ويفتح حسب المزاج الإسرائيلي.[233] كما أصر شارون على قبض ثمن خطته، من خلال لقائه بالرئيس الأمريكي جورج بوش منتصف شهر نيسان 2004، وتقديم الأخير ورقة ضمانات تمس الثوابت الفلسطينية وتزكي خطة فك الارتباط الإسرائيلية.[234]

واصل الموقف الفلسطيني تأكيده على أهمية ربط خطة فك الارتباط بخارطة الطريق، كما رفض ورقة الضمانات الأمريكية التي رأى فيها وعد بلفور جديد من طراز أمريكي، ولم تتوقف مطالب القيادة الفلسطينية بتضمين فك الارتباط بخارطة الطريق، وإنما جعلها ثنائية وبالتفاوض والتنسيق مع السلطة الوطنية، في ظل التأكيد الفلسطيني على ضرورة وقف بناء جدار الضم والتوسع وبناء المستوطنات.

في ذلك الوقت، كان شارون يسعى إلى تغيير الوضع على الأرض في الضفة الغربية، من خلال بناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنات الضفة الغربية، وخصوصا في "معاليه أدوميم" و"أريئيل"، في حين أنه أصر على استكمال بناء جدار الضم والتوسع بالرغم من الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في لاهاي والتي صدرت بتاريخ 9 تموز 2004، واعتبرت أن الجدار غير قانوني وغير شرعي، وأن على إسرائيل إزالته وهدم ما تم بناؤه، وتعويض المتضررين عن بنائه.[235]

---

[233]. وردت أسباب شارون لإعلان هذه الخطة في صحيفة هآرتس، 02 كانون أول 2003؛ يديعوت احرونوت، 24 شباط 2004؛ جريدة الأيام، 16 آذار 2004؛ وهآرتس، 08 شباط 2004.

[234]. في مؤتمر صحفي مشترك عقده الرئيس بوش مع أريئيل شارون في واشنطن بتاريخ 14 نيسان 2004، أعلن الرئيس بوش تأييده لخطط شارون المشار إليها، وبذلك أعطاه الضوء الأخضر للتفرد في رسم حدود دولة إسرائيل بحيث تشتمل على حوالي نصف أراضي الضفة الغربية التي ينوي ضمها إلى إسرائيل، وفي الاستمرار في جرائمه الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني.

[235]. فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة .مذكرة الأمين العام ،الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة :البند 5 من جدول الأعمال."الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في

وفي 11 تشرين ثاني 2004، فقد الشعب الفلسطيني الرئيس الراحل ياسر عرفات، بعد أن صارع المرض في فرنسا خلال جولة علاجية، وبعد هذا التاريخ كان على الفلسطينيين أن يدخلوا في انتخابات رئاسية لاختيار رئيس جديد لهم، حيث وقع الاختيار على محمود عباس "أبو مازن" ليكون رئيسا للسلطة الوطنية الفلسطينية في 9 كانون ثاني 2005.

وعلى الرغم من التغير الجذري الذي طرأ على النظام السياسي الفلسطيني بوصول الرئيس عباس إلى سدة الحكم، واستكمال أحمد قريع "أبو علاء" رئاسة الحكومة الفلسطينية، إلا أن إسرائيل واصلت سياسة القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين، دون النظر إلى أية بادرة أمل من شأنها أن تنهي الصراع ،مع القبول الفلسطيني الكامل لخطة خارطة الطريق، واستعداده للدخول في مفاوضات مع إسرائيل من أجل الوصول إلى السلام العادل والشامل في المنطقة.[236]

5.3. إشكاليات الانتفاضة الفلسطينية بعد أحداث 11 أيلول

أ. الإشكالية على الصعيد الدولي

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وملحقاتها أصبح الوضع الفلسطيني ملتبسا بعض الشيء ويعاني من الازدواجية؛ بين استمرار دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد وبين السلطة الفلسطينية التي نالت شرعيتها من اتفاق أوسلو بوصفه اتفاقا مليئا بالمطبات من حيث نوع الصلاحيات المعطاة للسلطة الفلسطينية، فهي سلطة "شبه دولة" في المناطق (أ) مناطق تحت السيطرة الفلسطينية إداريا وأمنيا، وهي سلطة حكم ذاتي

القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة". A/ES-10/273 9 تموز/يولية 2004 ،القائمة العامة رقم 131

[236]. تصريح الرئيس الراحل عرفات في مقابلة مع يديعوت أحرونوت بإمكانية استئناف المفاوضات وتطبيق الاتفاقيات بمراقبة دولية، وأن إسرائيل هي التي أفشلت أبا مازن وأمله ألا تكرر ذلك مع أبي علاء، وان الهدنة ممكنة، وهناك تقدم في المحادثات بشأنها مع حماس والجهاد الإسلامي، جريدة لقدس، 19 أيلول 2003، ص2.

في مناطق (ب) التي يتولى فيها الكيان الصهيوني الشؤون الأمنية فقط، وهي أخيرا لا سلطة في مناطق (ج) المناطق الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني. في غضون ذلك برزت الحركات الإسلامية الجهادية المعارضة لنهج أوسلو وقامت بعمليات تفجيرية على امتداد السنوات منذ 1996، وقد بلغ عدد العمليات التي نفذتها حركتي حماس والجهاد الإسلامي 36 عملية تفجيرية خلال السنوات الآنفة الذكر خلفت 243 قتيلا إسرائيليا وأكثر من 600 جريح،[237] وهكذا بدا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وكأنه بدأ يأخذ منحنى جديدا تمثل في كون الانتفاضة قد ظهرت وكأنها قد أصبحت إضافة إلى بعدها الشعبي التحرري، بمثابة صراع بين كيانين: الكيان الفلسطيني من جهة وإسرائيل من الجهة المقابلة، وينبثق عن هذا الوضع تعقيدات كثيرة، منها عدم التوازن في القوى بين الكيانين لصالح إسرائيل؛ وكون الكيان الفلسطيني الوليد لم يصبح كيانا سياسيا مستقلا بحد ذاته بعد؛ وأنه ما زال يستمد الكثير من مقوماته من ارتباطه بالكيان الإسرائيلي بالنسبة لإمدادات المياه والكهرباء والمحروقات والمعابر والحدود والسيطرة على النشاط الاقتصادي؛ أي أن السلطة الفلسطينية ما زالت مرتبطة بتعهدات والتزامات مع إسرائيل، التي اندلعت الانتفاضة ضدها، ما يقيد دورها في احتضان الانتفاضة وتبني وسائلها، وعلى الرغم من كل هذه الحيثيات فإن الكيان الفلسطيني ممثلا بالسلطة والشعب يخوض حربا مفتوحة ضد إسرائيل، ما يشكل حالة معقدة وغريبة من نوعها في تاريخ الصراعات المعروفة.

لاشك أن الانتفاضة الفلسطينية رفضت الخطاب الذي فرضته الولايات المتحدة على العالم حول مكافحة الإرهاب الدولي، بل أنها أسقطت التعريف الأمريكي المتعمد لمفهوم الإرهاب لتعيد الاعتبار لنضالات الشعوب من أجل حريتها، كما أنها كشفت حقيقة الأفعال الإسرائيلية، التي تجسد الاحتلال بأبشع صوره في فلسطين من خلال احتلال الأرض ومنع الحياة بحدها الأدنى عن الشعب الفلسطيني الذي أبدى قدرا هائلا من الصلابة والبسالة في التصدي للعدوان الإسرائيلي، غير أن تلك الاعتداءات أكدت في

---

[237]. للمزيد من الإحصائيات حول العمليات التفجيرية وأعداد القتلى يمكن الرجو ع إلى:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/8/8-9-17.htm

المقابل مخاطر غياب إستراتيجية مواجهة تحكم موقف السلطة الفلسطينية التي تعيش حالة من التفكك والاستسلام والتي عجزت حتى الآن عن تبني إستراتيجية كفاحية واضحة ومتماسكة تجسد العلاقة المنهجية والسياسية مع اتفاقيات أوسلو؛ وتحدد أهدافا واضحة ومحددة وفق وسائل وأدوات تؤدي إلى تحقيقها، وحتى وإن كانت السلطة الفلسطينية قد تبنت الانتفاضة وساندتها إلا أن أداء هذه السلطة ظل يتأرجح بين موقفين، اعتبر أحدهما الانتفاضة الأداة الوحيدة لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، كما غض الطرف عن بعض فعاليات المقاومة ولكن دون السعي إلى الدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة مع الكيان الإسرائيلي؛ إذ ظلت الأكثرية الساحقة من أفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية خارج ساحة المواجهة، في حين أن الخيار الآخر أقام علاقات تنسيق أمني مع الولايات المتحدة وإسرائيل.[238] و قد حاولت فصائل المقاومة الفلسطينية التغلب على موقف أجهزة الأمن الفلسطينية من خلال دعوة أفرادها بصورة فردية إلى الانضمام للمقاومة، فقد دعت كتائب شهداء الأقصى في بيان لها كافة عناصر أجهزة الأمن الفلسطينية للانضمام إلى صفوفها وضم سلاحهم إلى سلاح باقي جماعات المقاومة وعدم الاستماع أو الانصياع لأوامر قادتهم، واتهمت بعض القادة الأمنيين الفلسطينيين بإصدار التعليمات لعناصرهم بالتراجع والاختباء بل وتسليم أنفسهم وسلاحهم، كما أن السلطة لم توفر حدا أدنى للدفاع عن مواقعها على الرغم من مرور فترة طويلة من المواجهات.[239] وكان اجتياح رام الله خلال ساعات محدودة حدثا يبعث على أكثر من الريبة، خصوصا بالمقارنة مع الصمود البطولي في مخيم جنين فيما بعد.[240]

وقد واجهت المقاومة الفلسطينية إشكالية فيما يتعلق بقدرتها على التعامل مع الرأي العام الدولي، وقد يكون ذلك لأسباب تاريخية وثقافية وسياسية تتعلق بانتمائها للغرب ذاته وبصورتها "الديمقراطية"، إلا أن هذا الرأي العام أيضا يرى يوميا صور المجازر وتشييع الضحايا وسجل إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين بشكل

---

[238] See: "Terrorism Havens: Palestinian Authority". *Council on Foreign Relations*. December 2005. Electronic source: http://www.cfr.org/publication/9515/

[239]. راجع بيانات كتائب شهداء الاقصى وكتائب عز الدين القسام.

[240]. يمكن الرجوع إلى: وليد دقة. **يوميات المقاومة في مخيم جنين 2002**.مصدر سبق ذكره.

متعمد، كما يستطيع المقارنة بين الحجارة والأسلحة البسيطة التي يستخدمها الفلسطينيون وبين صواريخ وقذائف الطائرات والدبابات التي تستخدمها إسرائيل ضدهم، أي بين الفلسطينيين العزل وبين إسرائيل التي تمتلك جيشا من أقوى وأحدث الجيوش في العالم، كما أنه يستطيع أن يسأل عن سبب وجود الإسرائيليين جيشا ومستوطنين في أراضى الفلسطينيين، والحقيقة أنه ما عدا نخبة من المثقفين أو المهتمين فإن الرأي العام العالمي (الغربي خصوصا) لا يسأل هذه الأسئلة لأنه وللأسف لا يوجد من يطرحها عليه أو من يضعها على جدول أعماله، أو يدفعه لتحسسها، سواء بالوسائل الدبلوماسية والمعنوية أو بالوسائل المادية المباشرة.[241]

تاريخيا يستطيع الطرف القوي أن يفعل ما يحلو له، ما دام قويا، وعلى الطرف الضعيف أن يقبل أي شيء، ما دام ضعيفا، هذا ما تعرض له الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، حيث وقع تحت عملية إكراه وضغط هائلة، في مقر إقامته برام الله حيث تم حصاره في حجرة من أربعة جدران، بموافقة ورضا أمريكي، ثم جرت بعد ذلك عملية سحب للبساط من تحت قدميه، بإجباره على استحداث منصب رئيس الوزراء، والذي شغله محمود عباس (أبو مازن) وذلك بمحاولة تجريده من صلاحياته وقدراته على المناورة، والتحكم في الأمور، في مقابل توسيع صلاحيات وسلطات محمود عباس، وفقا للضوابط والمعايير المرسومة، وبذلك يمكن تمرير كل الشروط والطلبات الإسرائيلية ــ الأمريكية، وأهمها تفكيك البنى التحتية لحركتي حماس والجهاد، ونزع سلاح الفصائل الفلسطينية الأخرى، أي إخماد أية قدرة على المقاومة، وخنق أية إمكانية لرفض الاحتلال، وبالتالي كسر إرادة المقاومة والصمود لدى الشعب الفلسطيني بأيد فلسطينية، ومن هنا يمكن تفجير التناقضات في النسيج الفلسطيني ودفع الأمور دفعا، تجاه الاقتتال الفلسطيني ــ الفلسطيني وإشعال الحرب الأهلية التي تعتبر عملية انتحار جماعي سياسي واجتماعي وعسكري، وفي هذا السياق تم تقديم "خريطة الطريق، [242]

---

[241]. ماجد كيالي. "انتفاضة الأقصى: تعقيداتها وإشكالياتها". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ع20،** تموز2002. ص44-61.

[242]. Ali Abunimah, 2003. "The Palestinians after September 11" *The Electronic Intifada*. 11 September 2003. from the Daily Star site http://dailystar.com.lb/ visited on 11 Sep. 2003.

في محاولة ملتوية لبيع الوهم للطرف الفلسطيني، ثم التوصل إلى مهلة مع الفصائل الفلسطينية، وأخيرا تم إفشال تلك الهدنة، ومن ثم تم البدء بإقامة جدار الضم والتوسع والذي اعتقد الإسرائيليون أنه يمكن من خلاله تجاوز مأزق العمليات التفجيرية وتحقيق الأمن الإسرائيلي دون تقديم أي تنازلات، فالطرف الآخر هو المجبر على تقديم التنازلات والانصياع للشروط والإرادات. [243]

ب. الإشكالية على الصعيد الإسرائيلي

جاءت انتفاضة الأقصى لتواجه المجتمع والدولة الإسرائيليين في آن معا، وقد يكون لذلك أسبابا منها، قيام حكومة وحدة وطنية تجمع الليكود وحزب العمل وحركة شاس وحزبي المهاجرين الروس، وقد نجحت هذه الحكومة في استقطاب معظم فئات المجتمع الإسرائيلي، ترافق ذلك مع انحسار دور اليسار وقوى السلام الإسرائيلية (على محدوديتها) بسبب دخول حزب العمل إلى الائتلاف الحكومي، وظهور ضعف قوى اليسار خاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد 2 والتي كشفت عدم نضجها بتحميلها الفلسطينيين مسئولية هذا الفشل وأيضا مسؤولية اندلاع الانتفاضة ونجاح شارون.

وعليه فإن الصراع هنا ليس صراعا بين الشعب الفلسطيني من جهة ودولة الاحتلال فحسب، وإنما هو أيضا صراع مع المجتمع الذي ينتمي لهذه الدولة، والذي يتماهى مع أيدلوجيتها ومبرراتها وسياساتها، كما أن هذا الصراع لا يقتصر على الجوانب العسكرية أو على إشارات الدولة أو على الأراضي (الجغرافية)، وإنما هو صراع يشمل مختلف الرموز والرواية التاريخية والثقافة والمعتقدات الدينية.

ج. الإشكالية الوطنية الداخلية

---

[243]. روجيه جارودي. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية**. ترجمة محمد هشام. (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 1998). ص17.

أعطى وجود السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة بعدا مزدوجا للقيادة الفلسطينية، حيث أصبحت قيادة حركة تحرر وقيادة للسلطة في آن معا، وبالطبع فإن شروط وأشكال عمل حركة التحرر تختلف تماما عن استحقاقات والتزامات السلطة، وقد تجلت تلك الإشكالية في تكرار السلطة لتأكيد التزامها بالتعهدات والاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، وعقدها لاتفاقيات جديدة معه، وفي دعوتها قوى الانتفاضة لوقف إطلاق النار، كما في جملة بعض الإجراءات التي لجأت إليها لفرض قراراتها، وهناك صورة أخرى للموقف يجب عدم التغاضي عنها وهي أن السلطة الفلسطينية وجدت نفسها في وضع لا تستطيع فيه إدارة الظهر للانتهاكات الإسرائيلية لعملية السلام ولا تغطية انتهاكاتها لها أمام شعبها، خصوصا بعد انتهاء فترة المرحلة الانتقالية، منذ أيار 1999، كما أنها وجدت نفسها في ظل الانتفاضة، في حال لا يمكنها معها السكوت عن الممارسات الإسرائيلية الوحشية أو الوقوف موقف الحياد إزاء عمليات الحصار والتنكيل والقتل اليومي ضد شعبها، وهو الوضع الذي جعلها تحتضن الانتفاضة وتنطق باسمها، وربما جعلها أيضا تدعم الكثير من فعالياتها.

وهكذا بدت القيادة الفلسطينية في وضع من الالتباس والتعقيد والدقة، فهذه القيادة تبدو منخرطة في عملية السلام وتطالب بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبوقف إطلاق النار من جهة، ومن جهة أخرى تغض النظر أو تدعم، فعاليات الانتفاضة، وقد تجلى ذلك في المشاركة الفاعلة لقيادات وعناصر قوى الأمن و"فتح" (وهي بمثابة حزب السلطة في الأراضي الفلسطينية المحتلة) في المقاومة المسلحة للانتفاضة.

بدت إستراتيجية السلطة الفلسطينية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول إستراتيجية تقوم على خيار التسوية السلمية لا على أساس تبني إستراتيجية المقاومة، فعندما حصلت المواجهة المفتوحة بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال الإسرائيلي أبقت السلطة الفلسطينية الباب مفتوحا أمام إمكانية استئناف عملية التسوية والمفاوضات السلمية، وفي هذا السياق قام موقف السلطة الفلسطينية على رؤية أثبتت فشلها فيما بعد حيث كان مفادها أن الرأي العام العربي والدولي سوف يهب للتدخل من أجل وقف أي عدوان

إسرائيلي جديد، كما ارتكزت الإستراتيجية الفلسطينية على الاعتماد الواسع على الدعم العربي والشرعية الدولية، حيث بني الموقف الفلسطيني على افتراض أن الحكومات العربية، بل الشعوب العربية لن تصمت أمام أي عدوان إسرائيلي جديد ضد الشعب الفلسطيني، من هنا دأب الموقف الفلسطيني على الاستنجاد الدائم بالأمم المتحدة في جميع الأزمات وعلى مناشدة القوى الدولية سرعة التدخل في حالة وقوع عدوان إسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، [244] ولكن هذا لم يجد نفعا في ظل التجاهل الدولي والعربي الدائم، وهنا وجدت القيادة الفلسطينية نفسها مضطرة إلى التعامل مع الجهد الأمريكي في هذا السبيل، وقلصت تطلعاتها من مبادرة في اتجاه التسوية الشاملة، إلى حدود إدخال تعديلات إجرائية في معظم الأحيان، على المقترحات الأمريكية، انطلاقا من فكرة مؤداها أنه إذا كان لا بد من حل مفروض، فيجب أن يحقق هذا الحل أقصى ما يمكن من إيجابيات، من دون أن يؤدي ذلك إلى جعل الحل الإقليمي ثمنا تدفع المقاومة الفلسطينية ثمنه بشكل منفرد، ومهما يكن من أمر، فقد تقدمت القيادة الفلسطينية كثيرا في تحركها السياسي، لأن المتغيرات في البيئة الدولية فرضت عليها رزمة من التحديات عجلت هذه المرة، في حسم موقفها ولم يعد في استطاعة هذه القيادة الآن أن تقف على تقاطع خطوط التماس مبدية تقدما وتراجعا في آن واحد، كما لم يعد ممكنا لهذه القيادة إلا التقدم في صحبة هذا النظام نحو مكاسب سياسية، وربما جغرافية، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

أي أن الإستراتيجية الفلسطينية اتسمت بقدر كبير من الغموض وعدم التماسك في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي خاصة خلال ما عرف بعملية السور الواقي، وكانت هذه السمات مسئولة إلى حد كبير عن انهيار المقاومة الفلسطينية ضد الاجتياح الإسرائيلي، جنبا إلى جنب مع الخلل الهائل في القدرات العسكرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومن الممكن على وجه التحديد التركيز على ثلاث عناصر رئيسية لهذا التفكك والغموض في الإستراتيجية الفلسطينية، يتمثل الجانب الأول لهذا الغموض في

---

[244]. أحمد إبراهيم محمود. "الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 149، تموز 2002. ص93.

الإستراتيجية الفلسطينية في غياب رؤية واضحة بشأن المزج بين العمل الكفاحي وبين مواصلة عملية التسوية، نتيجة للازدواجية في موقف السلطة الوطنية، حيث يتسم هذا المزج بطابع فوضوي إلى حد كبير، بل وليس هناك منهج متماسك للعمل الكفاحي على حدة، كما أنه ليس هناك تصور متماسك عن كيفية توظيف هذا العمل الكفاحي لخدمة الهدف السياسي، أما الجانب الثاني للإخفاق في الإستراتيجية الفلسطينية فيتمثل في العجز عن اتخاذ التحضيرات اللازمة لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي بفاعلية على الرغم من أن هذا الاجتياح لم يكن مفاجئا، لذلك فإنه وعلى الرغم من المقاومة الباسلة التي أبداها الشعب الفلسطيني في مواجهة هذا الاجتياح، ولاسيما في مخيم جنين و مدينة نابلس، فإن السلطة ذاتها كانت شبه غائبة في هذه المقاومة، وكانت الخسائر التي ألحقتها المقاومة الفلسطينية بالعدوان الإسرائيلي أقل بكثير مما كان متوقعا في تقديرات سابقة، وكان ذلك عائدا إلى العديد من الاعتبارات، أبرزها عدم مشاركة قوات الأمن الفلسطينية بصورة واسعة ومنظمة في مواجهة الاجتياح، وغياب خطة عسكرية دقيقة للمقاومة على مستوى المدن والأحياء والمخيمات، وضعف عملية تخزين المؤن والأسلحة والذخائر لدعم عملية المقاومة، ومن ناحية ثالثة، عانت الإستراتيجية الفلسطينية من التمركز الشديد لهيكل السلطة حول شخص الرئيس الراحل ياسر عرفات، وانعدام المؤسسية في العمل الفلسطيني، ولذلك فإنه بمجرد فرض الحصار الإسرائيلي على الرئيس عرفات، حدث ما يشبه الانهيار في أداء أجهزة السلطة الفلسطينية، وهو ما تسبب في انهيار المقاومة في وجه القوات الإسرائيلية وانعدام الخدمات وشيوع حالة واسعة من الفوضى والاضطراب في مناطق السلطة الفلسطينية، لذلك فإن ضعف وعدم فاعلية الإستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي أثار قدرا كبيرا من الاستياء لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، وكان ذلك أحد أهم الدوافع وراء ارتفاع حدة المطالبة بالإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية في فترة ما بعد رفع الحصار الإسرائيلي عن الرئيس عرفات. [245]

---

[245]. أحمد إبراهيم محمود. "الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي". مصدر سبق ذكره.

إن أي استقراء سريع لمدارات العمل الفلسطيني في هذا المنعطف التاريخي، يعطي انطباعا عن وجود اتجاه فلسطيني عام لإبقاء أبواب الاحتمالات مفتوحة دبلوماسيا وسياسيا، وهذا يكشف عن بعض المبالغة لدى بعض الآراء حول بدء مسيرة الحل في تقدير ممكنات تسوية الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي، لأنه يفترض، سلفا أن أي تطور هام سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، لابد أن ينعكس بشكل أو بآخر، على هذا الصراع باعتباره عقدة التشابك بين التأثيرات الإقليمية والتأثيرات الدولية، وليس بالأمر الغريب أن يعمد أكثر من طرف إقليمي ودولي إلى التنبيه من الإفراط في التفاؤل وإلى تجنب إعطاء أي انطباع قد يستشف منه مواقف محددة وواضحة في هذا الخصوص.[246]

د. إشكالية المقاومة المسلحة، العمليات التفجيرية نموذجا

من بين الإشكاليات الداخلية للمقاومة الفلسطينية برزت وبشكل حاد إشكالية إضفاء طابع المقاومة المسلحة على الانتفاضة الثانية وما نجم عنه من طغيان طابعها العسكري على طابعها الشعبي، وقد شكل هذا الوضع واحدا من أهم الإشكاليات التي تواجه الانتفاضة، خصوصا لارتباطه بمسألة وحدة القيادة والقرار والاستثمار السياسي للانتفاضة وأشكال عملها ويبدو أن واقع كون العمل المسلح أصبح الشكل الرئيس بين فعاليات الانتفاضة، برغم موازين القوى المختلة عسكريا لصالح الإسرائيليين، خلق إشكالية تتمثل في أن اللجوء إلى العمل المسلح في مقاومة الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، يستدعي رد فعل كبير ومؤذ من قبل إسرائيل، وبالتالي فهو يزيد من كلفة الانتفاضة من ناحية الخسائر البشرية والمادية، هذا بالإضافة إلى أن الشعب الفلسطيني لا يستطيع الذهاب إلى ما لانهاية في اللجوء إلى الانتفاضة المسلحة ليس بسبب ضعف إمكانياته فحسب، بالقياس لإسرائيل وإنما بسبب عدم قدرته على تأمين مرتكزات الانتفاضة المسلحة والاستمرار بها من الناحية الموضوعية، هذا علاوة على أن إسرائيل ذاتها هي المعنية باستدراج

---

[246]. زهير المخ. "الفرصة الفلسطينية وحدودها". مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ع14.تشرين ثاني (2001) .ص185-195.

الفلسطينيين إلى هذا الفخ الذي تتفوق فيه، والذي قد يبرر لها شطب السلطة الفلسطينية والبطش بالشعب الفلسطيني وإلغاء كيانه السياسي، إن ظاهرة عسكرة الانتفاضة لم تخضع لحسابات ميدانية أو سياسية مدروسة، ولم تكن وليدة إستراتيجية سياسية ونضالية متفق عليها بين القوى المعنية، وذلك بسبب تعدد الاجتهادات والمرجعيات في الساحة الفلسطينية، وقد شكل ذلك عاملا أضعف شرعية المقاومة المسلحة وجدواها من النواحي السياسية والأخلاقية، ففي حين اعتمدت فتح (وإلى حد ما الجبهتين الشعبية والديمقراطية) على احتضان عمليات المقاومة المسلحة في الضفة الغربية وقطاع غزة الموجهة ضد العسكريين والمستوطنين الإسرائيليين، بما يتناسب مع هدف تقويض الاستيطان ودحر الاحتلال، [247] انتهجت حركتا حماس والجهاد الإسلامي التركيز على خط العمليات التفجيرية ضد الإسرائيليين داخل الأراضي المحتلة عام 1984.

في ملحمة المقاومة الفلسطينية، تتماهى تفاصيل المأتم والعرس، يتعانق الحزن والفرح في مشهد فريد، تحار أمامه أعظم أجهزة الاستخبارات ومراكز البحث التي باتت ظاهرة العمليات التفجيرية أحد أهم شواغلها، التفجيرات ليست مشكلة عسكرية ولا يمكن للجيش الإسرائيلي أن يحلها وحده، نتيجة مهمة انتهت إليها واحدة من أحدث تلك الدراسات التي عنيت بالتفجيرات، أعدها باحثو مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، وأعلنت نتائجها وسط معلومات تدعمها الدوائر الأمنية الإسرائيلية، بأن هناك 1200 متطوع في كل من الضفة وغزة ينتظرون دورهم على لائحة الاستشهاد، يؤرخ معظم المهتمين بظاهرة العمليات التفجيرية لبدئها على الصعيد الفلسطيني بالسادس عشر من نيسان عام 1993، عندها قام عضو الجهاد الإسلامي طاهر النابلسي بتفجير نفسه في سيارة مفخخة بين حافلتين إسرائيليتين في غور الأردن فيما بدا وقتها أنه استيراد لهذا الأسلوب من المقاومة اللبنانية، منذ ذلك التاريخ أصبح هذا النوع من العمليات في إسرائيل كابوس اليقظة والمنام، منحاها بدأ يرتفع تدريجيا خلال التسعينات ولفت إليه الأنظار على نحو غير مسبوق في العام 1996 مع تلك العمليات التي نفذت ردا على مقتل قيادي حماس يحيى عياش، إلى أن قفز المنحنى بشكل صاعق بدءا من الانتفاضة

[247]. محاضر اجتماعات اللجان المركزية في الجبهتين الشعبية والديمقراطية.

الثانية في أيلول من العام 2000 لتصل إلى 48 عملية، ثم ليبلغ المنحني مداه في العام 2003 بإجمالي 153 محاولة تفجيرية حتى بداية نيسان، ووفقا لنفس المصدر فقد لقي 417 إسرائيليا مصرعهم منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، 155 منهم قتلوا في عمليات تفجيرية.

الحصار الإسرائيلي الخانق والتجويع، سياسة الاغتيالات والتوغلات العسكرية، المشاهد اللاإنسانية التي يتعرض لها الفلسطينيون في المعابر وغيرها، كلها أسباب استوت معها الحياة والموت، وتحول الفلسطينيون جميعا في ظلها إلى خلية لإنتاج الفدائيين، ولم تعد الظاهرة حكرا على تيار أو جنس، وإن تفاوتت النسب إلى حد كبير، [248] فحتى نهاية العام 2001 كان كل منفذي العمليات من المنتمين لحركتي حماس والجهاد، ومع بداية العام 2002 انضمت كوادر فتح بجناحها العسكري كتائب الأقصى إلى القافلة، وبعد أن كان منفذو العمليات من الرجال، تقدمت 3 فتيات في العام 2003 لركوب موجة التفجيرات،[249] وبعد أن كانت الكوادر ذات التاريخ الحركي السابق هي وقود تلك العمليات تفاجئنا الدراسات بأن 60% من المنفذين الحاليين حديثو العهد بالمقاومة، أما التوزيع الجغرافي للمناطق التي يخرج منها الفدائيون فتتصدرها الضفة وفق لدراسة مركز دراسات الأمن القومي بجامعة حيفا، ومنها خرج 92 فدائيا منذ بدء الانتفاضة الثانية، وتليها غزة التي دفعت بـــ 54، ثم شرق القدس التي خرج منها 6 شهداء، وهناك 2 من الرعايا الأردنيين في الأراضي الفلسطينية، وواحد من عرب إسرائيل، وتنضم تلك الدراسة إلى آراء بعض الدوائر الأمنية والبحثية التي ترى أن ضرب البنية

---

[248]. Eyad Sarraj. "Why We Have Become Suicide Bombers? Understanding Palestinian Terror". http://www.middleeast.org .

[249]. انظر: "الزعيم الروحي لحماس يقول لسنا بحاجة إلى استشهاديات" وكالة الأنباء الفرنسية، 2 فبراير/شباط 2002. وكانت هناك عملية تفجير انتحارية أخرى نفذتها امرأة وأعلنت كتائب شهداء الأقصى مسؤوليتها عنها، وأدت إلى إصابة ثلاثة من أفراد الشرطة الإسرائيلية عند نقطة تفتيش في 27 فبراير/شباط 2002.

التحتية للمقاومة لن يحل المشكلة ما لم توجد عملية سياسية جادة، فقد خلقت العمليات الفدائية نوعا من توازن الردع بين جيش الاحتلال والشعب الفلسطيني الأعزل.[250]

أثارت العمليات الفدائية التفجيرية جدلا وخلافا سياسيا داخل السلطة الوطنية الفلسطينية وبين صفوف الشعب الفلسطيني وتنظيماته المختلفة حول جدوى الاستمرار في هذه العمليات ومدى تأثيرها من الناحية التكتيكية والسياسية والأخلاقية في داخل إسرائيل ولدى الرأي العام العالمي،[251] فقد اعتقد البعض أن سبل الكفاح المسلح أمام الشعب الفلسطيني ضاقت منذ سنوات إلى حد أنه لم يبق لديه سوى التضحية بفلذات الأكباد في عمليات تفجيرية قد تصيب هدفها وقد لا تصيب، ولكنها تنتهي دوما بموت منفذها، ذلك أن انتفاضة الأقصى تميزت بكونها انتفاضة العمليات الفدائية التفجيرية هذه العمليات التي كان من أبرز نتائجها غير المحسوبة أنها تضافرت مع هجمات الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة لتعطي الانطباع بوحدة الحال بين الأمريكيين والإسرائيليين حيث أن العالم الغربي الذي لم يتمكن من تبين أية رسالة سياسية في هجمات الحادي عشر من أيلول، لا يزال يقف عاجزا عن فهم العمليات الفدائية الفلسطينية التي يبدو له أنها غير ذات رسالة سياسية محددة.[252]

وخلال هذه المرحلة بذلت قيادات فتح نشاطا ملحوظا، بوسائل الحوار السياسي لإقناع قيادتي حماس والجهاد بتركيز الجهود على استهداف الوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع، وبدورها مارست السلطة ضغوطا مختلفة على قيادة هاتين الحركتين لدفعهما إلى هذا الاتجاه، كما أن العديد من الشخصيات الوطنية العاملة في الحقلين السياسي والثقافي رفعت صوتها مطالبة بوقف العمليات التفجيرية بسبب الضرر الذي تلحقه

---

[250]. Shaul Kimhi, Shmuel Even, 2003. "Who are the Palestinian Suicide Terrorists". *Jaffe Center for Strategic Studies - Strategic Assessment.* Volume 6, No2, Sep. 2003. http://www.tau.ac.il/jcss/sa/v6n2p5Kim.html

Also see: Daniele Archibugi, 2006. "Terrorism and Cosmopolitanism". *Italian National Research Council.* 18 February 2006. http://www.ssrc.org/sept11/essays/archibugi_text_only.htm

[251]. انظرأيضا: جيمس بينيت "العرب يتساءلون بحذر عن التفجيرات الانتحارية"، نيويورك تايمز، 3 يوليو/تموز 2002.

[252]. Fred Halliady, 2002. "New World, But the Same Old Disorder". *The Observer*. 10 March 2002. http://www.tni.org/archives/halliday/disorder.htm

بصورة الكفاح الفلسطيني، ومن ضمن هذه الشخصيات مثلا: حيدر عبد الشافي وحنان عشرواي وإدوارد سعيد وعزمي بشارة.[253] وكما هو معروف فإن قيادة هاتين الحركتين لم تستجب لهذه الحوارات بسبب خلفيتها الأيدلوجية ومعارضتها لعملية التسوية وبسبب التجاذبات الإقليمية المؤثرة عليها، وللحقيقة أيضا، فإن قيادة السلطة لم تبذل جهودا كافية لإقناع هاتين الحركتين بتركيز نشاطاتهما على الضفة والقطاع بسبب ترددها في قيادة الانتفاضة وتخوفها من الظهور بمظهر الموجه لها من جهة، ومراهنتها على توظيف العمليات التفجيرية في الضغط على الإسرائيليين من جهة ثانية.

شكلت أحداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية مناسبة للمعنيين في الساحة الفلسطينية للوقوف بشكل جدي أمام أشكال المقاومة المسلحة، ومن ثم وضع حد للعمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين، ولكن هذا الأمر لم يحصل، وتابعت حركتي حماس والجهاد عملياتها إلى أن حدثت سلسلة التفجيرات في حيفا والقدس الغربية (1 كانون أول 2001)، وحينها فقط شعرت قيادة السلطة بخطورة وضعها وأنه ينبغي عليها أن تكون أكثر حزما في التعامل مع هذه الظاهرة، كما حذر عدد كبير من المثقفين الفلسطينيين من مخاطر الاستمرار في هذه العمليات، وبدا حينها أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي اقتنعتا بضرورة تهدئة الأوضاع فأصدرتا بيانا، يوم 10 كانون أول 2001، مع "كتائب شهداء الأقصى" التابعة لـــ"فتح" تم الإعلان فيه عن وقف العمليات التفجيرية، [254] كما أعلن الرئيس عرفات وقفا لإطلاق النار يوم 16 كانون أول 2001، لكن هذه الخطوات حدثت بعد فوات الأوان إذ كان شارون قد اجتاح المناطق الفلسطينية وفرض حصارا على عرفات في رام الله وشن حربا تدميرية ضد مؤسسات السلطة والبني التحتية الفلسطينية، وقد التزم الفلسطينيون بهذا الإعلان قرابة شهر كامل،

---

[253]. دعت شخصيات وفعاليات فلسطينية إلى وقف العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، على اعتبار أنها تعمق الهوة بين الشعبين، وتقوى معسكر أعداء السلام وتعطي المبررات للحكومة الإسرائيلية للاستمرار في حربها ضد الشعب الفلسطيني.وطالب أكثر من مئتي فلسطيني وقعوا نداءا هو الأول من نوعه، نشر يومي 19 و20 حزيران في صحيفة "القدس" الفلسطينية بـــ"مراجعة هذه الأعمال".وقال النداء الذي حمل تواقيع 55 شخصية سياسية، أكاديمية، ومهنية في اليوم الأول (19 حزيران)، و146 شخصية أخرى في اليوم الثاني (20 حزيران): "اننا نود أن نتمنى على الذين يقفون وراء العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين في إسرائيل أن يراجعوا حساباتهم وأن يتوقفوا عن الدفع بشبابنا إلى القيام بهذه العمليات وذلك لأننا لا نرى نتائج منها سوى تكريس البغض والحقد والكراهية بين الشعبين وتعميق الهوة بينهما والدفع باتجاه تحطيم إمكانية أن يعيش الشعبان جنبا إلى جنب في سلام في دولتين متجاورتين".

[254]. صحيفة القدس 10 كانون أول 2001.

استمرت إسرائيل خلاله بممارسة سياسة التدمير والقتل والحصار، وكان معلوما أن سياسة شارون الاستفزازية تستهدف استدراج الفلسطينيين إلى المواجهة العسكرية، ولكن في المقابل يبدو أن قناعة الفلسطينيين بوقف العمليات التفجيرية لم تكن كاملة أو ناضجة إذ سرعان ما تم التراجع عن البيان السابق بمبادرة من كتائب الأقصى التي شنت هجوما استهدف قاعة للأفراح في الخضيرة ردا على اغتيال الجيش الإسرائيلي لرائد الكرمي (أحد قادة فتح الميدانيين)،[255] وبعد ذلك دخل الصراع بين الطرفين حلقة صراع دامية، إلى أن جاءت عملية نتانيا، يوم 27 آذار 2002، التي نفذها الذراع العسكري لحركة حماس، حيث اتخذتها إسرائيل ذريعة لتنفيذ عملية "السور الواقي"، وهذا لا يعني أن سياسات شارون هي مجرد ردة فعل على العمليات التفجيرية، ولكن المقصود هنا أن هذه العمليات سهلت عليه تنفيذ مخططاته المعروفة ضد الفلسطينيين، [256] فبعد عملية ملهى الدلافين في تل أبيب (1 حزيران 2001) قامت إسرائيل باقتحام مناطق السلطة وعلى خلفيتها تم صوغ خطة "تينيت" المعروفة، وبعد عملية مطعم سبارو في القدس الغربية (7 آب 2001) تم إغلاق بيت الشرق وأخرج المسجد الأقصى والقدس الشرقية من خارطة الانتفاضة بسبب إجراءات الحصار المحكم التي اتخذها الجيش الإسرائيلي، وبعد عمليات حيفا والقدس (1 كانون أول 2001) تم التعامل مع المقاومة الفلسطينية من قبل إدارة البيت الأبيض باعتبارها جزءا من بنية الإرهاب كما تمت استباحة المناطق الفلسطينية من قبل الجيش الإسرائيلي ومنع الرئيس عرفات من مغادرة رام الله.

يصعب هنا الخوض في نقاش حول المبادئ الأخلاقية أو الدينية التي تؤيد هذه العمليات أو تعارضها، لأنه سيبقى ثمة خلاف في الاجتهاد حولها، ولكن ما يجب مناقشته

---

[255]. "In Israel, Too Much to Leave to the Generals". *Washington Post*. 18 August

من اللافت هنا أن "كتائب شهداء الأقصى" كثفت عملياتها "التفجيرية بعد انتهاء الاجتياح الإسرائيلي الأول للضفة لكي تقطع الطريق على محاولة حماس والجهاد احتكار المقاوم

[256]. في 20 مايو/أيار 2001 قصفت دبابة للجيش الإسرائيلي منزل العقيد جبريل الرجوب قائد "جهاز الأمن الوقائي" في الضفة الغربية. وكان الرجوب داخل المنزل آنئذ لكنه نجا ولم يصب بأذى. وقال الجيش الإسرائيلي في وقت لاحق أن القصف كان ردا على إطلاق للنار من موقع قريب وأن قواته لم تكن تعلم أن هذا منزل الرجوب، لكن الضابط المسؤول عن قيادة وحدة الدبابات قال في مقابلة إذاعية إن رجاله كانوا يعرفون من الذي يستهدفونه. انظر:

The Economist, May 26-June1, 2001, pp. 43-44

والتوافق عليه هو الجدوى السياسية لهذه العمليات، أي مدى نجاحها في خدمة الفلسطينيين أو الإضرار بهم، كذلك لا يتعلق النقاش هنا حول الحق في المقاومة من عدمه، فمقاومة الاحتلال عمل مشروع ولكن الأهم من ذلك معرفة استخدام هذا الحق وتوظيفه لإزالة الاحتلال، وفي هذا الإطار ينبغي الاعتراف بأن هذه العمليات ساهمت في تقويض أمن الإسرائيليين ورفعت كلفة الاحتلال الاقتصادية والبشرية،[257] ولكن كلفتها الفلسطينية كانت فادحة جدا من النواحي البشرية والاقتصادية، وأيضا من الناحية السياسية؛ إذ استطاعت إسرائيل توجيه ضربات موجعة قوضت الشبكة الواسعة من القيادات الميدانية الفلسطينية وألحقت ضررا هائلا في البنية التحتية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، أما من الناحية السياسية فقد كان لهذه العمليات نتائج سلبية، فهي مثلا، أضرت بشرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة حتى في الأراضي المحتلة عام 1967، إذ لم يعد الرأي العام الغربي يميز بين العمليات التي تقع داخل الخط الأخضر أو التي تقع في الضفة والقطاع المحتلين، وبينما كان هناك قبول دولي لعمليات المقاومة ضد الاحتلال، أدت العمليات التفجيرية إلى التقليل من تفهم الرأي العام الدولي لأهداف الانتفاضة ولعدالة المقاومة، ومن جهة ثانية استطاعت حكومة شارون التشكيك بشرعية أهداف الفلسطينيين على المستوى الدولي وبمصداقية قيادتهم، إذ استغلت هذه العمليات للترويج إلى أن الهدف الحقيقي منها لا يقتصر على التخلص من الاحتلال وإنما يستهدف زعزعة أمن إسرائيل والقضاء عليها؛ وعملت إسرائيل على وضع حربها ضد الفلسطينيين في سياق الحرب الأمريكية والدولية ضد الإرهاب في خطوة للامعان في تدمير المجتمع الفلسطيني ماديا ومعنويا وعزل قيادته والقضاء على كيانه السياسي باعتباره كيانا إرهابيا داعما للإرهاب؛ وأخيرا أكدت هذه العمليات على الترويج لرؤية حكومة شارون بشأن الطابع الوجودي للصراع مع الفلسطينيين، وهو ما عزز من تلاحم المجتمع الإسرائيلي ومن التفافه حول حكومة شارون، في حين أن الانتفاضة وعمليات المقاومة في الأراضي المحتلة كانتا قد أحدثتا تفككا داخل هذا المجتمع بشأن الموقف من استمرار الاحتلال والاستيطان خاصة وأن حكومة شارون تمكنت عبر هذه

---

[257]. أكرم عطا الله، "الانتفاضة: إسرائيل من مجتمع الرفاه إلى مجتمع الخوف والفزع"، رؤية، تصدرها الهيئة العامة للاستعلامات، العدد الثاني عشر،(أيلول 2001) ص 173.

العمليات من استدراج الفلسطينيين إلى مواجهة ذات طابع عسكري، لإظهار صورة الصراع معهم باعتبارها بين طرفين مسلحين، وبالتالي تكون إسرائيل قد نجحت في جر الفلسطينيين إلى الميدان الذي تتفوق هي فيه، أي إلى الصراع في الميدان العسكري، ما أفرغ الانتفاضة من بعدها الشعبي، وقد زادت العمليات التفجيرية من تكلفة الانتفاضة وأوجدت توترا كبيرا في المجتمع الفلسطيني.[258]

كان للخلاف السياسي الفلسطيني انعكاس سلبي على الانتفاضة، خاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001، إذ لم تتم دراسة أبعاد هذه الأحداث وتأثيراتها على القضية الفلسطينية وعلى الانتفاضة لدى بعض الفصائل الفلسطينية المعارضة خاصة، ولم تجر عملية مواءمة للمتطلبات الجديدة، ولذلك فإن إصرار حماس على الاستمرار في القيام بالعمليات التفجيرية أدى ليس فقط إلى الإضرار بها، وإنما إلى الإضرار بإستراتيجية المقاومة المسلحة عموما، التي انتهجتها الأذرع العسكرية لفتح (كتائب الأقصى وكتائب العودة) والفصائل الأخرى، ضد المستوطنين والعسكريين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وربما بالانتفاضة ذاتها، على المدى المنظور، فقد اتضح عدم وجود إجماع حتى لدى الرأي العام الفلسطيني حول هذه العمليات بعد أن تكررت نداءات شخصيات فلسطينية مستقلة وشخصيات أخرى من السلطة الفلسطينية لوقف هذه العمليات على أساس أن ضررها في رأي هؤلاء هو أكبر من نفعها إلا أن الظاهرة الفدائية الفلسطينية كانت قد بلغت من الرسوخ واتساع النطاق حدا جعلها من الظواهر التي لا تشغل الأوساط السياسية فحسب، بل والأوساط الأكاديمية والبحثية لاسيما داخل إسرائيل.[259]

---

[258]. د.أحمد مجدلاني. "الأهداف الوطنية في خطر". صحيفة الأيام 18 كانون أول 2001.

[259]. المصدر: برنامج قضايا الساعة /قناة الجزيرة الفضائية. الأحد 23 حزيران 2002م، (توقيت النشر) الساعة: 15:10 (مكة المكرمة)، 12:10 (غرينتش).

6.3. العمليات التفجيرية الفلسطينية في سياق 11 أيلول بين مؤيد ومعارض[260]

أصدر مركز "جافي للدراسات الإستراتيجية" في جامعة تل أبيب، أحد أهم مراكز الدراسات الإسرائيلية، دراسة مفصلة ومعمقة وبالغة الأهمية حول ظاهرة العمليات التفجيرية، أظهرت قدرا كبيرا من الحيادية في كثير من جوانب قراءة الظاهرة وناقشت خطورتها على إسرائيل، وميزتها عن غيرها من أشكال المقاومة، كما ناقشت نشأة الظاهرة وتطورها ودوافعها وسبل مواجهتها، وقد جاءت خلاصة الدراسة لتوضح الرؤية الإسرائيلية والعالمية لمدى خطورة هذه الظاهرة وضرورة وقفها، ومما جاء في الخلاصة: "إرهاب الانتحاريين ظاهرة صعبة، إنه يؤدي إلى خسائر فادحة ويثير الخوف والقلق وسط الجمهور، ويشوش الحياة في الدولة، من الصعب جدا منعه وإحباطه.. إرهاب الانتحاريين يشكل خطرا استراتيجيا بسبب قدرته على التأثير على عملية اتخاذ القرارات في حكومة إسرائيل ووقف عملية السلام وتشويش طابع حياة المجتمع الإسرائيلي والمس بالاقتصاد الإسرائيلي، وإرهاب الانتحاريين يمارس في إطار المفهوم الإسلامي الأصولي الذي بموجبه يعتبر النزاع بين الإسلام وبين اليهودية صراعا أبديا ينتهي فقط حين يهزمون أعداءهم، وبسبب ذلك لا يوجد حتى اليوم رجل دين إسلامي واحد في الضفة الغربية وقطاع غزة يشجب الإرهاب الانتحاري علنا، وقيادة حماس وزعيمها الشيخ ياسين يعتقدون أن العمليات الانتحارية ستؤدي في نهاية الأمر إلى تدمير دولة إسرائيل".[261]

لاشك أن هذه العمليات التفجيرية لم تكن تشكك في شرعية السلطة الفلسطينية فقط، بل شككت أيضا في إمكانية قيادتها للشعب الفلسطيني نحو الحرية والاستقلال والاستقرار الاقتصادي، حيث كانت إسرائيل تلجأ إلى إغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة ومنع

---

[260]. للرجوع الى مناقشتين حول التفجيرات الانتحارية بشكل عام ،انظر مقال نافيد كرماني "القنبلة الروحية :لماذا يعد نيتشيه لا الفرآن ،مفتاح فهم منفذي التفجيرات الانتحارية"،الملحق الدبي لصحيفة "التايمز"(29آذار2002.)ص13-15، يمكن ايضا مراجعة :والتر لاكر .طالحياة سلاحا". الملحق الأدبي لصحيفة" التايمز" (6 أيلول)2002.ص3-4

[261] Shaul Kimhi and Shmuel Even, 2003. "Who are the Palestinian Suicide Terrorists?" *Jaffe Center For Strategic Studies.* Volume 6, No. 2, September 2003.

العمال الفلسطينيين من الدخول إلى إسرائيل عقب كل عملية تفجيرية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل أراضي السلطة الفلسطينية سوءا، ومن ثم راحت علامات التأييد والحماس لاتفاق أوسلو والسلطة تختفي تدريجيا، فيما استغلت حركتا حماس والجهاد هذه الأوضاع لرفع شعبيتهما في الشارع الفلسطيني، إما بتنفيذ العمليات التفجيرية ضد الأهداف المدنية داخل إسرائيل على أساس أنها ستعجل بإخراج الاحتلال، أو بتنفيذ مشروعات لرعاية الأسر الفقيرة والمتضررة من الإغلاق الطويل للضفة الغربية وغزة، أي العمل على الرعاية الاجتماعية، كما تسببت هذه العمليات أيضا في توقف عملية التسوية وتأخر استحقاقات الكثير من الاتفاقيات التي كان قد تم توقيعها بين الكيان الصهيوني والسلطة لينتهي الأمر بتفجر الأوضاع مجددا في28 أيلول عام 2000 وبدء حرب علنية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية انتهت بتدمير البنية التحتية الفلسطينية بشكل تام. [262]

أدى نجاح شارون في استغلال وتوظيف العمليات التفجيرية التي استهدفت المدنيين الإسرائيليين في المدن الإسرائيلية، إلى تخليصه من مأزق تمثل على المستويين الداخلي والخارجي في الوقت الذي عانت فيه سياسة شارون على المستوى الداخلي من تشكك وقلق الناخب الإسرائيلي الذي أعطاه ثقته على أمل إنهاء الانتفاضة خلال مائة يوم ولكن أزمة شارون الداخلية بدأت مع استمرار حملته لفترة أطول فقد بدأت عوامل الضغط عليه تتزايد بفعل تفاعلات الأزمة الاقتصادية، وعدم قدرته على وقف أعمال النضال الفلسطيني، ولهذا لجأ إلى الاتصال بالفلسطينيين لمحاولة وقف العنف ومواصلة التفاوض وهو ما أثر سلبا على صورته داخل إسرائيل، كما أن شارون واجه في ذلك الوقت العديد من المشكلات المعقدة مثل اللاجئين وحق العودة وإمكانية التعايش بين اليهود والفلسطينيين، وغير ذلك من المشكلات التي تحتاج إلى حلول عملية وليس لشعارات، ويبدو أن شارون اعتمد على سياسة اللجوء للتفاوض الذي يتخلله أزمات صغيرة وكبيرة مفتعلة، تعوق الوصول لسلام نهائي، ولا تحدث انفجارا عسكريا نهائيا

---

[262]. سعيد عكاشة. "الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 149،(تموز 2002.)، ص99. انظر أيضا: تصريح جبريل الرجوب مسئول الأمن الوقائي في السلطة الفلسطينية حول تدمير مقرات الأمن في: "قائد الأمن الفلسطيني يتحدث عن قرار وقف إطلاق النار والتزام حماس". **مجلة المصور**. القاهرة، (28 كانون أول2001).

في نفس الوقت، وذلك من أجل محاولة التخلص من هذه الأزمات.[263] ولكن استمرار العمليات التفجيرية في إطار سياسة التصعيد التي انتهجها شارون ضد الشعب الفلسطيني واعتماده لسياسة الاغتيالات لاستدراج ردود مقابلة كان يدرك مدى عمقها وتأثيرها على الرأي العام الإسرائيلي لتغيير اتجاهاته ومؤشراته، وتحديد الأولويات التي تخدم سياسته القائمة على الحل الأمني واستبعاد أي خيار سياسي، هذا التشكيك كانت له نتائجه الإيجابية أيضا على المستوى الدولي في ظل مناخ بات يعتبر القضاء على الإرهاب هدفا جديدا، وأصبحت مكافحة الإرهاب أساسا للشرعية الدولية الجديدة ومعيارا لها، وبدلا من أن يكون في صف المتهمين بالإرهاب فقد أصبح في صف المعتدى عليه، واخذ يطالب بدور متزايد وبدعم وغطاء دولي للقضاء على حركة الشعب الفلسطيني وتقويض منجزاته وضرب خيار الاستقلال الوطني لديه تحت هذه الذريعة.[264] كذلك فإن هذه العمليات التفجيرية أعطت ذريعة لواشنطن لشن هجوم دبلوماسي مكثف على الجانب الفلسطيني والدول العربية، في وقت كان يفترض فيه أن يحدث العكس، وأن يتم الوصول إلى مرحلة التفاوض على القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين، وهو الأمر الذي لو أدركته التنظيمات الفلسطينية المختلفة، وفى ظل قراءة دقيقة لمكونات البيئتين الإقليمية والدولية، لأمكن الخروج من الأزمة بأقل قدر من الخسائر، فالمؤكد أن الأولوية في ذلك الوقت كان يجب أن تكون للحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم السماح لواشنطن بتجريم مفهوم الكفاح المسلح، ووضعه في دائرة الإرهاب، وبعد ذلك يمكن ترتيب الأوراق الفلسطينية على النحو الذي يسمح بأخذ زمام المبادرة من جديد.

خطورة الاستجابة الدولية الواسعة لمطالب شارون لم تكمن بالإعلان عن بعض القوى كقوى إرهابية، ومطالبة السلطة الوطنية الفلسطينية بالتعاون لتفكيكها بذريعة ضرب

---

[263]. لواء د. أحمد عبد الحليم. "الدلالات الاستراتيجية لوصول شارون الى رئاسة الوزراء فى اسرائيل" **السياسة الدولية**. العدد 144، (نيسان 2001).

[264]. Krik Leech, 2001.
"Τηε τερροριστ ατταχκσ ον τηε ΥΣΑ αρε λικελψ το ισολατε τηε Παλεστινιαν στρυγγ λε φυρτηερ *Palestine after 11 September*. October 05, 2001. Electronic Source: http://www.spiked-online.com/Articles/00000002D260.htm

البنية التحتية للإرهاب، وإنما الأخطر أن القضية الفلسطينية أصبحت وفي ظل هكذا مناخات ومطالب قضية معالجة إرهاب وعنف وليست قضية تحرر وطني، وتم استبعاد خيار الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني الذي كان ولفترة قريبة مضت هو العنوان الرئيس للجهد والتحركات السياسية الدولية والإقليمية وحتى أن إسرائيل نفسها وبكافة ألوانها السياسية لم تسلم من هذا الجدل، مما اضطر شارون وغيره لتقديم أفكار محددة حول الدولة الفلسطينية.[265]

ولاشك أن قوى المقاومة الفلسطينية بتجاهلها لخبرات الماضي ومعطيات الواقع، ارتكبت خطأ فادحا في ظل الظروف المحدقة بها داخليا وإقليميا ودوليا، خاصة وأنها واجهت حكومة إجماع إسرائيلية تمتلك إستراتيجية واضحة ومحددة وتتسلح بأحدث ما أنتجته الترسانة الحربية وتستند إلى دعم أكبر قوة في العالم وهى الولايات المتحدة، [266] فلقد حمل شارون معه برنامجا أمنيا وسياسيا لدى وصوله إلى سدة الحكم في إسرائيل، برنامجه الأمني القائم على إعادة الأمن إلى الشارع الإسرائيلي، والبرنامج السياسي الذي يقوم على فرض ما يسميه "الحل المرحلي بعيد المدى" على السلطة الفلسطينية والذي يتلخص في ترحيل قضايا الوضع النهائي إلى سنوات بعيدة مع منح الفلسطينيين حكما ذاتيا بمسمى دولة على قطاع غزة و42% من الضفة الغربية.[267] ولتحقيق هذه الأهداف دخل شارون في معركة حامية الوطيس لإذلال الرئيس الفلسطيني وضرب البنية التحية للمقاومة الفلسطينية كيلا تعود إلى نشاطها حتى في حال قررت ذلك سواء أكان بضوء أخضر من السلطة أم بقرارها الذاتي، على هذه الخلفية بدأ شارون حملة عسكرية واسعة النطاق لإذلال الفلسطينيين ومطاردة قوى المقاومة ورموزها وبناها التحتية، بعد خطابه الذي جاء بعد الموجة الأولى من الاعتداءات ليرسم خطا جديدا وفاصلا في العلاقات الفلسطينية ــ الإسرائيلية، وليعيد الأمور إلى نصابها الذي طالما

---

[265]. د. أحمد مجدلاني. "الأولويات الفلسطينية المباشرة" صحيفة الأيام، رام الله، 01 كانون ثاني 2002.

[266]. يمكن الرجوع الى: عبد القادر ياسين. "انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات". **السياسة الدولية**. عدد 151 ، (يناير 2003).

[267]. د. أحمد مجدلاني. "الأهداف الوطنية في خطر". صحيفة الأيام، 18 كانون أول 2001. أنظر أيضا: سامي محمد مقداد. "الانتفاضة وتأثيرها في الاقتصاد الإسرائيلي" **مجلة رؤية، تصدر عن الهيئة الفلسطينية للإعلام**. العدد 7، (آذار 2001).

حلم شارون وأتباعه بالعودة إليه، وهو اعتبار السلطة الوطنية الفلسطينية كيانا معاديا وإرهابيا لاعتبارات وظروف المرحلة السياسية الراهنة والمناخ الدولي الذي تشكل بعد أحداث 11 أيلول، [268] فقام باجتياح عدد كبير من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ونفذ عمليات اغتيال وخطف على درجة كبيرة من الخطورة.[269] وقد يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي قد عول على جانب آخر إضافة إلى أجواء الضغط الأمريكي على العرب والفلسطينيين، وقد تمثل ذلك الجانب في العمل على استمرارية الضغط العسكري والسياسي انتظارا للهجوم الأمريكي على العراق الذي قلب النظام في العراق وأدخل الوضع العربي والفلسطيني في حالة من التراجع بحيث يمكن فرض الحل الأمني والسياسي عليه دون مواجهة.

الواقع أنه كان لشارون نموذج خاص لإدارة الصراع مع الفلسطينيين، اعتمد بشكل أساسي على كسر إرادة المقاومة وفرض ما يريد من تسويات تكون أقرب إلى إملاء شروط الاستسلام، ويمكننا القول أن فترة حكم شارون وتحديدا العام الأول منها كشفت بوضوح عن انتهاء عهد فرض الحلول بقوة السلاح، بل أن عملية السور الواقي[270] قد كشفت عن المخاطر الكامنة في الاعتماد على القوة المجردة مهما بلغت من تطور، فمن ناحية لاقت القوات الإسرائيلية مقاومة شرسة وخسرت عشرات الجنود ما بين قتيل وجريح ولم تسيطر على مخيم جنين للاجئين إلا بعد أن سوت المخيم بالأرض.[271] ومن ناحية ثانية فقد تعرضت إسرائيل بسبب ذلك إلى حملة دولية وضعتها في صورة الدولة التي تمارس أعمال التطهير العرقي والتي تستوجب التعرض لمحاكمة دولية ولم ينقذها من ذلك سوى الفيتو الأمريكي، ومن ناحية ثالثة فقد كان ثمن اقتحام مخيم جنين والسيطرة على المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية صدور قرار من مجلس الأمن الدولي

---

[268]. د. احمد مجدلاني، "ما بين الأمني والسياسي" صحيفة الايام 24 كانون أول 2001.

[269]. يمكن الرجوع الى: د. عماد جاد، "نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية". **مجلة السياسة الدولية.** العدد 149.(تموز 2002).

[270]. عملية اجتياح مناطق السلطة الوطنية وكان من أبرز الهجمات الاسرائيلية ضمن تلك العملية هي حصار الرئيس الراحل في مبنى المقاطعة بمدينة رام الله وحصار كنيسة المهد في بيت لحم واجتياح مخيم جنين وقد بدأت هذه العملية في 29 آذار 2002.

[271]. مقابلة شخصية مع الصحافي ناصر أبو بكر، مراسل صوت فلسطين والفضائية الفلسطينية في جنين في تلك الفترة.

بقيام دولة فلسطينية مستقلة، [272] ومن ناحية رابعة ورغم الجهود الأمريكية المكثفة والضغوط الشديدة؛ فقد صدر قرار مجلس الأمن بتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية بشأن ما جرى في مخيم جنين، وباتت إسرائيل معرضة للمساءلة الدولية وبدت في النهاية في صورة من يرفض التعاون مع لجنة تقصي حقائق دولية خشية التعرض للإدانة، هنا عادت قوى المقاومة إلى التماسك من جديد وبدأت حملة مطاردة لاستهداف الإسرائيليين والعودة إلى توازن الرعب الذي حققته خلال شهور طويلة من انتفاضة الأقصى، وبذلك عادت الساحة الفلسطينية إلى غليانها من جديد بين هجوم إسرائيلي ورد فلسطيني، وبالرغم من كل ما جرى فإن عمليات المقاومة والعمليات المسلحة داخل الخط الأخضر لم تتوقف، الأمر الذي يعني أن نموذج شارون لم يحقق للرأي العام الإسرائيلي ما وعده به.[273]

7.3. كيف تعاملت النخب السياسية الفلسطينية مع تداعيات الأحداث في فلسطين والعالم

بدت لعبة الصراع على الأرض بين الإسرائيليين والفلسطينيين مزدوجة يدور لاعبوها في حلقة مفرغة، فهناك دولة حديثة تدعى إسرائيل تطلق يدها كما تشاء بدعم من الدولة العظمى التي تسيطر على العالم، وفي مقابلها شعب ضعيف لا يملك مقومات الاستمرار في اللعبة ولا يعرف أن ردة فعله العنيفة على الاستفزاز الإسرائيلي تسير به نحو الهاوية، إذ أن الرد يتحول عنفا وردود فعل لا عقلانية ولا أخلاقية تعبر عن مشروع سياسي يسير دون هدف محدد.

المقاومة فعل أخلاقي هدفه الدفاع عن الحياة، من هنا فقد كان التورط الفلسطيني في المسلسل الدموي الذي يقود المقاومة إلى السقوط في الفخ الذي حفره لها اليمين الإسرائيلي المتطرف نوعا من غياب الوعي السياسي والاستراتيجي الذي تميزت به

---

[272]. القرار الأممي 1397، وهو الأول من نوعه منذ قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، والذي كان ينص على دولتين يهودية وعربية.

[273]. أنظر: د. عماد جاد، "نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية". مصدر سبق ذكره.

الفئات التي لجأت لاستهداف المدنيين مهما اختلفت الأسباب والدواعي، هذا ما أكد عليه العديد من الشخصيات السياسية البارزة على الساحة الفلسطينية، حيث صعوبة المشهد التفجيري لديهم لم تأت من كونها ليست أخلاقية أو ليست تكتيكا استراتيجيا فقط، بل كونها ظرفية، أي أنها ناجمة عن الوضع المعقد والفريد في فلسطين، حيث تحاول إسرائيل فرض تفسيرها لكافة المبادرات والرؤى الهادفة إلى وضع حل للصراع القائم في المنطقة ولوقف إطلاق النار، هذا التفسير القائم على تأكيد حريتها في متابعة سياسة القتل وتدمير البيوت والاستيطان، على أن لا يتمتع الفلسطينيون بحق الرد، لكن عدم الرد يبقى بعيدا عن المنطق إذ لا يمكن منع الضحية من الدفاع عن نفسها، غير أن السؤال يتمحور حول وسيلة الرد بعد أن أصبحت العمليات التفجيرية نوعا من البديهة في الثقافة الفلسطينية، مستندة إلى مجموعة من الحجج الدينية والسياسية والفكرية، حيث يرى مؤيدو هذه العمليات أنها سياسية بحكم كونها سلاح الضعفاء الذي لا يمكن أن يصد أو يستنفذ، أما الحجة الثانية فتستند إلى أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع عسكري شيوخه عسكريون سابقون وأطفاله عسكريون قادمون، في حين أن الحجة الأخرى هي الحجة الدينية التي تقوم على تقديس الشهادة. [274] .هذا بالإضافة إلى استنادهم إلى الحجة القائلة أن القانون الإنساني الدولي لا ينظم مسلك الجماعات الفلسطينية المسلحة. ولكن على الرغم من وجود دلائل قوية تثبت العكس، فإن أعضاء التنظيمات الفلسطينية المسلحة كثيرا ما ينكرون أن عملياتهم تستهدف المدنيين، أحد الأعضاء المؤسسين لكتائب شهداء الأقصى وهو محمود التيتي، صرح في 8 آذار 2002 بخصوص حادث إطلاق النار في أحد مطاعم تل أبيب قبل مقابلته بثلاثة أيام، أنه كان قد أعطى تعليمات لمرتكب الحادث باستهداف الجنود أو الشرطة، وقال "أعتقد أنه رأى جنودا أو حراسا بجانب المطعم، أو لعله لم ير جنودا أو شرطة فهاجم أقرب هدف إليه".[275] وقبيل

---

[274]. عبد العزيز الرنتيسي، "العمليات الاستشهادية هي الحل". **مقالات مركز الاعلام الفلسطيني** من الموقع الالكتروني: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/readers/articles/rantese/20-6-02.htm
للمزيد حول المشروعية الدينية التي يوردها بعض المؤيدين يمكن العودة الى:
د. عبد الرزاق خليفة الشايجي. "الرؤية الشرعية الاستشهادية". **مجلة المجتمع**. العدد 1192. (19 آذار1996). ص44.
وأيضا: د. يوسف القرضاوي. "شرعية العمليات الاستشهادية في فلسطين" **مجلة المجتمع**. العدد 1204. (18 حزيران 1996). ص34: كذلك ما اوردته مجلة الأمان. بيروت. العدد 199. (29 آذار1996). ص25.

[275]. محمد دراغمه. "قائد ميليشيا يسعى إلى بناء ذراع تحرير فلسطينية". مراسل وكالة الأسوشيتد برس، بتاريخ 08 آذار 2002.

اغتياله يوم 22 أيار 2002، حاول التيتي علنا أن ينأى بنفسه عن سلسلة الهجمات التي نفذتها كتائب شهداء الأقصى ضد المدنيين، عندما قال "أريد أن أقاتل أي شخص مسئول عن الحكم في إسرائيل لا المدنيين، إننا نرسل الرسالة الخطأ للعالم".[276]

وفي حديث نشر على الإنترنت، سئل صلاح شحادة زعيم الجناح العسكري في حماس السؤال التالي: "هناك مزاعم ضد حماس تقول أنها تستهدف المدنيين خلال العمليات الاستشهادية، فما قولك في ذلك؟" فأجاب شحادة إجابة اعترف فيها ضمنا بأن بعض فئات المدنيين كانت مستهدفة فعلا:" موقفنا هو عدم استهداف الأطفال أو كبار السن أو دور العبادة، على الرغم من أنها تحرض على قتل المسلمين، وحتى الآن لم نستهدف المدارس ولا المستشفيات على الرغم من أنها هدف سهل؛ لأننا نعمل وفقا لمبادئ معينة... إننا لا نحارب اليهود لأنهم يهود، ولكن لأنهم يحتلون أرضنا، لذلك إذا قتل أطفال، فهذا ليس في أيدينا ".[277]

الحجج السابقة تحكمها تناقضات داخلية كبيرة، فكيف يقاوم الضعفاء من دون التمسك بأخلاق الدفاع عن قدسية الحياة؟ إن عدم احترام الصفة المدنية للبشر يقود إلى تدمير الشرعية الأخلاقية للمقاومة لأن مقاومة عادلة لا يجب أن تتبنى أساليبا تفتقر إلى العدالة والحكمة في مواجهة السياسة العنصرية الإسرائيلية.

تزعم الإتجاهات المؤيدة للعمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين أن ممارسة استهداف المدنيين لا تندرج تحت بند جرائم الحرب أو الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية نظرا

---

[276]. C.J. Chivers, 2002. “Palestinian militant group says it will limit bombings”. *New York Times*. April 23, 2002. In this interview, Al-Titi used his nom de guerre, Abu Mujahid. He was identified by his real name in an interview published several days later.
See, Mohammad Bazzi, 2002. “Out of Hiding for Interview, Al-Aqsa Leader is Defiant”. *Newsday*. April 25, 2002.
Al-Titi and two fellow Al-Aqsa Martyrs’ Brigades militants were assassinated on May 22, 2002.

[277]. Anonymous article entitled, “Head of the Military Wing of Hamas Discloses for the First Time: Secrets of Martyrs, their Operations and their Weapons.” posted on `Izz al-Din al-Qasasm website, www.qassam.net/chat/salah3.html (Accessed 08 August 2002)

للطبيعة الاستثنائية لكفاحهم من أجل "التحرر الوطني"، ومن الأمثلة المعبرة بدقة عن هذا الرأي تصريح حسن سلامة، عضو حركة حماس في مدينة غزة الذي قال فيه "إنني لست قاتلا... وحتى لو قتل المدنيون فليس ذلك لأننا نريد قتلهم أو لأننا متعطشون للدماء. إنها حقيقة واقعة في كفاح أي شعب ضد المحتل الأجنبي، العمليات الاستشهادية هي أعلى مستويات الجهاد وتعبر عن عمق إيماننا".[278]

لكن المادة 1(4) من البروتوكول الإضافي الأول التي قصد منها صراحة أن تغطي حروب التحرر الوطني تنص على أن البروتوكول وكل مبادئه ونصوصه تغطي "المنازعات المسلحة التي تناضل بها الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير،"[279] ولكن منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي المعترف به للشعب الفلسطيني، كانت قد شاركت في التفاوض على البروتوكول الإضافي الأول فيما بين عامي 1974 و1977، فيما لم تصادق إسرائيل على البروتوكول الأول، وهذا النص على وجه التحديد لا يعتبر من نصوص القانون الدولي العرفي، ولكن نظرا لاتساع حجم المصادقة على البروتوكول الأول، فإن المادة 1(4) تمثل اتجاها هاما نحو التأكيد على أن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني تنطبق حتى على حروب التحرر الوطني.[280] وتحرم لغة البروتوكول الأول بشكل واضح الهجمات الموجهة ضد المدنيين، إذ تنص المادة 51(2) من البروتوكول الإضافي الأول بما لا يدع مجالا للبس على أنه "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلا للهجوم، وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساسا إلي بث الذعر بين السكان المدنيين".[281]

---

[278]. Jerrold M. Post and Ehud Sprinzak, 2002. "Terror's Aftermath: A convicted Hamas terrorist
talks about his mission to destroy Israel". *Los Angeles Times*. 07 July 2002.

[279]. البروتوكول الأول، مادة 1 (4).

[280]. في الأول من أيلول 2002، كانت 159 دولة قد أصبحت أطرافا في البروتوكول الإضافي الأول.

[281]. البروتوكول الأول، مادة 51 (1).

لكن التخبط في تصريحات السلطة الوطنية التي انبثقت عن اتفاقيات أوسلو، والتي جاءت كنتيجة للمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وضعت الفلسطينيين في موقف دولي وقانوني حرج، ففي حين واصلت السلطة الفلسطينية إدانتها العلنية للهجمات المسلحة التي تستهدف المدنيين عمدا، لم تتخذ إجراءات واضحة أو مقنعة لمنع مثل هذه الهجمات أو معاقبة المسئولين عنها، باستثناء فترة قصيرة من أواسط ديسمبر 2001 إلى أواسط كانون ثاني 2002، وكان تقاعس السلطة الفلسطينية عن التحرك راجعا على الأقل في جانب منه، إلى عدم استعدادها للتصدي للمنظمات التي تنفذ مثل هذه الهجمات والتي تتمتع بقدر كبير من التأييد الشعبي الفلسطيني وخصوصا في ضوء تزايد عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين نتيجة العدوان الإسرائيلي.

كان الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات يستنكر بشدة العمليات التفجيرية ضد المدنيين، لكن تصريحات كبار رجال السلطة الفلسطينية جاءت على عكس ذلك، ففي أواخر تشرين ثاني 2000 نقل عن أحمد عبد الرحمن، الأمين العام لمجلس وزراء السلطة الفلسطينية في ذلك الوقت ومستشار الرئيس الراحل عرفات، قوله" أن السلطة الفلسطينية والمعارضة الإسلامية تقاتلان من نفس الخندق."[282] وفي أعقاب الهجوم الذي وقع على حوض الدلافين في 1 حزيران 2001، على سبيل المثال، أصدر الرئيس الراحل عرفات بيانا قال فيه إنه سيقوم بكل ما هو لازم لتحقيق وقف حقيقي وفعال وفوري وغير مشروط لإطلاق النار، وأن السلطة الفلسطينية ستنفذه بالقوة إذا لزم الأمر.[283] وقال مسئولو الأمن الفلسطيني في ذلك الوقت أنهم عززوا الدوريات في شتى أنحاء المناطق الواقعة في نطاق مسؤوليتهم، إلا أنهم عادوا فأوضحوا أنهم لا يعتزمون إلقاء القبض على أي شخص من بين العدد الكبير من أعضاء الجماعات المسلحة المطلوبين لإسرائيل، وقال نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية في ذلك الحين يوم 7 حزيران 2001، أنه تم اعتقال شخصين يشتبه في ضلوعهما في هجوم حوض الدلافين، إلا أنه أوضح أن حالات الاعتقال ستقتصر على

---

[282]. Holger Jensen, 2000. "Chances for Mideast Peace Dwindle in Cycle of Violence". *Denver Rocky Mountain News*. 23 November 2000.

[283]. "After the Tel Aviv Suicide-bomb" *The Economist*. (09 – 15 June 2001). p 46.

من ينتهكون وقف إطلاق النار الذي أعلن أخيرا، وقال شعث "لا أعتقد أننا يجب أن نعتقل الناس وحسب... ما لم تكن لدينا معلومات حقيقية، معلومات مؤكدة بأن بعض الناس يعدون شيئا ما." [284] وذهب قائد "الأمن الوقائي" في الضفة الغربية جبريل الرجوب خطوة أبعد بقوله "لن نعتقل أي فلسطيني شارك في المقاومة قبل وقف إطلاق النار."[285]

أجمع قادة الفصائل والقوى الفلسطينية على أن حق الشعب الفلسطيني في المقاومة هو حق مشروع، وبهذا الخصوص يرى قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية،[286] أن الموقف الذي تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى خاصة بعد أحداث 11 أيلول بوصم هذا النضال أو بعض أشكاله بالإرهاب وهو يرى أن هذا الموقف يخص هذه البلدان نفسها التي تبدي ازدواجية في المعايير، حيث أنها تؤيد العديد من الحركات المسلحة في العالم لأنها تنسجم مع مصالحها، أما حسين الشيخ،[287] أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية فقد أبدى استغرابه من المواثيق الدولية التي تنص على كون الوجود الإسرائيلي على الأراضي الفلسطيني احتلالا بالقوة، هي نفسها التي منحت الشعب الفلسطيني الحق في المقاومة، وذكر حسين الشيخ في هذا السياق أن إتباع سياسة الاغتيالات المباشرة لكوادر وقيادات الحركة وسياسة الاجتياح المتكررة دفع بالجناح العسكري لحركة فتح للرد على هذه العمليات معتبرا الرد هو رسالة للحكومة الإسرائيلية وأن الحركة لا يمكن أن تقف دون حراك أمام التصعيد الإسرائيلي مضيفا أن الحركة قد عبرت عن هذه الرسائل الوجهة للحكومة الإسرائيلية بالعديد من العمليات العسكرية داخل إسرائيل، وحول سؤاله فيما إذا كان موقف الجناح العسكري لفتح حول الاستمرار في تنفيذ عمليات داخل إسرائيل يعتبر خروجا عن تعليمات القيادة السياسية والسلطة الوطنية، أجاب الشيخ أن هذا الموضوع

---

[284]. Nabil Shaath, 2001. "Palestinians will not make wholesale arrests but will hunt suspects" *Agence France-Presse*. 09 June 2001.

[285]. "Israel-Palestine divided over agenda for security talks" *Agence France-Presse.* 18 June 2001.

[286]. مقابلة بتاريخ 2002/5/15

[287]. مقابلة بتاريخ 2003/6/2

ما يزال قيد النقاش على مستوى أطراف الحركة الوطنية كافة، وليس على مستوى حركة فتح فقط، ويحتاج إلى نقاش صريح ومسئول، ويجب إعادة النظر بأنماط كفاحية مختلفة للمقاومة الفلسطينية إذا كانت بعض الأنماط تؤذي القضية الفلسطينية والنضال الوطني على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي.

السيد حنا عميرة عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني[288] أكد على أن الجانب العسكري من النضال الفلسطيني يجب أن يراعي الحدود الجغرافية التي نص عليها البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وان يكون هذا الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي لأنه وحسب رأيه من الصعب القضاء على دولة إسرائيل، ويتفق الدكتور سمير غوشة الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني[289] مع الرؤية القائلة بأن المقاومة المسلحة يجب أن تقتصر على الحدود الجغرافية التي نص عليها البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ويبرر ذلك بأن جميع دول العالم تعترف بأن هذه الأراضي محتلة ويطالب إسرائيل بالانسحاب منها.

السيد صالح رأفت الأمين العام لفدا، يرى أن العمليات ضد المدنيين داخل إسرائيل هي التي أساءت للانتفاضة وليس العمليات ضد الجنود الإسرائيليين على الحواجز أو الثكنات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ لأن هذه العمليات لم تلق لوما أو استنكارا من العالم، ودعا رأفت كل الجهات الفلسطينية لوقف العمليات التفجيرية داخل الأراضي الإسرائيلية فورا والمساهمة مع كل فئات الشعب لمواصلة الانتفاضة والمقاومة الشعبية ضد الاحتلال.

ويرى الدكتور أحمد مجدلاني عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني [290] أن المستفيد الأول من العمليات التفجيرية هي إسرائيل إذ تمكنت من جر المقاومة الفلسطينية إلى ملعبها التي تمتلك فيه تفوقا استراتيجيا وفي المقابل جردت المقاومة

---

[288]. مقابلة بتاريخ 2002/8/17
[289]. مقابلة بتاريخ 2005/5/16
[290]. مقابلة بتاريخ 2005/7/3

الفلسطينية من قوة التفوق الأخلاقي والمبدئي وقيم الحرية التي كان من الممكن أن تستخدمها في استقطاب الدعم الدولي لصالح القضية الفلسطينية، حيث استطاع شارون توحيد الشارع الإسرائيلي خلف قيادته المتطرفة وضم قوى سياسية كبيرة إلى ائتلافه مما أضعف قوى السلام الإسرائيلية، وأصبح الشعب الفلسطيني يدفع خسائر بشرية هائلة بعد كل رد إسرائيلي على العمليات التفجيرية، وهذه الخسائر البشرية لا يمكن مقارنتها بتلك الخسائر التي تحدثها العمليات التفجيرية في إسرائيل، هذا إضافة إلى تدمير البنية التحتية والاقتصاد والممتلكات الخاصة وما إلى ذلك، واعتبر أن الحديث عن توازن الرعب بين الطرفين وهما يراه من لا يقرأ السياسة، حيث أن هذه العمليات لا يمكن أن تغير القرار الإسرائيلي أو نظرة المجتمع الإسرائيلي إيجابا نحو القضية الفلسطينية بل على العكس من ذلك حيث تعزز التيارالقومي والديني المتطرف، التيار الذي لا يريد حقوقا وطنية للشعب الفلسطيني

كل من يتابع تصريحات المسئولين الفلسطينيين يلمس تضاربا في المواقف والتصريحات بين العلمانيين وبعض المعتدلين من جهة، وبين الإسلاميين من جهة أخرى، وإن كان تناقض التصريحات يعكس حالة الإرباك التي أصابت النخبة السياسية الفلسطينية بفعل الانتفاضة حيث فاجأتها هذه الأخيرة، فإنه يؤكد غياب إستراتيجية عمل وطنية، وأن تغيب إستراتيجية العمل عند النخبة السياسية أمر في غاية الخطورة، ليس فقط على مستوى القدرة على توظيف الانتفاضة بما يخدم القضية ولا يجعل دماء الشهداء والجرحى تضيع هدرا، ولكن على مستوى مستقبل القضية برمتها، ذلك أن تتصرف نخبة سياسية دون إستراتيجية وتكون تصرفاتها ردود فعل على فعل الخصم إنما يشكك في قدرتها على الإمساك بزمام الأمور بل في قدرتها على الوصول بالشعب إلى شاطئ النجاة.[291]

[291]. يمكن الرجوع الى "تعليق المقاومة للأنشطة القتالية "الهدنة: القرار وردود الأفعال". **حقائق مصرية**. 7 من ربيع الآخر 1424هـ الموافق 07 تموز 2003م.

4. الخاتمة: هل أضرت أحداث 11 أيلول بالقضية الفلسطينية؟

جاءت انتفاضة الأقصى تعبيرا عن ضائقة طالت معظم فئات الشعب الفلسطيني بعد الإحباط المزدوج الذي ألم به من قبل سلطته الوطنية والاحتلال الإسرائيلي على حد سواء، فقد بدأت خيبة الأمل تتصاعد بسبب انسداد آفاق التغيير الداخلي الذي ترافق مع تزايد المرارة المتراكمة جراء خيبة الأمل من إمكانية استكمال استحقاقات المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق مبادئ أوسلو؛ خاصة مع المشاكل الاقتصادية وتقييدات الاحتلال والحضور العسكري الدائم في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية الفلسطينية الذي تزامن مع استمرار بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وشق الطرق الالتفافية، وأتضح للشعب الفلسطيني أخيرا أنه من الصعب إحراز اتفاق سياسي ينهي الاحتلال.

تعاملت إسرائيل في البداية مع الانتفاضة على أنها أحداث شغب شعبية تخللتها بعض العمليات العسكرية مثل نصب الكمائن للجنود الإسرائيليين والمستوطنين، لكن نقطة التحول الجذري في التعامل مع الانتفاضة جاءت إثرعملية نتانيا في 4 آذار 2001 التي اتسعت بعدها عمليات مهاجمة المدنيين على الطرق الخارجية وإطلاق النار نحو المستوطنات ومعسكرات الجيش بالإضافة إلى العمليات التفجيرية في مراكز تجمعات السكان في إسرائيل،[292] وقد أسهم رد الفعل الزائد من الجانب الإسرائيلي في تصعيد المواجهة خاصة بعد مشاركة فاعلة من قبل قوات الأمن الفلسطينية، هذا العنف الشديد المتبادل لم يترك مجالا كافيا للتطرق للاعتبارات السياسية، والنتيجة جاءت على شكل

---

[292]. المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والاستطلاعات "استطلاع الرأي العام رقم 19" على الموقع: http://www.pcpsr.org/survey/cprspolls/95/poll19a (تمت زيارة الموقع في 29 آب 2002). في هذا الاستطلاع وفي معظم استطلاعات المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والاستطلاعات، لم تميز الأسئلة بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية. إلا أن الاستطلاع الذي أجراه المركز في أغسطس/آب–سبتمبر/أيلول 1995، والذي ميز بين هذين النوعين من الأهداف، وجد أن 70% من الذين استطلعت آراؤهم يؤيدون الهجمات على الجنود والمستوطنين، وأن 19% يؤيدون الهجمات على المقيمين في إسرائيل وأن حوالي 74% يعارضون تلك الهجمات.

خسائر بشرية واقتصادية هائلة على الصعيد الفلسطيني مما دفع بعض الجهات الفلسطينية إلى محاولة إجراء مقارنة بين الخسائر البشرية للجانبين.

لم تضع القيادة الفلسطينية سقفا زمنيا محددا للانتفاضة ولم تفكر في وضع أهداف محددة يمكنها الوصول إليها فجاءت المرحلة الأولى من الانتفاضة على شكل مساومة حاول الرئيس الراحل عرفات من خلالها الضغط على إسرائيل ومحاولة إجبارها على تقديم تنازلات إضافية والاعتراف بالحقوق الفلسطينية طبقا لقرارات الشرعية الدولية، ولكن بعد توقف المفاوضات ونشوء فراغ سياسي أصبح من الصعب السيطرة على الأحداث المتسارعة على الساحة فلجأت إسرائيل إلى إتباع سياسة الاحتواء، أي منع أي تصعيد من شأنه أن يؤدي إلى انفجار إقليمي يستدعي تدخلا دوليا، ولكن تلك المرحلة شهدت تصعيدا فلسطينيا وفشلا إسرائيليا في تحقيق فعل مزدوج يتمثل في استمرار العملية السياسية من جهة وسياسة محاولة احتواء العنف من جهة ثانية، وقد أدى هذا الفشل إلى تغيير الحكومة في إسرائيل.

تميزت سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلي باراك تجاه الفلسطينيين بالازدواجية؛ فقد رفض الاستمرار بإدارة المفاوضات تحت وابل النيران، عندها تعزز داخل إسرائيل تيار يرى أن الطرف الفلسطيني هو المسئول الوحيد عن فشل عملية التسوية، وكانت الصورة على الأرض تؤشر صعودا في مستوى العنف وعدم ثقة بحكومة باراك سواء حيال قدرتها على تحقيق تسوية مع الفلسطينيين أو توفير الأمن للإسرائيليين.

اليأس من العملية السياسية وزيادة نطاق العمليات التفجيرية الفلسطينية وإصاباتها الموجعة التي تزامنت مع أحداث 11 أيلول؛ أثرت بصورة كبيرة على بلورة مفاهيم حكومة شارون بأبعادها السياسية والعسكرية والإستراتيجية الميدانية، هذه المنطلقات الأساسية للسياسة الجديدة جاءت لتعبر بشكل رئيسي عن منظومة من المعتقدات التي حملها أصحاب القرار السياسي في حكومة شارون، و قد تحدد الهدف العسكري على أساس هذه المنطلقات الجديدة التي لم تعد ترى في الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر

عرفات شريكا جديا في عملية السلام، وقد تحدد هذا الهدف العسكري بإنهاء العنف الفلسطيني بشكل سريع وبصورة تجعل الرؤية الفلسطينية تنطلق من عدم إمكانية تحقيق أي تقدم سياسي عن طريق العنف، وهنا انتقلت المواجهة بين الطرفين من مرحلة الاحتواء التي بدأت منذ أيلول 2000 إلى مرحلة يتم فيها مواصلة الضغط على الجانب الفلسطيني، وقد زادت حدة هذه المرحلة مع قرار الحكومة الإسرائيلية بدء مرحلة التفكيك المنهجي لبنى الإرهاب والتي بدأت في كانون الثاني 2001 وشملت عمليات السور الواقي والطريق الحازمة وما تلاها، وقد كان الانتقال من مرحلة إلى أخرى مرتبطا بتصعيد المقاومة الفلسطينية وخاصة العمليات التفجيرية؛ بالإضافة إلى التقدير الإسرائيلي بأن نمط المواجهة مع الفلسطينيين يجب تغييره بعد أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت هذه الأحداث حاسمة في إضفاء شرعية داخل إسرائيل وعلى المستوى الدولي لضرورة إيجاد آلية منهجية هدفها إخضاع الإرهاب الفلسطيني بطريقة عسكرية.

رأت السلطة الوطنية الفلسطينية في تحالفها ضد ما يسمى بالإرهاب فرصة تسمح لها بدخول معادلة عالمية جديدة يتراجع فيها الدور الإسرائيلي على اعتبار أن إسرائيل دولة نشأت لتؤدي وظيفة معينة، وأن المعادلة يمكن أن تكون كالتالي: دور أمريكي يستهدف فرض حل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي مقابل مشاركة عربية أكثر فاعلية في مكافحة ما يسمى بالإرهاب، وعلى هذا الأساس انعقدت مراهنات على دور أمريكي جديد وسياسة أمريكية جديدة، لكن هذه المراهنات سرعان ما تراجعت تحت وطأة التوضيحات اللاحقة لمضمون السياسة الأمريكية، حتى أن الإسرائيليين أنفسهم أبدوا خشية واضحة من إمكانية تحول السياسة الأمريكية نحو الأخذ بمثل هذه المساومة، ولذلك أعلن شارون أكثر من مرة أن إسرائيل غير مستعدة لأن تدفع ثمن التحالف الأمريكي ضد الإرهاب، وكانت تلك إشارة للسياسة العربية التي سعت للحصول على موافقة الإدارة الأمريكية على هذه المعادلة المساومة.[293]

---

[293]. طلال عوكل. "نظرة على الوضع الفلسطيني ما بعد الحادي عشر من أيلول". **مجلة رؤية الصادرة عن هيئة الاستعلامات العامة**. السنة الثانية، العدد 14. (تشرين ثاني 2001.)

إثر أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة، بادرت القيادة الفلسطينية إلى إدانة ذلك العمل الإرهابي الذي ضرب واشنطن ونيويورك، وكذلك فعلت لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، فضلا عن بعض البيانات المنفردة التي صدرت عن معظم المنظمات والفصائل لإدانة الفعل الإرهابي المذكور،[294] وفي الوقت ذاته عكست الإدانة الصادرة عن السلطة الوطنية رؤية سياسية تكتيكية تذهب إلى دائرة التميز السياسي، فقد جاء المنطق الفلسطيني منسجما مع السياق العربي الذي يرى فرصة هامة لمقايضة واشنطن، فالمشاركة العربية الفلسطينية في التحالف الدولي الذي دعت إليه الولايات المتحدة يقتضي ثمنا، يمكن أن يكون في تغيير وجهة السياسة الأمريكية لصالح الضغط على إسرائيل من أجل وقف عدوانها والبحث عن حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية.

لكن جزءا من الحالة الجماهيرية الفلسطينية جاء في المقابل ليظهر مشاعرا مختلفة بسبب شعور الفلسطينيين التاريخي والدائم بالظلم الشديد الذي يقع عليهم نتيجة الانحياز الأمريكي المستمر لإسرائيل، غير أن السلطة الوطنية تمكنت من وقف التعبيرات الجماهيرية التي عبرت عن التأييد لأسامة بن لادن في الشارع وأغلقت الطريق أمام الإسرائيليين الذين يتربصون فرصة استغلال هذه المشاعر إلى حد تحريض الولايات المتحدة ضد السلطة الوطنية.

أعطت أحداث 11 أيلول إسرائيل شرعية أمريكية ودولية تمكنها من تصعيد درجة ردها العسكري على العمليات العسكرية الفلسطينية، وقد قبلت إدارة الرئيس بوش الموقف الإسرائيلي الرافض للشراكة الفلسطينية المتمثلة بشخص الرئيس الراحل عرفات في عملية تسوية سياسية، بل أنها طالبت الفلسطينيين في حزيران 2002 بتنفيذ برنامج إصلاح داخلي كشرط لتجديد العملية السياسية، ومع أن ثمن المواجهة الإسرائيلية للعمليات الفلسطينية كان باهظا جدا على الصعيدين البشري والاقتصادي، إلا أن ذلك لم

---

[294]. صدرت هذه البيانات بتاريخ 13/12 أيلول 2001 عن فدا، حزب الشعب الفلسطيني، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

يكسر المجتمع الإسرائيلي بل ساهم في المحافظة عليه متكافلا، وذلك من منطلق الإقرار والاقتناع الإسرائيلي بأن السلطة الفلسطينية لم تعد شريكا في عملية السلام وأنها المسئولة عن تصعيد العنف وتفجيره.

تبلورت في المجتمع السياسي الإسرائيلي بعض المبادرات المختلفة التي حاولت إعادة إحياء الخيار التفاوضي مع عناصر قيادية من الفلسطينيين كان من أهمها مبادرة جنيف، ولكن التيار الحاكم في إسرائيل والذي تنكر لإمكانية إجراء تسوية للنزاع في غياب شريك فلسطيني جعل خيار العنف يبدو الخيار الأوحد للنزاع؛ وبالتالي ضاعت الفرص لتفحص إمكانية نجاح خيارات أخرى خاصة بعد أن تمحورت رؤية الصراع في نظر الإسرائيليين حول شخص الرئيس الراحل عرفات وتم التغاضي عن أي مساس بالبني التحتية الفلسطينية وبمنظومة أمن السلطة الوطنية.

نجحت إسرائيل في التقليل من نطاق العنف الفلسطيني خاصة العمليات التفجيرية، لكنها لم تفلح في حسم المواجهة العسكرية معهم أو في وضع حد للعنف الفلسطيني على الأقل، حتى أنها لم تستطع إيجاد وعي فلسطيني قادر على إقناع الفلسطينيين بأن العنف لا يخدم قضيتهم، بل على العكس فقد تعاظمت الدافعية لدى الفلسطينيين للاستمرار في العنف.

كان الهدف الإسرائيلي هو إيقاف العنف بواسطة إجبار السلطة الفلسطينية ليس فقط عن طريق الامتناع عن تفعيل الإرهاب ومساعدته، ولكن على محاربته أيضا، وقد جاء إجبار السلطة الفلسطينية على فعل ذلك عبر الابتعاد عن المس بالأجهزة المدنية للسلطة الفلسطينية واقتصار الهجمات على مباني ونقاط تفتيش يستعملها جهاز الأمن الفلسطيني، وجاءت على شكل هجمات وتوغلات متفرقة ومحددة زمنيا وجغرافيا، وقد تغير هذا النمط من الهجمات لأول مرة خلال عملية السور الواقي، بعد أن تم ولأول مرة في كانون الأول 2001 تعريف السلطة الوطنية على أنها سلطة مؤيدة للإرهاب تكلف أجهزتها الأمنية بمهمات إرهابية، على الرغم من محاولات الرئيس الفلسطيني الراحل

ياسر عرفات فرض التهدئة ووقف إطلاق النار خاصة من قبل أفراد أجهزة الأمن الفلسطيني، بل وأفلح في وضع وقف إطلاق النار موضع التنفيذ؛ إلا أن حكومة إسرائيل لم تول الثقة لجهوده.

في الأشهر اللاحقة لعملية السور الواقي ازداد عدد القتلى الإسرائيليين نتيجة العمليات العسكرية الفلسطينية، ونتيجة لذلك تم تركيز الخطط الإسرائيلية على إحباط العمليات التفجيرية إضافة إلى التركيز وبشكل أساسي على تغيير الوعي الفلسطيني في محاولة لإبعاده عن تأييد العمليات التفجيرية، وفي الربع الثاني من العام 2003 بدأت الخطط الإسرائيلية باتخاذ منحى جديدا تمثل في التركيز على إقامة جدار الضم والتوسع، وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في عملية بناء جدار الضم والتوسع في أراضي الضفة الغربية بحيث يشكل هذا الجدار ضما واقعيا لجزء كبير من أراضي الضفة الغربية وخنقا لنصف المواطنين المدنين وسجنا لهم في غيتوات ومعازل وصفها البعض بأنها أسوأ من معازل جنوب إفريقيا خلال الحكم العنصري للأقلية البيضاء، وكذلك فإن ما صدر عن الرئيس بوش من تصريحات يؤيد فيها خطة شارون في (الفصل أحادي الجانب) وفي ضم عدد من الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى إسرائيل إنما يدل دلالة قاطعة على نفاق الإدارة الأمريكية وعدم احترامها لحقوق الشعوب ولقواعد القانون الدولي.[295]

ظهرت المواجهة العسكرية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وكأنها دائرة من الرعب يؤثر فعل كل طرف فيها سلبا على نشاط الطرف الآخر، فمن جهة كان للعمليات التفجيرية الفلسطينية تأثير على نشاط الأمن الإسرائيلي وقوته، ومن جهة أخرى كان لنشاط الأمن الإسرائيلي تأثير على المقاومة الفلسطينية، فمثلا جاء اغتيال رائد الكرمي وأبوعلي مصطفى ليصعد من رد الفعل الفلسطيني، وفي المقابل كان

---

[295] . في مؤتمر صحفي مشترك عقده الرئيس بوش مع أريئيل شارون في واشنطن بتاريخ 14 نيسان 2004 أعلن الرئيس بوش تأييده لخطط شارون المشار إليها، وبذلك أعطاه الضوء الأخضر للتفرد في رسم حدود دولة إسرائيل بحيث تشتمل على حوالي نصف أراضي الضفة الغربية التي ينوي ضمها إلى إسرائيل، وفي الاستمرار في جرائمه الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني.

للعملية التفجيرية في فندق بارك في نتانيا تأثير على بداية عملية السور الواقي والعنف الذي رافقها.

أدت سياسة إدارة النزاع التي اتبعتها إسرائيل إلى إلغاء الفروق داخل المجتمع الفلسطيني، وفي أعقاب فشل الجهود الإسرائيلية لحصر المواجهات أصبحت سياستها أكثر عنفا وأقل تمييزا حيث تطرقت إلى محاولة القضاء على جميع التنظيمات الفلسطينية على حد سواء، وقد أدى تعريف إسرائيل هذا لجميع التنظيمات الفلسطينية على أنهم أعداء خطرين إلى إلغاء الفروق في المجتمع الفلسطيني وإلى توحيد الصف الفلسطيني اجتماعيا وعسكريا وسهل إمكانية خلق حوار بين تيارات معتدلة نسبيا وبين تيارات متطرفة، ولكن هذه المناورة صعبت إمكانية إجراء محادثات مع الأطراف الأكثر اعتدالا في الجانب الفلسطيني لأنها ألغت الفروق بين التيار الوطني العلماني المتمثل في حركة فتح وجبهات اليسار والذي يناضل من اجل تحسين شروط التسوية الدائمة؛ وبين التيار الإسلامي المتطرف والمتمثل في حماس والجهاد الإسلامي والذي يعارض وجود إسرائيل.

أدت حرب إسرائيل ضد التنظيمات السياسية الفلسطينية إلى تدمير بنى مؤسسات السلطة الوطنية تدريجيا وإلى زيادة قوة التيار الإسلامي المتطرف، وعلى الرغم من بقاء مؤسسات السلطة الفلسطينية على قيد الحياة إلا أن شرعيتها الشعبية قد تضررت كثيرا بفعل التجزئة الجغرافية وتدنت قدرتها على إيصال الخدمات للسكان نتيجة القيود المفروضة على الحركة ونتيجة العجز المالي الدائم في ميزانيتها، وأدى تنامي المقاومة إلى تولد قناعة لدى الإسرائيليين والأمريكيين بأن السلطة لم تعد قادرة على القيام بدورها في السيطرة على الشارع الفلسطيني، وبالتالي وجوب تغيير نهج التعامل معها، وهو ما دفع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي إلى المطالبة باستبدال ياسر عرفات وإحلال قيادة بديلة مكانه.

العمليات التفجيرية داخل إسرائيل و برغم الخسائر التي تلحقها بالجانب الإسرائيلي لم تخلق في الوضع الدولي مناخا سياسيا يؤثر بايجابية في مسار القضية الفلسطينية، بل عملت على تعقيد الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية ووضعته في خانة العمل الإرهابي وهو ما تستغله الحكومة الإسرائيلية في تبرير جرائمها أمام الرأي الدولي، وفي الوقت ذاته فسرت هذه العمليات التباين في الموقف الفلسطيني واختلاف الرؤى السياسية نحو طبيعة العمل المقاوم سياسيا وعسكريا، فتبني بعض الجهات الفلسطينية لهذه العمليات دون أي اعتبار للموقف السياسي الفلسطيني الرسمي يشير بوضوح إلى حالة الفوضى في الصف الفلسطيني وإلى انحسار الدور التنسيقي على الصعيد السياسي، وهذا ما دفعنا للاستنتاج أننا لا يجب هنا أن ننتقد الخيار العسكري للمقاومة، لكن ما يمكن نقده هو مدى جدوى هذا الخيار، ففي ظل الوضع الدولي الراهن تؤثر العمليات التفجيرية ضد المدنيين داخل الخط الأخضر سلبا على الموقف الفلسطيني دوليا في ظل الهيمنة الأمريكية.

إن تفهم الحالة الدولية لم يقلل من شأن خيار المقاومة فقط، بل شكل أحد العوامل الرئيسية في بلورة مناخ سياسي معتدل على الأقل، لا مناخ ضاغط على الفلسطينيين، وعزز في الوقت ذاته المطلب الوطني بضرورة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وتوجيه قراره السياسي على نحو يخدم التطلعات الوطنية لخلق موقف أكثر تفاعلا مع الوضع الداخلي والخارجي، علما بأن الفوضى السياسية السائدة هي التي أعطت كافة الذرائع للجانب الإسرائيلي لتكثيف سياساته الإجرامية، فباستناده إلى نقاط الخلاف في الجانب الفلسطيني أصبح التذرع بالعمليات التفجيرية التي يفسرها ضمن إطار الإرهاب الدولي باستهدافها الحياة المدنية الإسرائيلية سببا مقنعا للرأي العام الدولي لتفهم السياسة الإسرائيلية المتبعة كردود فعل على العمليات التفجيرية، وليس العكس، وما يمكن قوله في هذا السياق، هو أنه كان ينبغي على المقاومة الفلسطينية متمثلة بكافة فصائلها الوطنية والإسلامية الاستفادة من هذه التجربة بإيجابياتها وسلبياتها وتقويم العمل العسكري الفلسطيني المقاوم ضمن أسس موضوعية تأخذ بعين الاعتبار الجو السائد على الساحة الدولية.

وجد الفلسطينيون أنفسهم بعد 11 أيلول 2001 وللمرة الثانية على مدى عقد من الزمن، ضحية لتغير الأوضاع الدولية والإقليمية (المرة الأولى تتمثل بتداعيات اجتياح العراق للكويت وانهيار الاتحاد السوفييتي)، وبالرغم من كل تضحياتهم ومعاناتهم وانتفاضتهم، وأمام واقع انسداد الأفق السياسي؛ نجحت إسرائيل بتجيير الحملة الأمريكية في الحرب ضد الإرهاب والعراق، ودعوتها لتغيير هيكلة العالم العربي لصالحها، جاء ذلك عبر الاستفراد بالفلسطينيين والبطش بهم وتدمير كيانهم، وعبر التملص من الاستحقاقات المطلوبة منها في عملية التسوية.

لقد أدت هذه التطورات، إلى وضع الشعب الفلسطيني وقيادته في مواجهة حالة دفاعية لا يحسد عليها، إذ تغيرت أولويات معالجة القضية الفلسطينية بالنسبة للأطراف الدولية من الحاجة لمعالجة جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمتمثل في إنهاء الاحتلال والاستمرار في دعم الاستقلال الوطني للشعب الفلسطيني وصولا إلى إقامة دولته المستقلة، إلى ربط هذا الدعم والتأييد باستحقاقات داخلية فلسطينية من أهمها الإصلاح الداخلي ومكافحة الإرهاب، وذلك للتهرب من تزايد المطالبة بإنهاء الاحتلال وتأكيد إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

وفي هذا السياق، يجب الاعتراف أيضا، أن هذا التبدل الخطير، لم يأت فقط نتيجة التآمر على الشعب الفلسطيني أو التحالف العدواني بين إسرائيل والولايات المتحدة، بل انه جاء أيضا نتيجة الاستخفاف الفلسطيني في قراءة المتغيرات الدولية التي نشأت بعد 11 أيلول، وهو أيضا نتاج إضعاف الطابع الجماهيري والشعبي للانتفاضة وعدم وضوح خطابها السياسي الواقعي، والخلط في أساليبها الكفاحية، فضلا عن إهمال القضايا الأساسية لشعبها، بالإضافة إلى تغليب الاعتبارات الفئوية والتفرد في اتخاذ القرارات الوطنية المشتركة للتغلب على المصاعب المتزايدة أمام الانتفاضة، بما فيها تلك القرارات الخاصة بعسكرة الانتفاضة والعمليات التفجيرية، في ظل غياب أي تفعيل جدي لإطار العمل القيادي الفلسطيني المشترك، وفي مقدمته منظمة التحرير الفلسطينية

ومؤسساتها، على اعتبار أن الأطر القيادية الوطنية والإسلامية التي نشأت خلال الانتفاضة لم تحسم موقفا موحدا حتى الآن بالنسبة لخطابها السياسي، أو لأساليب المقاومة والعمل الكفاحي الجماهيري والمسلح .

كان يمكن أن تكون الأضرار والخسائر الفلسطينية أقل بكثير لو أن مبادرات وقف إطلاق النار ووقف العمليات التفجيرية جاءت قبل الموعد الذي أعلنت فيه، وتحديدا قبل القرار الأمريكي بمطالبة الرئيس الراحل عرفات والسلطة بشن الحرب على من أسمتهم الإدارة الأمريكية الإرهاب الفلسطيني الذي تمثله حماس والجهاد الإسلامي، غير أن هذه المبادرة والتي لا يمكن أن تمنع وقوع خسائرمن شأنها أن تقلل من الثمن الذي يترتب على الفلسطينيين دفعه، قد ساهمت في تخفيف وطأة الضغوط على السلطة الوطنية ، على الرغم من تصعيد الحكومة الإسرائيلية للموقف حين قيدت حركة الرئيس عرفات وأوقفت الاتصالات معه واعتبرته "غير ذي صلة".

وبصفة عامة، يمكن ملاحظة أنه وفي ظل أكثر الافتراضات تفاؤلا، فإن الخروج من هذا المنعطف، كان يمكن أن يجد تعبيره من خلال البحث عن صفقة شاملة لحل جميع مشكلات الشرق الأوسط بما فيها القضية الفلسطينية، وهي بحد ذاتها، عملية تحتاج إلى وقت طويل لا تنتفي فيه إمكانية حصول متغيرات إقليمية من شأنها أن تقلل أو تعظم من فرص الحل لصالح طرف أو غيره، ولكن الرغبة شيء والقدرة شيء آخر، والافتراض هو درجة ثالثة في سلم اليقين، فقد أعطت هذه العمليات التفجيرية ذريعة لواشنطن لشن هجوم دبلوماسي مكثف على الجانب الفلسطيني والدول العربية، في وقت كان يفترض فيه أن يحدث العكس، وأن يتم التوصل إلى مرحلة التفاوض على القضايا الجوهرية كالقدس واللاجئين، وهو الأمر الذي لو أدركته التنظيمات الفلسطينية المختلفة، وفى ظل قراءة دقيقة لمكونات البيئتين الإقليمية والدولية، لأمكن الخروج من الأزمة بأقل قدر من الخسائر، فالمؤكد أن الأولوية الآن هي للحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وعدم السماح لواشنطن بتجريم مفهوم الكفاح المسلح، ووضعه في دائرة الإرهاب، وبعد ذلك يمكن ترتيب الأوراق الفلسطينية على النحو الذي يسمح بأخذ زمام المبادرة من جديد،

[296] لذلك حاول محمود عباس خلال مدة توليه منصب رئاسة الوزراء، والتي لم تتجاوز مائة يوم، أن يطلق رؤيته للتسوية والتقدم في عملية التفاوض، ولكنه وقع بين مطرقة الضغوط الخارجية، وسندان الانتقادات الداخلية، مما وضعه في موقف حرج، حيث كانت رؤيته تنطلق من أهمية ترتيب الأوضاع الفلسطينية الداخلية وتأكيد سيادة القانون، باعتبار ذلك طريقا لإزالة الاحتلال وسياسته القمعية، كما ركز على قضية الأمن الذي يعنى بالنسبة له أمن المواطن الفلسطيني، وذلك من خلال إنهاء مظاهر فوضى السلاح بما تحمله من تهديد مباشر لأمن المواطنين، كما دعا الفصائل المعارضة إلى وقف لغة التحريض والتعبئة السلبية، وتعهد بمعالجة الوضع الاقتصادي المتدهور وتحسين الأحوال المعيشية للفلسطينيين، وأكد على أهمية المفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية وأكد رفضه للاستيطان وسياسة بناء الجدار الفاصل، واعتبرها محاولة لتدمير السلام.

[296]. د.عماد جاد. "القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر". **السياسة الدولية**. العدد 147. كانون ثاني 2002.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. الأشهب، نعيم. **بعض أوجه التشابه والتمايز في الانتفاضتين.** فلسطين: دار التنوير. (لا يوجد تاريخ للنشر).
2. **باسم السلام والأمن والتعاون.** (موسكو) 1975. (كتاب مجهول المؤلف).
3. بن زكريا، أحمد بن فارس"ابن الحسين".**معجم مقاييس اللغة ــ المجلد الثاني.** (تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1946.
4. بيرس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد.**ط1. عمان: دار الجليل، 1994.
5. تشومسكي، نعوم. **الإرهاب الدولي ــ الأسطورة والواقع.** ترجمة لبنى صبري. القاهرة: دار سينا للنشر، 1990.
6. جارودي، روجيه. **الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية.** ترجمة محمد هشام.ط1. القاهرة: دار الشروق، 1998.
7. الجرباوي، علي. **الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية.**ط1. بيروت: دار الطليعة،1989.
8. جرجس، فواز. **السياسة الأمريكية تجاه العرب: كيف تصنع ومن يضعها.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
9. حداد، تحريز. **القرارات والمبادئ الخاصة بالقضية الفلسطينية 1947-1988.** عمان: 1988. (دار النشر غير معروفة)
10. حماد، كمال. **الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام.** بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
11. حمدان، عبد المجيد. **الانتفاضة: محاولة تقييم.** ط1،رام الله: دار التنوير للنشر، 2002.
12. الحوراني، فيصل. "**فتح من الثورة إلى السلطة**"، **في كتاب ما بعد الأزمة، التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل.** رام الله: إصدارات مؤسسة مواطن، ط1، 1999.
13. خلف، صلاح "أبو إياد". **فلسطيني بلا هوية.** عمان: دار الجليل للنشر، ط2، 1996.
14. دقة، وليد. **يوميات المقاومة في مخيم جنين.** رام الله: إصدارات مؤسسة مواطن، 2004.
15. الزحيلي، وهبة. **العلاقات الدولية في الإسلام، مقارنة بالقانون الدولي الحديث.** بيروت: مؤسسة الرسالة، 1981.
16. سباين، جورج. **الفكر السياسي ــ الجزء الثالث.** مصر: دار المعارف، 1971.
17. سعد الله، عمر إسماعيل. **تقرير المصير السياسي للشعوب.** المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986. (مكان النشر غير معروف)
18. سعيد، السيد (محررا). **الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي: الوطن العربي والتغيرات العالمية.** القاهرة: معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991.
19. _____. **تسوية المنازعات العربية: آفاق التعاون العربي في التسعينات.** عمان: منتدى الفكر العربي، سلسلة مشروعات التعاون الإقليمي العربي، 1992.
20. السيد حسين، عدنان. **الانتفاضة وتقرير المصير.** بيروت: دار النفائس، 1992.

21. سيف، سمير (محررا). **المشاركة الشعبية في الانتفاضة: المشاركة والديمقراطية في الظروف الراهنة**.ط1. رام الله: المركز الفلسطيني للسلام والديمقراطية، 2001.
22. شاليف، أرييه. **الانتفاضة: أسباب، خصائص، انعكاسات**. ترجمة عليان الهندي. (القدس: جمعية الدراسات العربية 1993).
23. شفيق، منير. النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة.ط1. (عمان: دار الناشر، 1992).
24. شيف، زئيف ويعاري، إهود. **انتفاضة**. ترجمة دافيد سيجف. (لا يوجد مكان أو تاريخ النشر).
25. طعمة، جورج. **قرارات الأمم المتحدة بشأن الصراع العربي الإسرائيلي**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. المجلدين الأول والثاني، 1993.
26. عامر، صلاح الدين. **المقاومة الشعبية المسلحة**. القاهرة: دار الفكر العربي. (تاريخ النشر غير موجود)
27. عبد الحق، أحمد. **كتاب فلسطين الثورة**. دمشق: 1990. (دار النشر غير معروفة)
28. عبد الرحمن، أسعد (مشرفا). **الحرب العربية ــ الإسرائيلية الرابعة.. وقائع وتفاعلات**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية ــ مركز الأبحاث، 1974.
29. عدوان، عاطف. **الشيخ أحمد ياسين: حياته وجهاده**. غزة: الجامعة الإسلامية، 1991.
30. عز الدين، جلال. **الإرهاب والعنف السياسي**. القاهرة: دار الحرية، 1986.
31. عطية الله، أحمد. **القاموس السياسي**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1968.
32. عكاوي، ديب. **حق الشعوب في تقرير المصير: توجهات قانونية جديدة**. عكا: دار الأسوار، 1997.
33. عكرة، أدونيس. **الإرهاب السياسي**. بيروت: دار الطليعة، 1983.
34. عميرة، حنا. **الآفاق السياسية للانتفاضة**. رام الله: دار التنوير للنشر، 2000.
35. غنيمة، زياد محمود. **عداء اليهود للحركة الإسلامية**. عمان: دار الفرقان، 1980.
36. غورباتشوف، ميخائيل. **البروسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم**. بيروت: دار الفارابي، 1988.
37. **قضية فلسطين والأمم المتحدة**. صادر عن إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة. الفصلين الخامس والسادس.
38. مازوف، ق.أ. **مبادئ هلسنكي والقانون الدولي**. موسكو: 1980. (لا يوجد اسم المترجم)
39. المرعشلي، إبراهيم، 1990. **الموسوعة الفلسطينية – الدراسات الخاصة، المجلد الرابع والخامس**. بيروت: ط1، 1990.
40. _____، 1984. **الموسوعة الفلسطينية – (المجلد من الأول حتى الرابع)**. دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984.
41. المغربي، فؤاد. **سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية**.ط1. بيرزيت: جامعة بيرزيت، معهد أبو اللغد للدراسات الدولية، 2002.
42. مناع، جودت. **الاحتلال الإسرائيلي والإعلام**.ط1. رام الله: منشورات بالميديا انستيتيوت،(تاريخ النشر غير معروف)
43. هاليدي، فريد. **الإسلام والغر خرافة المواجهة**. لندن: دار الساقي، ط1، 1997.
44. الهور، منير والعيسى، طارق. **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947م-1985م.ط1**. عمان: دار الجليل، 1986.
45. الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات، السلطة الوطنية الفلسطينية. **السلام المغدور ــ الرواية الفلسطينية لأحداث عملية السلام واندلاع الانتفاضة الثانية**.ط1. رام الله: الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات، 2001.

الدوريات

46. "قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالصراع على فلسطين". **مجلة الإسرائيلي**. المجلدات من الأول حتى الثالث. إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ بيروت.
47. أبراش، إبراهيم. "الإرهاب: إشكاليته في تعريفه لا في محاربته إرهـــاب الأقويـــاء ودفـــاع الضعفـــاء". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. عدد 17، آذار 2002.
48. أبو طالب، حسن. "البيئة الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد انتفاضة الأقصى". **مجلة السياسة الدولية**. عدد 143، كانون ثاني 2001.
49. تيري، جانيس. "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط". **مجلة المستقبل العربي**. العدد 261، 2000.
50. جاد، عماد. "القضية الفلسطينية وتداعيات اعتداءات الحادي عشر من أيلول". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 147، كانون ثاني/يناير 2002.
51. _____. "نموذج شارون في إدارة الصراع و انعكاساته المستقبلية". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 49، تموز 2002.
52. حماد، كمال. "أربع ملاحظات على حديث رايس التلفزيوني". **جريدة المستقبل**. عدد 880، بتاريخ 19 كانون ثاني 2002.
53. حنا، الياس. "الوضع القانوني للمقاومة العربية في الأرض المحتلة". **مجلة الدراسات الفلسطينية، تصدر عن مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية**. عدد 9، 1968.
54. رباني، معين. "الحجارة والصواريخ النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو". **مجلة الدراسات الفلسطينية، تصدر عن مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية**. العدد 47، صيف 2001.
55. زكائي، داني. "كئيبون وعاجزون ويرفضون التعلم". **مجلة نيم**. العدد 17، صيف 2001.
56. الشايجي، عبد الرزاق خليفة. "الرؤية الشرعية الاستشهادية". **مجلة المجتمع**. العدد 1192، 19 آذار 1996.
57. شبيب، نبيل. "قضية فلسطين ودولة فلسطين" **مجلة الرائد**. بون، ألمانيا. العدد 114، ربيع الثاني 1409هـ/تشرين ثاني 1988م.
58. الشريف، محمد رشاد. "الصراع العربي الصهيوني في المنظور الأمريكي". **مجلة معلومات دولية**. العدد 67، شتاء 2001.
59. صالح، محسن. "الطريق إلى القدس". **مجلة فلسطين المسلمة**. ط2. لندن: 1998.
60. الطناني،معين. "الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق". **مركز التخطيط الفلسطيني**. السنة الثالثة، العدد 9-10.
61. عبد الحليم، أحمد. "الدلالات الإستراتيجية لوصول شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل" **مجلة السياسة الدولية**. العدد 144، نيسان 2001.
62. عطا الله، أكرم، "الانتفاضة: إسرائيل من مجتمع الرفاه إلى مجتمع الخوف والفزع". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. العدد 12، أيلول 2001.
63. عكاشة، سعيد. "الجدل حول إصلاح السلطة الفلسطينية". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 149، تموز 2002.

64. عوكل، طلال. "نظرة على الوضع الفلسطيني ما بعد الحادي عشر من أيلول". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. السنة الثانية، العدد 14، تشرين ثاني 2001.
65. القرضاوي، يوسف. "شرعية العمليات الاستشهادية في فلسطين" **مجلة المجتمع**. العدد 1204. 18 حزيران 1996.
66. كيالي، ماجد. "انتفاضة الأقصى: تعقيداتها وإشكالياتها". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. العدد 20، 2002.
67. مجدلاني، أحمد. "العلاقات الأمريكية ــ الإسرائيلية، المصالح والأبعاد: قراءة من منظور جديد". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. العدد 7، آذار 2001.
68. _____. "قراءة سياسية أولية لمبنى وأسس التحالف الدولي الجديد ضد الإرهاب ". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. السنة الثانية، العدد 13 . تشرين أول 2001.
69. **مجلة الأمان**. بيروت. العدد 199. بتاريخ 29 آذار 1996.
70. **مجلة الهدف** "**الناطق باسم الجبهة الشعبية**". السنة الأولى، العدد السادس، كانون أول 2001. "طبعة فلسطين".
71. **مجلة الهدف** "**الناطق باسم الجبهة الشعبية**". السنة السادسة، العدد 778، كانون أول 1985.
72. محمود، أحمد إبراهيم. "الإستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 149، تموز 2002.
73. المخ، زهير. "الفرصة الفلسطينية وحدودها". **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. العدد 14، تشرين ثاني 2001.
74. مقداد، سامي محمد. "الانتفاضة وتأثيرها في الاقتصاد الإسرائيلي" **مجلة رؤية الصادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات**. العدد 7، آذار 2001.
75. ناصيف، فيفيان. "سقوط حكومة أبو مازن ومستقبل التسوية: قراءة في تباين الرؤية السياسية والواقع". **مجلة السياسة الدولية**. العدد 154، تشرين أول 2003.
76. ياسين، عبد القادر. "انتفاضة الأقصى بعد عامين: الدروس والخبرات". **مجلة السياسة الدولية**. عدد 151، كانون ثاني 2003.

مقالات إلكترونية

77. حسين، زكريا. "انتفاضة الثمانينيات: ذروة العمل الوطني الفلسطيني". موقع إسلام اون لاين بتاريخ 11 تشرين ثاني 2000.
http://www.islamonline.net/arabic/palestine/articles/article.html
78. حمدان، كمال، "الانتفاضة كمقاومة في القانون الدولي العام". موقع المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان على الإنترنت
http://www.moqawama.org/arabic/rt_resis/doc2003/intifada.htm
79. داود، داود سليمان. "المقاومة الفلسطينية.. تخطي الصعاب وخلق واقع جديد". موقع قناة الجزيرة الالكتروني، الأحد 3 تشرين أول 2004. http://www.aljazeera.net
80. الرنتيسي، عبد العزيز. "العمليات الاستشهادية هي الحل". مقالات مركز الإعلام الفلسطيني من الموقع الالكتروني: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/readers/articles/rantese/20-6-02.htm

81. سليمان، عصام. "القرار 1373 في منطلقاته وأبعاده". موقع المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان على الإنترنت
http://www.moqawama.org/arabic/articles/doc2002/1373.htm
82. علوش، ناجي."المقاومة الفلسطينية للمشروع الصهيوني على مدار قرن1897 – 2000" موقع إسلام اون لاين
http://www.islamonline.net/arabic/palestine/articles/article.html
83. عماد، عبد الغني. "المقاومة في التاريخ والواقع والقانون". موقع المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان على الإنترنت
http://www.moqawama.org/__print.php?filename=200504171253390
84. غوشة، سمير. "الانتفاضة ... أداة كفاحية متواصلة". الموقع الالكتروني لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني
http://www.nedalshabi.org/MAGAZINE/NUM58/dr_sameer.htm
85. مجدلاني، أحمد. "الانتفاضة في عامها الرابع: الأهداف والمهام المباشرة". شبكة الانترنيت للإعلام العربي (أمين) الموقع الالكتروني http://www.amin.org
86. محمد، إسماعيل. "قراءة في كتاب القذافي الأبيض". الموقع الالكتروني لقناة الجزيرة الإخبارية بتاريخ 11 آذار 2002. http://www.aljazeera.net/
87. المصري، شفيق. "شرعية المقاومة بموجب القانون الدولي". موقع المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان على الإنترنت: http://www.moqawama/org/arabic2-7

مقالات صحفية

88. "استقالة أبو مازن واتهامه إسرائيل وأميركا بعرقلة عملية السلام". **جريدة القدس**. 07 أيلول 2003.
89. "تعليق المقاومة للأنشطة القتالية "الهدنة: القرار وردود الأفعال". **حقائق مصرية**. 7 من ربيع الآخر 1424هـ الموافق 07 تموز 2003م.
90. "قائد الأمن الفلسطيني يتحدث عن قرار وقف إطلاق النار والتزام حماس". **مجلة المصور**. القاهرة، 28 كانون أول2001.
91. أبوشغيرة، شوقي. "مائة يوم على حكم شارون". **مجلة الشروق**. الإمارات العربية المتحدة، بتاريخ 25 شباط 2002.
92. بينيت، جيمس "العرب يتساءلون بحذر عن التفجيرات الانتحارية"، **نيويورك تايمز**. 3 تموز 2002.
93. حمروش، أحمد. "قضية السلام بعد كلينتون". **جريدة الشرق الأوسط**. العدد 8092، الثلاثاء، 23 كانون ثاني 2001.
94. سعيد، إدوارد. "ماذا يحصل للولايات المتحدة". **الحياة اللندنية**. 28 نيسان 2004.
95. كرماني، نافيد. "القنبلة الروحية: لماذا يعد نيتشيه لا القرآن، مفتاح فهم منفذي التفجيرات الانتحارية". **الملحق الأدبي لصحيفة التايمز اللندنية**. 29 آذار2002.ص13-15.
96. لاكر، والتر ." الحياة سلاحا". **الملحق الأدبي لصحيفة التايمز اللندنية**. 6 أيلول 2002. ص3-4.
97. مجدلاني، أحمد. "الأهداف الوطنية في خطر". **صحيفة الأيام**. 18 كانون أول 2001.
98. مجدلاني، أحمد. "الأولويات الفلسطينية المباشرة" **صحيفة الأيام**. 01 كانون ثاني 2002.
99. مجدلاني، أحمد. "تجديد الدعوة للحوار والمهام المباشرة". **صحيفة الأيام**. 30 نيسان 2002.
100. مجدلاني، أحمد. "ما بين الأمني والسياسي" **صحيفة الأيام**. 24 كانون أول 2001.

وثائق وتقارير

101. "إعلان برشلونة بشأن الشرق الأوسط" الصادر في 15 آذار2002 عن قمة الاتحاد الأوروبي.
102. "بيان اللجنة الدولية الرباعية" الصادر في مدريد في 10 نيسان 2002 بشأن الشرق الأوسط.
103. البيانات الصادرة عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.
104. البيانات الصادرة عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.
105. البيانات الصادرة عن حركة حماس.
106. البيانات الصادرة عن حزب الشعب الفلسطيني.
107. البيانات الصادرة عن حزب فدا.
108. بيانات كتائب شهداء الأقصى.
109. بيانات كتائب عز الدين القسام.
110. تقرير الإدارة المدنية في يهودا والسامرة: "الأعمال الإسلامية في يهودا والسامرة". نيسان 1988.
111. الجمعية العامة للأمم المتحدة. "تقرير الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة – البند 5 من جدول الأعمال: الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة. تقرير الأمين العام المعد عملا بقرار الجمعية العامة د إ ط – 10/10 البند 72". بتاريخ 30 تموز 2002.
112. دائرة شؤون المفاوضات. "النص الكامل لمذكرة مؤتمر شرم الشيخ". **دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية**. بتاريخ 17 تشرين أول 2000.
113. دائرة شؤون المفاوضات. "النص الكامل لمفاوضات طابا". **دائرة شؤون المفاوضات – منظمة التحرير الفلسطينية**.
114. فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. مذكرة الأمين العام، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة: البند 5 من جدول الأعمال. "الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة". A/ES-10/273 9 تموز/يولية 2004، القائمة العامة رقم 131.
115. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب 1949. جنيف: **اللجنة الدولية للصليب الأحمر**. الطبعة الرابعة، 1998.
116. اللجنة الوزارية للإصلاح/وحدة التنسيق. "لمحة حول الإصلاح الحكومي الفلسطيني". رام الله: **اللجنة الوزارية للإصلاح**، حزيران 2002 ــ شباط 2003.
117. اللجنة الوزارية للإصلاح/وحدة التنسيق. "مشروع خطة المائة يوم للحكومة الفلسطينية". رام الله: **اللجنة الوزارية للإصلاح**، 23 حزيران 2002.
118. المجلس التشريعي الفلسطيني. "إعلان المجلس التشريعي الفلسطيني لتطوير وإصلاح مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية". رام الله، 16 أيار 2002.
119. المجلس التشريعي الفلسطيني. "جلسة المجلس التشريعي الخاصة الثانية لمنح الثقة بحكومة رئيس السلطة الوطنية بتاريخ 29 تشرين أول 2002".
120. محاضر اجتماعات اللجان المركزية في الجبهتين الشعبية والديمقراطية.
121. مركز الحضارة العربية. "القصة الحقيقية لتفجير الطائرة الأمريكية". **مركز الحضارة العربية**. كانون أول 1991.
122. المعاهدة الدولية لمكافحة تبييض أموال الإرهاب. نيويورك، 9 كانون الأول 1999.
123. ميثاق الجامعة العربية.
124. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية "حماس". تم توزيعه بتاريخ 19 آب 1988.
125. نداء رقم 7 للقيادة الوطنية الموحدة. صدر النداء بتاريخ 13 كانون أول 1988.

126. نشرة بتسيلم، 24 حزيران 1999.
127. الهلال الأحمر. اتفاقيات جنيف لحماية ضحيا الحرب. منشورات الهلال الأحمر (لا يوجد مكان أو تاريخ النشر).
128. وحدة دعم المفاوضات. "خارطة الطريق". تقرير حول وضع خارطة الطريق: المرحلة الأولى. رام الله: **وحدة دعم المفاوضات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية**. 05 أيار 2003.

الصحف

129. جريدة الشرق الأوسط.
130. جريدة النهار المحلية.
131. حقائق مصرية.
132. الحياة اللندنية.
133. صحيفة الأيام المحلية.
134. صحيفة الحياة الجديدة المحلية.
135. صحيفة القدس المحلية.
136. صحيفة إلى فلسطين الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية.
137. صحيفة معاريف الصادرة باللغة العبرية.
138. صحيفة هآرتس الصادرة باللغة العبرية.
139. صحيفة يديعوت أحرنوت الصادرة باللغة العبرية.

أبحاث ومحاضرات

140. بهنام، رمسيس. "الجرائم الدولية". بحث مقدم للمؤتمر الأول للقانون الجنائي. القاهرة، 1985.
141. الزرو، نواف. محاضرة غير منشورة للباحث. عمان: منتدى ابن رشد. آب 2002.
142. محادين، موفق. "العلاقات الرسمية الفلسطينية الأردنية". بحث مقدم إلى ندوة العلاقات الأردنية الفلسطينية. دمشق، بتاريخ 27 آذار 1984.

كتب دينية

143. بداية المجتهد.
144. زاد المعاد.
145. شرح مسلم للنووي.
146. صحيح البخاري.
147. فتح القدير.
148. القرآن الكريم.
149. مغني المحتاج.

استطلاعات رأي

150. برنامج دراسات التنمية. "استطلاع الرأي رقم 5". **برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت**. 11 تشرين أول 2001.

151. المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والاستطلاعات. "استطلاع الرأي العام رقم 19". المركز الفلسطيني لبحوث السياسات والاستطلاعات. الصفحة الإلكترونية http://www.pcpsr.org/survey/cprspolls/95/poll19a

وكالات أنباء وفضائيات

152. قناة الجزيرة الفضائية. "برنامج قضايا الساعة". الأحد 23 حزيران 2002م، (توقيت النشر: الساعة: 15:10 بتوقيت مكة المكرمة، 12:10 بتوقيت غرينتش.
153. وكالة الأسوشيتد برس.
154. وكالة الأنباء الروسية نوفوستي.
155. وكالة الأنباء الفرنسية.

مواقع إلكترونية

156. Al-Jazeera News Channel. http://www.aljazeera.net/
157. Arab Media Internet Network. http://www.amin.org/
158. Council on Foreign Relations http://www.cfr.org/
159. Council on Foreign Relations, the Foreign Affairs. http://www.fateh.net/
160. Islam On Line. http://www.islamonline.net/
161. Jewish Virtual Library, a division of the American-Israeli Cooperative Enterprise. http://www.jewishvirtuallibrary.org/
162. JFM Recherches et Analyses. http://www.terrorisme.net/p/cat_index_4.shtml
163. Middle East Report. http://www.middleeast.org/mereport/index.cgi
164. Open Democracy – Free thinking or the World. http://www.opendemocracy.net/home/index.jsp
165. Palestine Information Center. http://palestine-info.info/index.html
166. Palestinian Center for Policy and Survey Research. http://www.pcpsr.org/
167. The American Israel Public Affairs Committee: http://www.aipac.prg/
168. The Daily Star. http://dailystar.com.lb/home2.asp
169. The Middle East Research and Information Project. http://www.merip.org/
170. The Social Science Research Council. http://www.ssrc.org/
171. The Washington Institute for Near East Policy. http://www.washingtoninstitute.org/
172. Transnational Institute. http://www.tni.org/
173. United Nations. http://www.un.org/
174. جبهة النضال الشعبي الفلسطيني http://www.nedalshabi.org/
175. حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح http://www.fateh.net/
176. مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام http://www.annabaa.org/
177. المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان http://www.moqawama.org

مقابلات شخصية

178. حسين الشيخ، أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية.
179. حنا عميرة، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

180. د. أحمد مجدلاني عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني.
181. د. سمير غوشة، الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني.
182. صالح رأفت، الأمين العام لحزب فدا.
183. الصحافي ناصر أبو بكر، مراسل صوت فلسطين والفضائية الفلسطينية.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Books

184. Cassese, Antonio, 1995. *Self-Determination of Peoples*. Grotius Publication. Cambridge Univ. Press.
185. Sayigh, Yazid, 1997. *Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement. 1949 - 1993.* Washington, D. C and Oxford Institute for Palestine Studies and Clarendon Press.
186. Simha, Flapan, 1979. *Zionism and the Palestinians*. London: Croom Helm.

Periodicals

187. "One Year of Yasser Arafat's Intifada How it Started and How it Might End". *Jerusalem Issue Brief. Jerusalem Center for Public Affairs.* Vol. 1, No. 4, 01 October 2001.
188. Abu-Amr, Ziad," 1993. "Hamas: A Historical and Political Background". *Journal of Palestine Studies*. Volume XXI, Number 4. Summer 1993.
189. Baxter, R., R., 1947. "A Skeptical Look at the Concept of Terrorism", 7 *Akron L. Rev.* Spring 1947.
190. Bishopm, J., 1978. "Law in the Control of Terrorism and Insurrection". *Law and Contemporary Problems.* Spring 1978.
191. Brown, Nathan J., 2002. "The Palestinian Reform Agenda". *Washington DC. United States Institute of Peace.* Peaceworks No. 48. First Published in December 2002.
192. Hollis, Rosemary, 1994. "The Soviets, their Successors and the Middle East Turning Point". *Russian History 21*. Volume 2.
193. Kimhi, Shaul & Shmuel, Even, 2003. "Who are the Palestinian Suicide Terrorists". *Jaffe Center for Strategic Studies - Strategic Assessment.* Volume 6, No 2, Sep. 2003.
194. Leiser, B., 1977. "Terrorism, Guerrilla a Warfare and International Morality". *Stanford Journal of Int'l Studies*. Volume 12.
195. Mallison & Mallison, 1974. "The Concept of Public Purpose Terror in International Law: Doctrines and Sanctions to reduce the Destruction of Human and Material Values".*18 Howard Law Journal*. 12: 1976.
196. Michael, Barnett N., 1997. "Regional Security after the Gulf War". *Political Science Quarterly*. Win. 96-97. Volume 4.

197. Singer, Saul, 2002. “Camp David, Real and Invented”. *Middle East Quarterly*. Spring 2002. Volume IX: Number 2.
198. Steinberg, Matti, 1989. “The PLO and Palestinian Islamic Fundamentalism”. *The Jerusalem Quarterly*. Fall 1989. Volume 52.

Magazines and Newspaper Articles

199. “After the Tel Aviv Suicide-bomb” *The Economist*. 09 – 15 June 2001.
200. “In Israel, Too Much to Leave to the Generals”. *Washington Post*. 18 August 2002.
201. “Israel-Palestine divided over agenda for security talks” *Agence France-Presse*. 18 June 2001.
202. Abunimah, Ali, 2003. “The Palestinians after September 11”. *The Daily Star*. Sep. 2003.
203. Bazzi, Mohammad, 2002. “Out of Hiding for Interview, Al-Aqsa Leader is Defiant”. *Newsday*. April 25, 2002.
204. Chivers, C., J., 2002. “Palestinian militant group says it will limit bombings”. *New York Times*. April 23, 2002.
205. Jensen, Holger, 2000. “Chances for Mideast Peace Dwindle in Cycle of Violence*”. Denver Rocky Mountain News*. 23 November 2000.
206. Post, Jerrold M., and Sprinzak, Ehud, 2002. “Terror’s Aftermath: A convicted Hamas terrorist talks about his mission to destroy Israel”. *Los Angeles Times*. 07 July 2002.
207. Shaath, Nabil, 2001. “Palestinians will not make wholesale arrests but will hunt suspects” *Agence France-Presse*. 09 June 2001

News Papers

208. Agence France-Presse.
209. Denver Rocky Mountain News.
210. Jerusalem Post.
211. Los Angeles Times.
212. New York Times.
213. Newsday.
214. The Daily Star.
215. Washington Post.

Reports

216. “Terrorism Havens: Palestinian Authority”, Dec. 2005. *Council on Foreign Relations.* Electronic source: http://www.cfr.org/publication/9515/
217. “The Meanings of Palestinian Reform”. Amman / Washington, International Crisis Group 2002. Middle East Briefing.12 Nov. 2002.

218. National Advisory Committee on Criminal Justice. Standards and Goals, Report of the Task Force on Disorders and Terrorism. 1976
219. Near East Report. 5 March 2001. http://www.aipac.prg/
220. Provisional Verbatim Record of the 2374th S.c. mtg, S/PV. 2374, pp. 27-39 at (5) June 1982
221. U.S. Dept. of State Bulletin, 1972. Oct. 16. p. 431-434
222. U.S. Department of State. "USA: State Department names 36 groups as foreign terrorist organizations" http://www.terrorisme.net/p/article_44.shtml

Electronic Articles

223. Anonymous article entitled, "Head of the Military Wing of Hamas Discloses for the First Time: Secrets of Martyrs, their Operations and their Weapons." posted on `Izz al-Din al-Qasaam website, http://www.qassam.net/chat/salah3.html (Visited on 08 August 2002)
224. Archibugi, Daniele, 2004. "Terrorism and Cosmopolitanism". http://www.ssrc.org/sept11/essays/archibugi_text_only.htm/ (Visited on 22 April 2004)
225. _____, 2006. "Terrorism and Cosmopolitanism". *Italian National Research Council.* (Visited on 18 February 2006) http://www.ssrc.org/sept11/essays/archibugi_text_only.htm/
226. Arjomand, Said Amir. "Can Rational Analysis Break a Taboo? A Middle Eastern Perspective" *Social Science Research Council After September 11.* http://www.ssrc.org/sept11/essays/arjomand_text_only.htm/
227. Bard, Mitchell, 2006. "The Palestinian War (September 2000-September 2005): The "Al-Aksa Intifada" http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/intifada2.html
228. Beinin, Joel, and Hajjar, Lisa, 2005. "Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict - A Primer: Camp David II". *The Middle East Research and Information Project*. http://www.merip.org/palestine-israel_primer/intifada-87-pal-isr-primer.html
229. Hallidy, Fred, 2002. "New World, but the Same Old Disorder". *The Observer*. http://www.tni.org/archives/halliday/disorder.htm (Visited 10 March 2002).
230. _____, 2004. "Terrorism in Historical Perspective". http://www.opendemocracy.net/debates/article-2-103-1865.jsp (Visited on 22 April 2004)
231. Indyk, Martin, 2001. "The Intifada: One Year On: Israeli-Palestinian Relations and the War against Terrorism" *Featuring Peace Watch #346: Special Forum Report the Intifada.* (Visited on October 3, 2001). http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2037

232. Leech, Krik, 2001. “Palestine After 11 September: The Terrorist Attacks on the USA are Likely to Isolate the Palestinian Struggle Further” *Spiked Polotics* http://www.spiked-online.com/articles/00000002D260.htm (Accessed on October 05, 2001).
233. Luft, Gal, 2002. “The Palestinian H-Bomb: Terror's Winning Strategy” *Foreign Affairs*. July/August 2002. http://www.foreignaffairs.org/2002/4.html
234. Sarraj, Eyad. “Why We Have Become Suicide Bombers? Understanding Palestinian Terror”. http://www.middleeast.org/